مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٩ | العدد (٧٣) | خريف ٢٠١٥

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

إشكالية القدس في التحرك السياسي العربي والفلسطيني ٧

التحرير

البحوث والدراسات

مستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في ظل التغيرات ١٥

نظام بركات

العنف السياسي وعلاقته بعمليات الدمقرطة في الوطن العربي ٤٩

مصطفى بخوش

المقالات والتقارير

الأزمة العراقية إلى أين؟ ٧٩

فريق الأزمات العربي

رؤية تصورية للجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٢٥ (ج١) ١٠٥

أحمد مسعد السبع

ملف العدد: الاتفاق النووي الإيراني

تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته ١٢٩

جواد الحمد

ملف معلوماتي- الاتفاق النووي الإيراني ١٣٩

بكر البدور

الملف البيبلوغرافي

ظاهرة تنظيم الدولة "داعش"

١٥٣ المراجع العربية والانجليزية

١٦٩ مراجعة كتاب

١٧٣ أحدث الإصدارات

محمد عابد

المقال الافتتاحي

إشكالية القدس في التحرك السياسي العربي والفلسطيني

شكلت القدس ولا تزال نقطة الصراع التاريخي الطويل في منطقة البحر المتوسط، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي لها عام ١٩٦٧ كانت القدس عنوان الصراع الأهم والأبرز والأقدر على جمع العرب والمسلمين، وكان حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ السبب في اجتماع ما عرف بمنظمة المؤتمر الإسلامي من ٥٧ دولة إسلامية لتضع مواقفها وسياساتها من أجل "تحرير القدس" حسبما جاء في ميثاق المنظمة وبيانها الختامي الأول.

وبرغم الجهود الدولية والعربية لمنع إسرائيل من ضمها أو تهويدها إلا أن قيادات إسرائيل من كل الاتجاهات اليسارية واليمينية اعتبرت القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، واتخذت إسرائيل قرارًا بضمها منذ العام ١٩٨٠، غير آبهةٍ بقرارات مجلس الأمن الدولي باعتبارها أرضًا محتلة.

وتعامل العالم مع الأمر الواقع دون إقراره بالضرورة، كما أن اتفاقات السلام العربية من كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلى أوسلو عام ١٩٩٣ إلى وادي عربة عام ١٩٩٤ لم تحقق أي إنجاز سياسي أو قانوني يُذكر لحماية المدينة والمحافظة عليها عربية إسلامية. وقد استمرت إسرائيل بسياسات التهويد والاستيطان في قلب المدينة ومحيطها وقامت بتوسيع حدودها الجغرافية، وضم الجزء الشرقي منها مع الغربي، وتفريغها من السكان العرب المسلمين والمسيحيين على حد سواء عبر مشروع تلو مشروع غير آبهة بمواقف جامعة الدول العربية ولا منظمة المؤتمر الإسلامي ولا مجلس الأمن الدولي ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا القانون الدولي ولا ما يُعرف بالشرعية الدولية.

وظل الموقف العربي ضعيفًا هزيلًا في مواجهة هذه السياسات، وظل العرب والفلسطينيون الرسميون يقذفون بقضية القدس إلى "المستقبل" وهم يمارسون دعم بقاء إسرائيل وتطبيع العلاقات معها بتوقيع اتفاقات السلام معها، ورهن بعضهم الأمر إلى ما عُرِف بمشروع "جون كيري" الذي فشل في إنجاز أي شيء بما في ذلك ما يتعلق بحماية القدس لأكثر من عام من الجهود والمفاوضات رغم جولاته المكوكية، حيث أعلن فشله رسميًا في إبريل/ نيسان عام ٢٠١٤.

واستمرت إسرائيل بتطبيق ما عُرِف بمشروع زاموش الهادف إلى محو الهوية العربية-الإسلامية للمدينة بحجة التطوير للسياحة، إضافةً إلى عمليات منظمة لاقتحام المسجد الأقصى وتقسيمه مكانيًا وزمانيًا، واحتلال بيوت الفلسطينيين في المدينة، وطرد سكانها منها وهدم بيوت أهلها ومنع ترميمها.

والحقيقة أن جوهر الإشكالية الأساسية المطروحة هنا تكمن في أن الموقف السياسي الفلسطيني والعربي كان قد فصل في المفاوضات وفي الاتفاقات بين قضية القدس وبين الأراضي المحتلة الأخرى، ولجأ إلى تحويلها ملفًا من ملفات المفاوضات النهائية لتسوية أو تصفية القضية الفلسطينية، وذلك رغم تأكيد (العرب) ومن جانب واحد أنها عاصمة الدولة الفلسطينية!

صحيح أن العالم لم يعترف بعد بالقدس عاصمةً لإسرائيل، لكنه كذلك لا يعترف بأنها عاصمة الدولة الفلسطينية، ولذلك فإن التحرك السياسي الفلسطيني والعربي يُعاني اليوم من فقدان الأوراق الضاغطة على إسرائيل والمجتمع الدولي بما يحفظ هوية القدس والأقصى.

فالتحرك السياسي العربي والفلسطيني يعترف بدولة إسرائيل، ولا يؤمن بالحرب معها بل لقد أسقط هذا الموقف خيار الحرب استراتيجيًا. كما أن بعض الأطراف تقوم بالتنسيق الأمني مع الاحتلال ضد أي عمل مقاوم مشروع، حيث افتتحت إسرائيل لها ثلاث سفارات وأكثر من أربعة مكاتب تمثيل في البلاد العربية فقط، وتراجعت مواقف

وسياسات الجامعة العربية بمقاطعة إسرائيل من جهة رابعة، ووقع العرب والفلسطينيون في فخ المفاوضات الثنائية مع الاحتلال، والتي لم تُعِد للفلسطينيين أيًّا من حقوقهم، ولم تُعِد بقية الأراضي العربية المحتلة إلى السيادة العربية، كما أنها لم تمنع إسرائيل من شن الحروب على لبنان وغزة وضرب أراضي عربية في سوريا والسودان والقيام بعمليات اغتيال قادة فلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن من جهة خامسة، ولذلك لا تشعر إسرائيل أنها مضطرة حتى لمجاملة العرب والفلسطينيين، ورفع الحرج عن القيادات العربية أمام شعوبها، وفي الوقت نفسه فإن الإرادة العربية في منع إسرائيل أو وقفها عند حدها بخصوص هذه الإجراءات التهويدية مشلولة بالكامل، فقد استسلمت للآلية الدولية التي تتبنى "دولة إسرائيل، وتعتبر عدوانها على جيرانها دفاعًا عن النفس حتى لو قتلت الآلاف من الأطفال والنساء، ودمرت البيوت، وأطبقت الحصار الاقتصادي والإنساني على ملايين الفلسطينيين، بل وحتى منعت المصلين المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى مرارًا وتكرارًا بحجج متجددة وغير منتهية.

ولذلك يتساءل المرء عن المخرج السياسي لهذا الحال من الضعف فلسطينيًا وعربيًا في الدفاع عن القدس وحمايتها وحماية المقدسات التي فيها، وحماية سكانها وأرضها من العدوان الصهيوني المستمر باليوم والساعة.

وإذا كانت بيانات الأمم المتحدة، بل وقرارات مجلس الأمن الدولي لأكثر من عشر مرات، وتوقيع اتفاقات السلام، وتطبيع العلاقات والتنسيق الأمني مع إسرائيل بهدف حمايتها عِبر الحدود العربية وفي الداخل الفلسطيني، لم تتمكن من تحقيق أي نوع من الحماية أو التقليل من آثار العدوان والإجراءات الإسرائيلية بحق المدينة والمقدسات، وإذا كان العالم لا يستشعر أي مسئولية جادة تجاه ذلك، وإذا كان يدعم إسرائيل حليفها الاستراتيجي بكل أنواع الأسلحة الفتاكة حتى اللحظة، ولا يشعر بأنه مضطر للضغط عليها لتطبيق قرارات الشرعية الدولية أو الاستجابة حتى لطلبات بعض السياسيين

الفلسطينيين العرب لحفظ ماء الوجه، فلا بد أن يقوم العرب والفلسطينيون بالتفكير الجدي بخيارات أخرى.

ولذلك فإن الخروج من هذه الدوامة أو الحلقة المفرغة في البحث عن سبل ووسائل لحماية القدس يتطلب تفكيرًا استراتيجيًا شاملًا، وهو بالتأكيد لا ينفك عن استراتيجية تحرير الأرض المحتلة وعودة اللاجئين.

وبالتأكيد فإن هذا التفكير له أساس نظري ربما يبتعد قليلًا عن الواقعية السياسية التي ساقت العرب إلى اتفاقات سلام هزيلة مع العدو الصهيوني، لكنه يمثل في الحقيقة بداية الخروج من قعر الفهم والإدراك السياسي للمتغيرات والإمكانات، وفهم عبر التجربة التاريخية، بهدف نقل القضية إلى ساحة المعركة الحقيقية بأبعادها المختلفة.

وبالتأكيد فإن العمل السياسي والحقوقي الدولي يبقى أداة مهمة في دعم هذا التفكير للمساعدة على تحقيقه، لكنه آن الأوان لعدم الاكتفاء بلعق الفشل والنوح على أطلال القدس ومعاناة القدس للتحول إلى رؤية استراتيجية وبرنامج عمل يُشارك فيه كل العرب والفلسطينيين، ويقوم التحرك السياسي العربي لحماية المقدس والأقصى على أساسه.

ملامح الرؤية والتحرك

وتقدم هذه المقالة أبرز الملامح اللازمة لهذه الرؤية والتحرك المرافق لها:

١- تشجيع مقاطعة إسرائيل على المستويات العربية والدولية وعلى كافة المجالات، ووقف كافة أشكال وهيئات التعاون مع العدو بما في ذلك التنسيق الأمني والتعاون العلمي والتقني، وتشجيع استئناف برامج وآليات مقاطعة إسرائيل المقرة في الجامعة العربية.

٢- كشف حقائق السلوك الإسرائيلي ومخاطره في مختلف المحافل الدولية، وتوعية الرأي العام العربي والإسلامي والدولي بها وبشكل مكثف وواسع ومتصل وعبر مؤسسات تنشأ لهذه الغاية يُشارك فيها الجميع.

٣- إعلان تعليق العلاقات والاتفاقات مع العدو الإسرائيلي بسبب عدم تطبيقه حتى لاتفاقات السلام، ولهذا تفصيل دقيق وموثق وعلى مختلف الجبهات، وقف التطبيع العربي والفلسطيني مع الاحتلال.

٤- دعم النضال الفلسطيني بكل أشكاله من حركة المرابطين لمنع احتلال الأقصى من المستوطنين، إلى حملات شد الرحال إلى المقاومة المدنية والمسلحة ضد الوجود الإسرائيلي في المدينة وبشكل واسع وأن يشمل الدعم كل الجوانب اللازمة، وفتح المجال للعمل من قبل فلسطينيي الشتات في كافة الدول العربية عِبر مؤسسات وهيئات تخدم هذه الرؤية، وتوفر التسهيلات والدعم اللازم لها على مختلف الأصعدة.

٥- اعتبار العلاقات العربية والإسلامية مع العالم الخارجي وسيلة استراتيجية لدعم هذه الأفكار والوسائل، ومطالبة الدول الأخرى باتخاذ مواقف واضحة لعزل إسرائيل دوليًا وإقليميًا.

٧- إعادة القضية الفلسطينية وخاصة قضية القدس إلى المناهج العربية والفلسطينية والإسلامية في التعليم العام والعالي وبما يجعلها قضية حية ومتفاعلة بوصفها قضية عربية إسلامية جامعة.

٨- مطالبة منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية باستكمال التزامات صندوقي القدس والأقصى، وتوجيه الدعم المباشر لأبناء الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة ومؤسساته النضالية.

٩- عقد مؤتمر عربي- إسلامي رسمي وشعبي لدعم القدس والقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، تعلن فيه قرارات عملية ومواقف ذات أسقف وأزمان محددة ومطالب دقيقة من المجتمع الدولي، وتشكيل لجنة متابعة من خمس دول لتحقيق ذلك، واعتماد استراتيجية تحرك عنوانها "نحو إنهاء احتلال القدس وحماية المقدسات".

١٠- مساعدة القوى الفلسطينية على تحقيق مصالحة وطنية ببرنامج تحرير مشترك يستند إلى فلسفة مقاطعة العدو ومحاصرته ومقاومته، وتجميد مسارات المفاوضات ووقف التنسيق الأمني معه وتشكيل قيادة فلسطينية موحدة تعمل مدعومة من العالم العربي والإسلامي وأحرار العالم لتحقيق أهداف الرؤية المقترحة.

وأخيرًا، فإن إشكالية القدس في التحرك السياسي العربي والفلسطيني ستبقى قائمة إن لم يحدث تحول في التفكير والسياسات في التعامل مع الاحتلال واستعادة مكانة القضية عربيًا وإسلاميًا وعلى الصعيد الدولي، كما أن تغييب الدور النضالي الشامل للشعب الفلسطيني والعربي والمسلم يتسبب بانكشاف التحرك السياسي ويُضعفه أمام العالم، ولعلّ هذه الأفكار العامة يمكن أن تكون مسودة ورقة عمل لفريق ينبثق عن الأحزاب العربية بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية لتشكيل ضغط سياسي وشعبي لتتبناها الدول العربية والسلطة الفلسطينية، وليتمكن التحرك السياسي من تحقيق حماية القدس والمقدسات وتحريرها من الاحتلال.

التحرير

البحوث والدراسات

مستقبل التسوية السياسية

في ظل التغيرات الجارية في إسرائيل

نظام بركات*

مقدمة

إن دراسة مستقبل التسوية السياسية في المنطقة عملية معقدة ومتشعبة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأطراف المشاركة في هذه العملية بدءا بالمواقف الإسرائيلية والعربية وانتهاء بالمواقف الدولية. ولكن هذه الدراسة تقتصر على تحليل الموقف الإسرائيلي من التسوية السياسية مع التركيز على مدخلات هذه العملية من الجانب الإسرائيلي من خلال دراسة متغيرات البيئة الإسرائيلية الداخلية وانعكاساتها على مسار التسوية السياسية القائمة باعتبار عملية التسوية تمثل حصيلة تفاعل ميزان القوى لدى الأطراف المعنية بعملية التسوية والتي ستظهر على شكل اتفاقيات أو معاهدات خاصة بهذه العملية.

تبدأ الدراسة بتحديد مفهوم التسوية السياسية وكيفية التعامل مع الدراسات المستقبلية لتحليل السيناريوهات المتوقعة للموقف الإسرائيلي بهذا الشأن.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على مدخل تحليل النظم الذي يهتم بدراسة بيئة الموقف الإسرائيلي وما تمثله من مدخلات Inputs تتمثل في المطالب وعمليات التأييد والمساندة للموقف الإسرائيلي وكيف يتم تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات outputs

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

تعبر عن المواقف والسياسات التي تتخذها إسرائيل من عملية التسوية السياسية في المنطقة.

تبرز الدراسة المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في عملية التسوية من خلال دورها في تحديد الوضع القائم، مع رصد وتحليل التوقعات المستقبلية للموقف الإسرائيلي.

مفهوم التسوية السياسية

يقصد بعملية التسوية السياسية الحلول المطروحة لحل الاختلافات بين الأطراف المعنية من خلال تقديم تنازلات للتوفيق بين مواقف الأطراف، وللتكيف مع اختلال ميزان القوى في لحظة معينة، حيث يقدم الطرف الضعيف تنازلات للطرف الآخر لتجنب عواقب قد تكون أكثر سوءاً من الحالة القائمة في الموقف المحدد وسيكون ذلك من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات تجسد ميزان القوى في المرحلة القائمة.

ولهذا فإن مفهوم التسوية السياسية يختلف عن مفهوم السلام الذي ينهي حالة العداء والصراع من جذورها بصورة تامة، وهي حالة طبيعية تستند إلى موقف إيجابي ينتج عنه إقامة علاقات صداقة وتعاون بصورة دائمة من خلال استعادة الأطراف المعنية لحقوقها ومطالبها وزوال مصادر التهديد وخلق مرحلة من الشعور بالأمن والاستقرار والذي من المتوقع أنه سيكون عملية صعبة في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، لأن مواقف الأطراف متعارضة بصورة جذرية سواء من حيث المصالح أو الأهداف.

مفهوم مستقبل التسوية

تهتم الدراسات المستقبلية بتحليل ودراسة الخيارات المتوقعة في ظل الظروف القائمة، حيث أن الاهتمام بالأوضاع المستقبلية يشكل الضمان الأساسي لمعرفة القرارات المصيرية وإمكانية توجيهها نحو الأهداف المطلوبة.

وما يعنينا هنا هو عملية دراسة هذه الخيارات المستقبلية من خلال صياغتها على شكل سيناريوهات محتملة الحدوث في ظل معطيات معينة أو توفر شروط محددة.

ويمكن تقسيم السيناريوهات المستقبلية إلى نوعين رئيسيين من الأنماط هما ([1]):

١- النمط الاستكشافي Exploratory Type وهو الذي يحاول استطلاع صورة المستقبل المتوقع في ظل الأوضاع القائمة.

٢- النمو المعياري Normative Type والذي يهتم بالمستقبل المطلوب تحقيقه.

١) الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

إن دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل تعد عملية أساسية لكل باحث يريد التعمق في دراسة مستقبل التسوية السياسية في المنطقة، فالمجتمع يشمل البيئة الحاضنة للأفكار والقيادات التي تقود وتوجه السياسات الخارجية للدول.

تشخيص خصائص المجتمع الإسرائيلي

يجمع المحللون والخبراء على مجموعة من الخصائص العامة التي تميز المجتمع الإسرائيلي نورد فيما يلي أهم هذه الخصائص:

أولاً: المجتمع الإسرائيلي مجتمع مهاجرين قدموا من معظم أنحاء العالم منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين وحتى موجة الهجرة الكبرى التي تمت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات، وقد ساهم هذا الوضع في خلق مجتمع غير متجانس يعج بالصراعات العرقية والثقافية والدينية، ولديه شعور دائم بالقلق وعدم الاستقرار.

كما أن هذا النوع من المجتمعات يرتب أعباءً إضافية على موارد الدولة الاقتصادية في مجال استيعاب المهاجرين ودمجهم في الحياة العامة، وبالرغم من تزايد أعداد الصابرا من مواليد إسرائيل من اليهود والذين تم التركيز على أهميتهم في تحقيق التجانس الثقافي

---

[1] انظر في ذلك: موسوعة العلوم السياسية، تحرير محمد ربيع واسماعيل مقلد، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ٨١-٨٤.

والقومي للمجتمع الإسرائيلي إلا أن نسبتهم ما زالت أقل من ٢٥٪ من السكان، حيث توالت عمليات الهجرة اليهودية بصورة موجات متلاحقة([١]).

وقد ساهمت هذه الهجرة في رفد الاقتصاد الإسرائيلي بأصحاب المؤهلات الفنية والخبراء في مجالات التقنية المتقدمة([٢]).

ولكن يلاحظ مؤخراً ظهور اتجاه واضح لانخفاض معدلات الهجرة اليهودية لإسرائيل ونضوب منابع الهجرة.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي مجتمع عنصري يقوم على التعصب العرقي والاعتقاد السائد بأن اليهود يمثلون "شعب الله المختار" مما خلق حالة من الشعور بالتفوق وعدم قبول المساواة مع الآخرين، وتجاهل الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني، سكان البلاد الأصليين، ويمكن القول في هذا المجال بأن الثقافة العنصرية متجذرة في الثقافة السياسية الإسرائيلية([٣]).

وتزداد النزعات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي لدى الجماعات الأصولية أكثر من غيرها فهي تتبنى نظرة قائمة على ازدراء الشعوب الأخرى وكل من ليس يهودي هو أدنى من اليهود قدراً، ورغم أن عدد الأصوليين قليل إلا أن تأثيرهم السياسي كبير([٤]).

---

[١] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠١٤.

[٢] إبراهيم عبدالكريم، التجربة العملية للمشروع الصهيوني، في كتاب مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير– نظام بركات – مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٢١٤.

[٣] إبراهيم عبدالكريم، التجربة العملية للمشروع الصهيوني، في كتاب مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير– نظام بركات – مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٢١٤.

[٤] مسعود اغبارية، العقيدة الأمنية فشل متراكم في كتاب إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥، تحرير عبد الحميد الكيالي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٨-١٩.

وقد تجلت هذه الخاصية في الدعوات التي ظهرت مؤخراً للمطالبة بيهودية الدولة وعدم الاعتراف بالمواطنة للأقلية العربية في إسرائيل وتنامي النظرة العنصرية ضد الفلسطينيين(١).

وفي ظل هذه الأوضاع تنامت الممارسات الإسرائيلية التي تؤجج حالة الصراع ضد العرب وإسقاط الشرعية عنهم مما مهد الطريق إلى تبرير ارتكاب المجازر ضد العرب والعنف ضد المدنيين والعقوبات الجماعية. وتزايد الرعب في الجانب الإسرائيلي واعتبار نفسه ضحية والخوف من مقولات إلقاء اليهود في البحر والتعرض "للماسادة" أو خطر الإبادة في حالة مطالبة الشعب الفلسطيني بحقوق في العودة وتقرير المصير(٢). وهذه المطالب تهدد هوية الدولة اليهودية وتشير إلى إمكانية تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ولذلك بادرت إسرائيل إلى اعتماد سياسة العزل للفلسطينيين سواءً في حدود ٤٨ أو في حدود ٦٧ من خلال مجموعة من الإجراءات على رأسها بناء الجدار العازل ومحاولة اعتماده كحدود سياسية وجغرافية، ومحاولة الاستيلاء على أكبر نسبة من الأراضي والموارد المائية في الضفة الغربية وتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها العرب من أجل إضفاء الطابع اليهودي على الدولة.

ثالثاً: المجتمع الإسرائيلي ذو طبيعة عسكرية، حيث نشأ هذا المجتمع بالقوة، وهو معتمد في بقائه أيضاً على القوة، ولهذا يحرص الزعماء الإسرائيليون على التحذير من

---

(١) انظر في ذلك: نادية سعد الدين، مأزق الدولة اليهودية والصراع العربي الإسرائيلي مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٤ حزيران ٢٠١٤.

(٢) انظر في ذلك:

أ- ريتشا سلفر ستاين، انتخابات إسرائيل القدمة في ذا بالستياين كرونيكل بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠١٤، ترجمة عبد الرحمن الحسيني – جريدة الغد بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠١٤.

ب- تقرير خاص الايكونوميست بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٤ – تعديل دستور إسرائيل كيف يهودون الدولة، ترجمة علاء الدين أبو زينة، جريدة الغد، بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠١٤.

خطر الإبادة، ويجعلون الاعتبارات الأمنية فوق كل الاعتبارات. وقد عملوا على تحويل المجتمع إلى ما يشبه الثكنة العسكرية من خلال نظام التجنيد الإجباري ونظام الاحتياط ونظام الاستيطان العسكري وغيرها مما خلق نوعا من التداخل بين الجيش والمؤسسة العسكرية بشكل يفوق معظم دول العالم(١).

وانطلاقاً من هذا الوضع ارتبط مفهوم الأمن الوطني الإسرائيلي بمفهوم الدولة المسلحة وجيش الشعب، وتخصيص موارد طائلة لخدمة الأغراض العسكرية(٢). وذلك على حساب خدمات الضمان الاجتماعي والرفاه الاقتصادي ومستوى الخدمات التي تقدمها إسرائيل للمستوطنين(٣).

إن ضمان الأمن الإسرائيلي يتطلب تسخير الطاقات البشرية والاقتصادية لصالح الأمن الإسرائيلي باعتباره يمثل القيمة العليا داخل المجتمع، وباعتباره يمثل الدرجة الأعلى في سلم الأفضليات لأنه يمثل مسألة حياة أو موت، باعتبار أن الدولة الإسرائيلية في حالة خطر دائم.

رابعاً: يتميز المجتمع الإسرائيلي بالتعددية وكثرة الانقسامات العرقية والدينية والطبقية مما أدى إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات مختلفة تسودها في كثير من الأحيان تصدعات اجتماعية نتيجة التوترات القائمة بين المجموعات المختلفة مما يخلق حواجز اجتماعية تقسم المجتمع إلى معسكرات متنوعة تحول دون دمجها في بوتقة واحدة.

---

(1) Peri, Yoram. Generals in the cabinet Room, How the Military Shapes Israel, Policy, USIP, Washignton, 2006.

(٢) انظر في ذلك: جوني منصور وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٩.

(٣) صالح النعامي- نفقات الأمن الصهيوني في ظل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

http://www.dohainstitute.org/release/2e3fc631-86fc.

وفيما يلي أهم هذه الاختلافات والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي(١):

أ. الانشقاقات العرقية والقومية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية والانقسامات بين اليهود الشرقيين القادمين من أصول آسيوية وإفريقية واليهود الغربيين من أصول أوروبية وأمريكية.

ب. الانقسام الديني بين المتدينين والعلمانيين حول طبيعة الدولة اليهودية وعلاقة الدين بالدولة وكذلك الانقسام بين التيار الأصولي الحريديم والتيارات الأخرى(٢).

ج. الانقسام الطبقي بين الأغنياء من سكان المدن والفقراء من سكان مدن التطوير والأحياء الفقيرة.

د. الانقسام الطائفي بين طوائف اليهود الغربيين "الاشكناز" وطوائف اليهود "الشرقيين السفرديم" ولكل طائفة حاخامية خاصة بها وطقوس دينية مختلفة.

ه. الانقسام الأيديولوجي بين التيار اليميني الديني "الصقور" والتيار العمالي واليساري "الحمائم" في القضايا الأمنية والخارجية والموقف من التسويات السياسية في المنطقة.

ويلاحظ أن الفترة الأخيرة من حياة المجتمع الإسرائيلي قد شهدت ظهور الخلافات الاجتماعية على السطح، والاعتراف بفشل نظام صهر الفئات الاجتماعية المختلفة.

فهناك اليوم اعتراف بالتعددية الاجتماعية والعرقية والثقافية وحق الجماعات المختلفة بالتعبير عن طابعها الخاص وتشكيل المؤسسات الخاصة بها وحتى الأحزاب

---

(١) المجتمع الإسرائيلي، متعدد متنوع وغير متجانس، قطعة عبرية مترجمة.

(٢) ولمزيد من المعلومات عن التيارات الدينية في إسرائيل انظر:

Shahak, Israel and Norton Metzvinskly, Jewish Fundamentalism in Israel, Pluto Press, London, 2001.

السياسية التي تمثلها مما أظهر المجتمع الإسرائيلي على حقيقته كمجتمع منقسم على نفسه، متشتت وموزع بين معسكرات مختلفة بينها مجموعة من التناقضات والاستقطابات التي ستؤدي لتوترات اجتماعية وتصعب عملية الترابط الاجتماعي([1]).

وقد جرت محاولات مستمرة منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم لتخفيف حدة التوترات والانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي ومحاولة تصميم مجتمع جديد في أمة واحدة ذات ثقافة واحدة وانتماء مشترك للمجتمع والدولة وذلك لخلق شخصية جديدة لا تملك علامات فارقة ولا سمات شخصية تختلف عن الآخرين وذلك عبر مجموعة من الإجراءات نذكر منها([2]):

١- تعليم التراث اليهودي المشترك في الانتماء إلى أرض إسرائيل وتمجيد دور "الرواد الأوائل" في إقامة المجتمع اليهودي في فلسطين.

٢- اعتماد مجموعة من الإجراءات السياسية التي تخفف التوترات الاجتماعية والانقسامات الناتجة عن الانقسامات مثل:

- نظام الانتخاب النسبي الذي يسمح للمجموعات الصغيرة في التعبير عن نفسها وضمان تمثيلها في المؤسسات السياسية.
- الحكومات الائتلافية القادرة على جمع قوى سياسية متباينة في حكومة واحدة للحصول على الأغلبية داخل الكنيست.

---

(١) يصف موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية المجتمع الإسرائيلي بأنه يشبه الفسيفساء المختلفة والمتراصة بجانب بعضها، وأن الخلافات فيه محصورة نظراً لسيادة القانون، انظر في ذلك موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت.

(٢) انظر في ذلك:

أ- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية- المجتمع الإسرائيلي – ٢٠١٤.

ب- افرايم ابنار، الأمن القومي الإسرائيلي وسط عالم عربي مضطرب معهد العربية للدراسات ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

- المحافظة على اتفاقية "الوضع الراهن" الذي اعتمدها بن غوريون في الخمسينات مع القوى الدينية لتنظيم العلاقة بين الدين والدولة.

٣- اعتماد المؤسسة العسكرية بوتقة لصهر المجتمع من خلال نظام التجنيد الإجباري وقوات الاحتياط التي تؤدي إلى عسكرة المجتمع والدولة وخضوع الجميع لسيطرة المؤسسة العسكرية التي تمثل إجماع الأمة والقادرة على ضم الجميع لمواجهة الأخطار التي تحيط بإسرائيل في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي.

٤- اعتماد توزيع المهاجرين الجدد بالتساوي على مختلف المناطق وخاصة في مناطق الجليل والنقب وكذلك زيادة سكان منطقة القدس باعتبارها مركزاً روحياً وثقافياً وذلك ضمن مشروع خلق الاندماج القومي([1]).

٥- الاتجاهات الحديثة لإنشاء كتل استيطانية يهودية في مناطق الضفة الغربية تقوم على استيعاب مجموعات عرقية مختلفة من مهاجري شرق أوروبا ومن اليهود المتدينين، وذلك ضمن مشروع بعثرة السكان على مناطق مختلفة من المهاجرين بدلاً من توزيع السكان المقيمين على مناطق جديدة، وذلك وفق خطط استراتيجية للسيطرة على المكان والأرض ضمن مخطط التواجد الديمغرافي([2]).

---

[1] انظر في ذلك: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني رام الله، سبتمبر ٢٠١٣ ص- ١٢٦.

[2] مركز الزيتونة، قراءات استراتيجية، التقرير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة عدنان عامر وتحرير عبد الحميد الكيالي، بيروت ٢٠٠٩ ص ٦٥.

انعكاسات الأوضاع الاجتماعية على مسار التسوية السياسية

من خلال الاستعراض السابق للأوضاع الاجتماعية في إسرائيل يمكن رصد أهم التأثيرات لهذه الأوضاع على مسار التسوية السياسية القادمة من خلال إبراز أهم الظواهر الاجتماعية التي سيكون لها انعكاسات مباشرة على عملية التسوية:

١- تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الزيادة المضطردة في النفقات العسكرية الإسرائيلية لتغطية حروب إسرائيل الدائمة في المنطقة على حساب معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، مما أدى إلى حدوث ما يشبه الثورة الاجتماعية، وزيادة المطالب الداعية إلى التغيير الاجتماعي، وزيادة اهتمام الجمهور الإسرائيلي بالقضايا الداخلية مثل السكن والرفاه الاجتماعي مما يعكس حالة من الانكفاء نحو الأوضاع الداخلية على حساب الأوضاع الخارجية. ولذلك فقد خرجت كثير من المظاهرات في إسرائيل في الفترة الأخيرة للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والتي أطلق عليها "ثورة الخيام الإسرائيلية" حين حاولت جماعات يهودية تقليد التجمع في الميادين تشبهاً بميدان التحرير في مصر، وقد وصل عدد المشاركين في هذه التجمعات أكثر من ٣٠٠ ألف يهودي(١) وقد شكلت هذه الظاهرة دافعاً للمطالبة بتخفيف النفقات العسكرية وضرورة السعي لحل سياسي للقضية الفلسطينية من أجل تحويل جزء من موارد الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٢- اتساع الفجوة الطبقية بين الفئات الاجتماعية في إسرائيل وتردي الحالة الاقتصادية للمجتمع الإسرائيلي بسبب شيوع قيم الاستهلاك والرؤية الغربية في تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الخاص، مما عمق مظاهر عدم المساواة والعدالة الاجتماعية وقد ساعد ذلك في تفاقم

---

(1) Joshua Goldstein, Israel Arab Spring, International Relations. Com Augus, 2011.

الانقسامات العرقية والثقافية في المجتمع وظهور أحزاب على خلفيات عرقية وطبقية مثل حزب شاس لليهود الشرقيين وحزب المهاجرين الجدد الذي أصبح اسمه "إسرائيل بيتنا"، وبدأت تظهر دعوات داخل المجتمع الإسرائيلي تطالب بتحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة والمستوطنين، واندلعت حركات احتجاجية شملت الطبقات الوسطى والفقيرة في إسرائيل تطالب بضرورة تدخل الدولة ومؤسساتها لحماية الطبقات الدنيا في المجتمع(١) وفي نفس الوقت زاد دعم الطبقة الرأسمالية في إسرائيل للأحزاب التي تتبنى وجهة نظرها ويظهر ذلك بوضوح في تقدم حزب هناك مستقبل برئاسة "بينت لابيد" وحزب "البيت اليهودي" بدعم من الرأسمالية الإسرائيلية.

وقد ساعدت هذه التغيرات في تحطيم الطبقة الوسطى في إسرائيل وتراجع الواقع المعيشي لفئات كثيرة من السكان مما سيزيد من التوترات الاجتماعية، وامتدت هذه التوترات لتصل إلى الانقسام الجغرافي بين سكان الوسط في تل أبيب من الأغنياء وبين سكان المستوطنات من الفقراء وبين اليهود والشرقيين الفقراء وبين اليهود الاشكنازيم الأغنياء.

٣- تباين مواقف الجماعات اليمينية والدينية من جهة، والجماعات العمالية واليسارية من جهة أخرى، وذلك بخصوص عمليات التسوية. ويلاحظ في هذا المجال أن هناك تراجعا وتضاؤلا لمعسكر السلام داخل المجتمع الإسرائيلي ممثلا بالأحزاب اليسارية لصالح قوى اليمين المتطرف والأحزاب الدينية، حيث ساهم هذا الوضع في نمو التيارات الدينية والتركيز على التراث الديني، حيث ظهرت فئات في المجتمع تدعو إلى ممارسة الصراع انطلاقاً من مبادئ وقناعات

---

(١) عنان كورتس وشلومو باروم– التقييم الاستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١١ مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، فبراير ٢٠١٣، ص ١٦٥ على الموقع الالكتروني:
http://www.inss.org.i/.cdn,reblaze.com.pdf

دينية، حيث دخل المتطرفون دينياً إلى حلبة الصراع من خلال مناداتهم بضرورة بناء هيكل سليمان والتمسك بالقدس وعدم تقديم تنازلات للعرب وظهر ذلك بوضوح في الحركات الأصولية اليهودية "والحريديم"(١).

وقد تعاظم هذا الموقف أثناء أحداث الربيع العربي وظهور توجه في الشرق الأوسط للعودة للدين والتقاليد مما أدى إلى ردة فعل إسرائيلية مرافقة تدعو إلى الالتزام بالدين والتقاليد والعادات اليهودية الثابتة(٢).

٤- تردي الحالة المعنوية للمجتمع الإسرائيلي وخاصة لدى أجيال الشباب نتيجة لشيوع قيم الخصخصة والفردية والاستهلاك على حساب العمل الجماعي للمصلحة العامة، وانتشار ظاهرة الفساد السياسي ومعدلات الجريمة، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وظهور موجات من التعصب والعنف داخل المجتمع(٣). وهو ما زاد من تنامي الشعور بالإحباط والفشل في ضمان الرفاهية والأمن والاستقرار للمجتمع اليهودي في فلسطين بينما اليهود في الخارج يعيشون حياة أفضل على كافة المستويات دون حاجة لتقديم تضحيات باهظة.

---

(١) انظر في ذلك:

- جميل مطر – مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي – الأبعاد السياسية والاجتماعية في كتاب صراع الرقن – تحرير غسان عبد الخالق مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٧٢ – ٢٧٣.
- نظام بركات، القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل، مجلة المنارة – جامعة آل البيت عدد ١ نيسان ٢٠٠٦.

(٢) طارق حجاج، مواقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة من القضية الفلسطينية الحوار المتمدن العدد ٣٧٦٨ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٤.

(٣) انظر تفاصيل هذه الظواهر وغيرها في:

مسعود اغبارية، المشورع الصهيوني – عوامل ضعف وقوة في كتاب، مشاريع التغيير في المنطقة العربية، تحرير نظام بركات، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٢٠-٢٢١.

وقد عكست هذه الحالة ظاهرة تراجع المنعة الوطنية في إسرائيل وأصبحت الحصانة القومية والحس الوطني في أدنى مستوياتها، وقد بدا في الافق أن إصلاح الوضع القائم غير متاح في المستقبل القريب لأن أدوات الإصلاح اللازمة مفقودة، لذلك أخذ ارتباط مجموعات كبيرة من المجتمع بالدولة بالوهن، ورافق ذلك تراجع في الاستعداد للقتال في سبيل الدولة خاصة لدى جيل الشباب الذي يتحمل العبء العسكري الأكبر(١).

٥- تراجع الإحساس بالأمن داخل المجتمع الإسرائيلي نتيجة استمرارية الصراع وتعرض الأمن القومي الإسرائيلي للتهديد الدائم وتزايد هذا الإحساس بعد أحداث الربيع العربي نتيجة مجموعة من التخوفات التي بدأت تظهر على السطح نذكر منها:

أ. إصابة المجتمع الإسرائيلي بالذعر من التحولات المتوقعة في المنطقة مما جعل عاموص يادلين رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق يظهر على التلفزيون لتخفيف مستوى الإحساس الجمعي لدى اليهود بالخطر ويحاول أن يقلل من احتمالات الصدام العسكري في المنطقة(٢).

---

(١) انظر في ذلك:

- إبراهيم عبد الكريم، إسرائيل عام ٢٠١٥ الملامح الاستراتيجية في كتاب إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥ تحرير عبد الحميد الكيالي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٥، ص ١٤٣-١٤٤.
- التقرير الاستراتيجي رقم ٣٠، مركز الزيتونة.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٢-٢٠١٣ ص ٩٢ نقلاً عن ترجمات عبرية ملحق التقرير المعلوماتي العدد ٢٧٢١ مجلة بحانية العسكرية.

(٢) انظر في ذلك

ب. التخوف من صعود الإسلام السياسي في المنطقة والذي هو بطبيعته الأيديولوجية والدينية معاد للوجود اليهودي في فلسطين([1]).

ج. التخوف من انتشار الفوضى والجماعات المتطرفة في المنطقة العربية بعد تراجع سيادة الدولة عن مناطق واسعة داخلها، وهذا يتطلب توحيد الصفوف الداخلية في إسرائيل وإبداء جاهزية نفسية لمواجهة الموقف الجديد.

د. التخوف من إمكانية إلغاء معاهدات السلام الموقعة مع بعض الدول العربية أو عدم الالتزام بها والعودة لأجواء الحرب.

ه. التخوف من قيام حكومات ديمقراطية في دول الربيع العربي تبطل المقولة الإسرائيلية التي تدعي أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الأوضاع الناتجة عن الشعور بالقلق وعقدة الخوف من المستقبل والمصير وزيادة النقاشات داخل المجتمع الإسرائيلي في أية تسوية سياسية قادمة والمطالبة بتجنيد كافة الطالقات الذاتية والخارجية للمحافظة على الأمن القومي الإسرائيلي([2]).

- احمد عز الدين- إسرائيل مقيدة – محددات التفكير الاستراتيجية الإسرائيلي الراهن على مواقع الانترنت http://www.ahmedezzeldin.com,subject.aspy?id316.
- عاموسي يادلين- رياح التغيير في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي نقلاً عن The Washington Institute for Near East Policy على الموقع الالكتروني www.washintoninstitute.org ترجمة بولا البطل – مختارات من الصحف العبرية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – ملحق خاص بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١١.

[1] هاني سليمان- دلائل ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٢.

[2] انظر أثر الثورات على القضية الفلسطينية في
http://www.palestine-studies.org/orindexaspx.

٦- تراجع نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين في السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى ظهور اتجاه واضح لدى إسرائيل لتوطيد علاقاتها مع يهود العالم حيث حرصت إسرائيل على اعتبار يهود العالم كنزا استراتيجيا للمشروع الصهيوني. ولذلك، فقد سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تعزيز مركزية إسرائيل في حياة يهود العالم ورفض اندماجهم في المجتمعات التي يقيمون بها والعمل على أن تبقى إسرائيل كمركز روحي للجاليات اليهودية في العالم، وتجديد الدعوات لتوثيق علاقاتها وارتباطها بهذه الجاليات لضمان تدفق المهاجرين منها واستمرار دعم يهود العالم لإسرائيل بالمال والتأييد في المحافل الدولية ومراكز صنع القرار في الدول التي يتواجدون فيها(١).

إن هذا التراجع في عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل سيحرم مستقبلاً إسرائيل من كثير من المزايا الناتجة عن الهجرة ومنها تدفق بعض رؤوس الأموال، ورفد إسرائيل بالكفاءات المؤهلة، وبالأيدي العاملة. هذا فضلا عن أن نسبة كبيرة من المجندين هم من المهاجرين الجدد. وبالتالي فإن جهوداً أكبر ستوجه من السياسة الإسرائيلية نحو محاولة جذب المهاجرين بعد عمليات استيعاب موجات الهجرة السابقة من دول أوروبا الشرقية حيث لا تزال أعداد كبيرة من اليهود يعيشون خارج إسرائيل. فقد قدر عدد اليهود في العالم بـ ١٣,٨٥٥ مليون حسب إحصاءات الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel يعيش معظمهم في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وهؤلاء لا يوجد حافز حقيقي لهم للهجرة إلى إسرائيل خاصة في ظل تزايد نسبة الزواج المختلط وكذلك نقص الزيادة الطبيعية لليهود في الدول المتقدمة.

---

(١) إبراهيم عبد الكريم – التجربة العملية للمشروع الصهيوني، النجاحات الإخفاقات، الإشكاليات– في كتاب مشاريع التغيير، ص ٢٠١-٢٠٢.

وفي المقابل، هناك اتجاهات واضحة نحو زيادة الهجرة العكسية من إسرائيل بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة حيث قدر عدد المهاجرين في إسرائيل حتى سنة ٢٠١٣ بحوالي ٧٥٠ ألف يهودي حسب إحصاءات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية Ministry of Immigrant Absorption([1]).

٧- أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل إلى زيادة عزلة الأقلية العربية في إسرائيل، وظهور دعوات للتخلص منهم وذلك بفعل ضغوط جماعات اليمين المتطرف والديني ومطالب المهاجرين الجدد بوقف تشغيل العرب وأهمية مصادرة أراضيهم للاستفادة منها في استيعاب المهاجرين الجدد. وقد عمدت إسرائيل لإقرار مجموعة من القرارات والقوانين لشل قدرة الأقلية العربية على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل نذكر منها:

أ. قانون المواطنة الذي يفرض على كل من يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء قسم الولاء لإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.

ب. قانون منع التحريض، والذي يقضي بحبس أي شخص ومعاقبة أي جهة تنكر حق إسرائيل في الوجود باعتبارها وطناً قومياً للشعب اليهودي.

ج. قانون النكبة والذي يحرم أي حزب أو منظمة تتحدث عن نكبة فلسطين سنة ٤٨ أو يحيي ذكراها من التمويل الحكومي.

د. قانون لجان القبول والذي يفرض على أي عربي الحصول على إذن مسبق للسكن في أي حي يهودي.

---

(١) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠١٢-٢٠١٣ مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٩-٨٠.

وتدخل هذه الإجراءات ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية لبناء الدولة اليهودية من خلال إعادة بناء الأمة اليهودية أولاً وسيكون ذلك بواسطة انتهاك السكان العرب الأصليين وعلى حساب حقوقهم في الأراضي والممتلكات بقصد إيجاد الأمة المتماسكة مع ما يتطلبه ذلك من تغيير الحدود أو نقل السكان (١).

وتظهر هذه الإجراءات جلياً من خلال استبعاد الأقلية العربية في إسرائيل من عمليات التخطيط القومي العام وتمثيلهم الإداري الهامشي، مما جعل هيئات التخطيط القويم في إسرائيل تعاملهم على أنهم غرباء عن الدولة وتمنعهم من التمدد أو الخروج أو الانتشار في إسرائيل خارج مناطق تواجدهم (٢).

وفي الختام يمكن القول إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كانت تدفع باتجاهين متعاكسين في نفس الوقت فبعض التغيرات الناتجة عن تراجع انقسام المجتمع وتزايد التصدعات الاجتماعية بداخله كانت تدفع نحو الاهتمام بمركزية المؤسسة العسكرية في النظام وصهر الفئات الاجتماعية، وكذلك أهمية استمرار حالة الحرب والتخوف من العدو الخارجي لما في ذلك من أهمية في توحيد صفوف المجتمع وللتغلب على التحديات التي تواجه المجتمع.

وبالمقابل كان هناك ضغوط ناتجة عن تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية تدعو إلى أهمية الوصول لحلول سياسية في المنطقة من خلال تقديم تنازلات من أجل تحويل جزء من موارد الدولة نحو الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

٢- متغيرات الوضع العسكري والأمن القومي الإسرائيلي

قامت المؤسسة العسكرية بدور رئيسي في إنشاء إسرائيل كما هو الحال في معظم المجتمعات الحديثة والتي اعتمدت القوة العسكرية في إنشائها. ولذلك سيطرت المؤسسة

---

(١) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، المرجع السابق ص ١٣٦.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٠-١٣١.

العسكرية على معظم أوجه النشاطات داخل المجتمع سواءً السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. بحيث أصبحت المؤسسة العسكرية أحد أهم متغيرات عملية صنع السياسة الخارجية وقرارات الحرب والسلام في المنطقة بالرغم من ادعاءات إسرائيل بأنها دولة مدنية وديمقراطية تخضع فيها المؤسسة العسكرية لسيطرة المؤسسة السياسية. فالعسكريون يمارسون دوراً فعالاً في التأثير على القرارات السياسية حتى بعد تسريحهم من الجيش من خلال توليهم للمناصب العليا في إسرائيل ومحاولة مد نفوذ المؤسسة العسكرية إلى هذه المؤسسات. وقد امتد هذا النفوذ إلى الأحزاب الإسرائيلية التي أصبحت تتبارى في اجتذاب القادة العسكريين إلى صفوفها، وكذلك في تمثيل العسكريين داخل لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.

وفيما يلي نقدم تعريفاً لمفهوم العسكرية ويلي ذلك تحليل الدور الذي يتوقع منها في مجال التأثير على مسيرة التسوية السياسية:

المؤسسة العسكرية

يشمل مفهوم المؤسسة العسكرية مجموعة من المؤسسات داخل النظام الإسرائيلي يمكن حصرها في المؤسسات التالية([1]):

١- وزارة الدفاع وهي المسؤولة عن الشؤون المالية والإدارية للجيش ويتولى وزير الدفاع الإشراف على الأمور العسكرية والشؤون الأمنية بكافة جوانبها، وتزداد أهمية هذه الوزارة إذا ما ترأسها رئيس الوزراء من ذوي الخلفيات العسكرية.

---

[1] انظر في ذلك: نظام بركات- دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية في كتاب إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥ تحرير عبد الحميد الكيالي مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٢٨.

٢- هيئة الأركان، وهي المسؤولة عن الجيش النظامي وقوات الاحتياط ويعد رئيس الأركان الرئيس الفني لمجلس الحرب في إسرائيل.
٣- المؤسسات الاستخبارية وجمع المعلومات ومنها أجهزة الاستخبارات العسكرية والمدنية وعلى رأسها الموساد ثم جهاز الشاباك وأمان وغيرها.
٤- المؤسسات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية مثل مراكز الدراسات الاستراتيجية والصناعات العسكرية وعلى رأسها المفاعلات النووية وكذلك المستوطنات العسكرية.

تتركز السلطة في المجال الأمني في إسرائيل في أعلى مستويات القيادة السياسية بدءاً من رئيس الوزراء مرورا بمجلس الوزراء المصغر أو اللجنة الوزارية لشؤون الأمن ثم وزير الدفاع ورئاسة الأركان ورئيس جهاز الاستخبارات الموساد.

ويلاحظ في الفترة الأخيرة ظهور اتجاه لسيطرة المستويات السياسية ممثلة في رئيس الوزراء ووزير الدفاع على حساب المناصب العسكرية كما تزايد الدعوات لخضوع الجيش لرقابة البرلمان سواءً من خلال التشريع وتفعيل دور لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وكذلك دور مراقب الدولة وكذلك من خلال التصديق على موازنة الأمن في الموازنة العامة لإسرائيل.

وبالرغم من بقاء الحكومة كسلطة تنفيذية تتمتع بمناقشة الأمور العسكرية وتقارير الجيش عن الحالة الأمنية في إسرائيل ستبقى المؤسسة العسكرية قادرة على التأثير في القرارات الحكومية باعتبار هذه المؤسسة صاحبة الحق في تقدير الموقف فيما يتعلق بأمور الحرب والمفاوضات بشكل عام مما ساهم في وجود أوضاع تختفي فيه الحدود الفاصلة بين المستويات السياسية والعسكرية والدينية في إسرائيل.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة عن دور الجيش الإسرائيلي أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو دخول المتدينين للجيش الإسرائيلي حيث ارتفع تمثيل الصهاينة المتدينين في الجيش في دورات الضباط للجيش الإسرائيلي إلى ٤٣٪ وأصبح كبير حاخامات الجيش يلعب دوراً

بارزاً في وضع قواعد السلوك في الحرب وصار الحديث عن قدسية الجيش وأن العمل في الجيش يعتمد عملاً مقدساً، كما قامت القيادات الدينية بتشجيع الشباب للالتحاق بمؤسسات الدولة بما فيها الجيش والشرطة ([١]) وتقدم إسرائيل نموذجاً للشبكة الأمنية المترابطة بين الجيش والسلطة المدنية، حيث يتمتع الجيش بمكانة مركزية في عملية صنع السياسة الإسرائيلية لكنه ليس الفاعل الوحيد نتيجة وجود قوى سياسية واجتماعية تعارضه قادرة على التأكيد على المؤسسة العسكرية([٢]).

أسباب فعالية دور المؤسسة العسكرية في مجال الأمن والسياسة الخارجية([٣]):

١- تملك المؤسسة العسكرية صلاحيات واسعة فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام ومواجهة الأزمات مثل إعلان حالة الطوارئ وتعبئة الاحتياط دون الحاجة لموافقة المرجعية السياسية في هذا المجال، وقدرتها على تحريك القوات استناداً لتقديراتها العسكرية وبالتنسيق من المؤسسات السياسية ما أمكن.

٢- ارتباط السياسة الخارجية الإسرائيلية وعملية السلام في المنطقة بالحالة الأمنية التي تعيشها إسرائيل منذ وجودها حتى اليوم مما ساهم في دعم موقف المؤسسة العسكرية في مجال اتخاذ القرارات وإضفاء نوع من الهالة الكارزمية على

---

[١] تقرير الشرق الأوسط رقم ١٤٧ بتاريخ نوفمبر ٢٠١٣، المجموعات الصهيونية المتدينة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ترجمة عن International Crisis Group.

[٢] محمد يونس، أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية ملخص رسالة ماجستير، السياسة الدولية ٢٠١٥.

[٣] انظر في ذلك:

- Pertmutter., Amos, The Military and Politics in Israel, Yale University Press, 1977.
- Ben – Meir, Yahuda, Civil – Miltary in Israel Columbia University Press. N. y, 1995
- نظام بركات، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مركز الدراسات الاردنية، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.

قياداتها باعتبارهم مرجعية التفكير الاستراتيجي لإسرائيل، ودور المؤسسة العسكرية في صياغة مبادئ نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي تعد المرجعية الأولى لعملية اتخاذ قرارات الحرب والسلام في المنطقة.

٣- سيطرة المؤسسة العسكرية على أجهزة جمع المعلومات والاستخبارات ومراكز الدراسات الاستراتيجية المسؤولة عن وضع التقديرات وتقديم البدائل لصانعي القرار.

٤- مشاركة العسكريين مثل رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات في مجالس صنع القرار في النظام الإسرائيلي مثل مجلس الوزراء ومجلس الوزراء المصغر ولجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست وغيرها.

التغيرات المتوقعة في دور المؤسسة العسكرية

شهدت الفترة الأخيرة من حياة المجتمع الإسرائيلي ظهور موجات من السخط الشعبي والرسمي من فشل المؤسسة العسكرية في موضوعين أساسيين هما:

١- فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في التنبؤ بظاهرة الربيع الربيع والاستعداد لمواجهتها.

٢- عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق إنجاز عسكري في حربه على قطاع غزة سواء سنة ٢٠١٢ او ٢٠١٤.

وفي مواجهة هذه الضغوط التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية بدأت المؤسسة العسكرية في ممارسة ضغط على السلطة السياسية لزيادة مواردها وفتح المجال أمامها لتغيير استراتيجياتها العسكرية لتتناسب مع المرحلة المقبلة التي رأت المؤسسة العسكرية بأنها تحمل مجموعة من التحديات والمخاوف منها(١):

(١) انظر في ذلك:

Rubin Barry, Optimism or Passimism on the Arab Revolt, MERIA Journal, Gioria Center Herzliya, 3/6/2014.

أ. التخوف من إلغاء معاهدات السلام الموقعة مع الدول العربية في ظل أحداث الربيع العربي.

ب. التخوف من وقوع بعض أسلحة الدمار الشامل بيد قوى خارج نطاق السلطة المركزية.

ج. التخوف من تراجع سلطة الدولة عن بعض المناطق في دول الربيع العربي مما يجعلها مراكز للقوى المتطرفة.

وبناء على هذه التغيرات صاغت المؤسسة العسكرية استراتيجياتها الجديدة لتقوم بتعبئة أكبر للموارد البشرية وخدمة الاحتياط، وتدعيم جهاز الاستخبارات والتركيز على التكنولوجيا في الحروب الحديثة ممثلة في تطوير القبة الحديدة والصواريخ المضادة للصواريخ(١) وكذلك بناء الملاجئ في معظم المستوطنات والمدن الإسرائيلية، وهذا يتطلب زيادة مطالب المؤسسة العسكرية في زيادة النفقات مما يثقل كاهل الميزانية الإسرائيلية ويؤثر في مستوى الخدمات المقدمة للمستوطنين ثم في موقع إسرائيل كبيئة جاذبة للهجرة(٢).

وبالرغم من الإنجازات التي حققتها المؤسسة العسكرية في تحقيق التفوق العسكري على العرب وتوقيع معاهدات سلام مع بعض الدولة العربية وضمان استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الإحساس بعدم الاستقرار وعدم الأمن ما زال هو المهيمن على السياسة الخارجية الإسرائيلية(٣) وبالتالي فإن القضية الأمنية ستبقى على سلم الأولويات في إسرائيل.

---

(١) مركز مدار للدراسات الإسرائيلية– المشهد الإسرائيلي– رام الله بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠١١ .

(٢) صالح النعامي – نفقات الأمن الصهيوني في ظل الثورات العربية المركز العربي لابحاث ودراسات السياسات الدوحة على الموقع الالكتروني

.http://www.dohainstitute,org/release/2e3fc631-8bfe

(3) Efraim Karsh, ed., Istael: The First aHundred Years, from war to pease, frank cass, London, 2000.

وانطلاقاً من الدور الفعال للمؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية فإن دور المؤسسة العسكرية ينعكس بصورة مباشرة على الموقف الإسرائيلي في مفاوضات التسوية السياسية القائمة حالياً حيث تتجلى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي التي تصنعها المؤسسة العسكرية في موقف المفاوض الإسرائيلي حيث يتركز الموقف الإسرائيلي حول مجموعة من المتطلبات نذكر منها(١):

١- ربط مفهوم الأمن القومي لإسرائيل في بلورة مفهوم الدولة القومية التي تعبر عن مشاعر وأهداف المجتمع الإسرائيلي القائم على فكرة الدولة المسلحة وجيش الشعب وتجنيد كافة موارد الدولة للتعامل مع المحيط الإقليمي ولذلك أطلق يد المؤسسة العسكرية في تحديد الأهداف العليا للدولة وتقرير مصير أي تسويات في المنطقة.

وكذلك دور الجيش في التنشئة السياسية وتقديس القيم العسكرية لدى الشباب والقادة الإسرائيليين مما ساعد في انتشار ظاهرة العنف الداخلي داخل المجتمع الإسرائيلي والذي يجسد ظاهرة العنف التي استخدمها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين(٢).

٢- معارضة الانسحاب الكامل إلى حدود ٦٧ لأن ذلك يفقد إسرائيل مفهوم الحدود الآمنة وتأمين العمق الاستراتيجي لإسرائيل وهذا يتطلب سيطرة

---

(١) انظر في ذلك:

- جوني منصور وفادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل تاريخ واقع استراتيجيات وتحولات مركز مدار للدراسات الإسرائيلية رام الله، ٢٠٠٩.
- محمود محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٤.

(٢) انظر في ذلك Jerusalem Post, 17/8/2009.

إسرائيل على منطقة غور الأردن والمناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية والاحتفاظ بالمستوطنات في المناطق المحتلة.

٣- إعطاء القضايا الأمنية والتسويات المرحلية التي تضمن الأمن الإسرائيلي الأولوية على حساب قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين والمياه.

٤- ليس هناك حدود واضحة للمشروع الأمني الإسرائيلي وليس هناك مطالب محددة يكتفي بإنجازها وإنما هو مشروع ممتد متغير ومتواصل زمانياً ومكانياً فهو لا يقنع بما يحققه في مرحلة معينة ودائماً يعتبرها مقدمة لمرحلة أخرى، ففي مرحلة تم التركيز على المشروع النووي الإيراني وفي مرحلة لاحقة تم التركيز على مقاومة تهديد حزب الله، وانتقل بعد ذلك للتركيز على المخاطر القادمة من قطاع غزة([1]).

وتقوم استراتيجية الجيش الإسرائيلي لسنة ٢٠١٥ على أساس أن أعداء إسرائيل في الوقت الحاضر ليسوا دولاً مجاورة وإنما أعداء إسرائيل هي حركات وتنظيمات عسكرية ودينية تتطلب الاستعداد للاستخدام الأمثل لسلاح الجو في قصف الأهداف([2]) وإلى التركيز على الأسلحة المضادة للصواريخ مثل القبة الحديدية.

متغيرات النظام السياسي والقوى السياسية

يقوم النظام السياسي الإسرائيلي على تمركز سلطة اتخاذ القرار في قمة هرم السلطة السياسية المتمثلة بدور رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالإضافة إلى دور لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست كمرجعية لدور الكنيست في قضايا التسوية السياسية مع

---

(1) The Institute for National Security Studies
على الموقع الالكتروني: http://www.inss.org.il/file1244445178.pdf.

(٢) مهدي عبدالهادي- المشهد الفلسطيني ٢٠١٥ سيناريوهات المرحلة المقبلة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية القدس، أغسطس ٢٠١٥.

اعتماد المؤسسية في العمل والاستفادة من خبرات مراكز الأبحاث والكفاءات السياسية والعسكرية لخدمة عملية المفاوضات([1]).

ويلاحظ المراقب للبيئة السياسية في إسرائيل بأنها تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

١- تشرذم الحياة السياسية، وتعدد الأحزاب الصغيرة، مع تراجع قوة الأحزاب الكبيرة. فأكبر قائمة حزبية تمثل اليكود وإسرائيل بيتنا لم تحصل سوى على ٣٢ مقعدا، في حين توزعت بقية المقاعد على أحزاب متباينة من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار. وكان سقف تمثيل أكبر تلك الأحزاب ١٩ مقعدا وهو حزب هناك مستقبل، وهو حزب جديد ومن المتوقع أن يتزايد هذا التشرذم من خلال صعود الأحزاب الصغيرة وتراجع الأحزاب الكبيرة([2]).

وقد صار ينظر للحالة السابقة قبل ١٩٩٢ باعتبارها شيئاً من الماضي، غير موجود حالياً حيث كان هناك حزبان رئيسيان يسيطران على الحياة السياسية ويملكان من ٤٠-٥٠ مقعدا في الكنيست وكان أي من الحزبين العمل أو اليكود قادراً على تشكيل حكومات ائتلافية مع بعض الأحزاب الصغيرة والمتوسطة. وقد انتقلت هذه الحالة إلى حالة من التعدد الحزبي لأحزاب متوسطة وصغيرة تتنافس على الوصول للحكم([3]) مما يصعب عملية تشكيل الحكومات الائتلافية ويؤثر في مدى تجانسها.

٢- تراجع دور القيادات الكاريزمية والتاريخية مما أدى إلى ظهور نوع من الارتباك في المؤسسات السياسية بعد مسلسل الفساد السياسي لكبار القادة الإسرائيلية وظهور

---

[1] انظر تفاصيل حول دور انواع هذه المؤسسات ودورها في كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي، مركز الزيتونة بيروت، ٢٠١١، ص ١١٧-١٣٣.

[2] انظر في ذلك: محمود صدفي، الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على عملية السلام مع الفلسطيني، رؤية تركية.

[3] موشيه أرنيس في هارتس بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠١٤.

حالة من عدم الرضى عن القيادة الإسرائيلية حيث وصت ٧٨٪ مما يعكس عدم ثقة المجتمع بقياداته ولذلك جعل المجتمع يضع إصلاح القيادة وتظهير الجهاز الحاكم على رأس سلم أولوياته.

هذا بالإضافة إلى غياب القيادات التاريخية ذات الالتزام الأيديولوجي الشديد والانتقال إلى قيادات شخصية تبحث عن المنافع والشهرة. ويثبت ذلك ظاهرة تنقل القيادات بين الأحزاب المختلفة وقد ظهر ذلك جلياً في حالة تسيبي ليفني وتنقلها من حزب الليكود إلى كاديما وإلى حزب الحركة، وكذلك تنقل قيادات حزب العمل وإسرائيل بيتنا من حزب لآخر وقد رافق هذا الاتجاه أيضاً تراجع دور أعضاء المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حيث اقتصر أعضاء الكنيست الأخير ٢٠١٣ من أصول عسكرية على ٤ جنرالات فقط بينما كان في السابق يزيد عن ثلث أعضاء الكنيست.

٣- تزايد دور قيادات المستوطنين في الكنيست والحكومة حتى قيل إن حكومة الليكود الحالية مختطفة من المستوطنين، فالمستوطنون يسيطرون على صناديق الاقتراع في مراكز أحزاب اليمين، وكل رؤساء وزراء إسرائيل كانوا مضطرين للأخذ بعين الاعتبار مطالب المستوطنين. وأي زعيم إسرائيلي يطالب بإنهاء الاحتلال وإخلاء المستوطنات سيفقد منصبه، وقد كان للمستوطنين دور في زيادة التشدد في الموقف الإسرائيلي في عملية التسوية السياسية(١).

---

(١) انظر في ذلك

- روغل انفر من يؤيد إخلاء المستوطنات في جريدة هارتس ١٤/ ١٢/ ٢٠١٤ ترجمة جريدة الغد بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١٤.
- جدعون ليفي، ديمقراطية لغرفة الأولاد، في جريدة هارتس ١٤/ ١٢/ ٢٠١٤ ترجمة جريدة الغد بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١٤.

٤- تعاظم دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية. وبالرغم من مشاركة الأحزاب الدينية في معظم الحكومات الإسرائيلية إلا أن دورها كان محدوداً خاصة من خلال تركيزها على الأمور المعيشية والحياتية والتعاليم الدينية.

إلا أن الفترة الأخيرة قد شهدت نمواً وتوسعاً في دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية حيث أصبحت هذه الأحزاب تملك حوالي ٣٨ مقعداً في الكنيست الأخير ٢٠١٣، وهو ما يشكل حوالي ثلث أعضاء الكنيست منهم ١٩ من الحريديم الأصوليين يتوزعون بين حزب شاس وحزب ديغل هتواره وكذلك يهوديت هتوراه.

وتعكس هذه الظاهرة اتجاهاً واضحاً نحو توجه المجتمع الإسرائيلي نحو الدين والتقاليد اليهودية في مواجهة الصهيونية كقومية للشعب الإسرائيلي([1]).

مدخلات البيئة السياسية

١- وصول الجناح اليميني المتطرف للحكم في إسرائيل، وهو يحظى بتأييد قوى اليمين المتطرف المناهضة لعملية التسوية السياسية والمؤيدة لمشاريع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة. وتشير الاستطلاعات الأولى بخصوص الانتخابات القادمة إلى استمرارية سيطرة الليكود وحلفائه على الحكومات الإسرائيلية القادمة.

---

[1] أنظر في ذلك:

- طارق حجاج، مواقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة في القضية الفلسطينية الحوار المتمدن العدد ٣٧٦٨ بتاريخ ٢٤/ ٦/ ٢٠١٢.
- ملف الانتخابات الإسرائيلية نتائجها واستنتاجاتها، إعداد ماجد الكيالي، موقع الجزيرة ٢٠١٤.
- نظام بركات، الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية في إسرائيل دراسة خاصة للموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة أبحاث اليرموك العدد ١، ٢٠٠٨.

٢- تنامي الأفكار والأيديولوجيات اليمينية المتطرفة داخل النخب السياسية الإسرائيلية وتزايد قدرة هذه النخب على منع الحكومات الإسرائيلية من تقديم أي تنازلات والضغط نحو المحافظة على أرض إسرائيل التاريخية ويهودية الدولة.

٣- تزايد القلق داخل الرأي العام الإسرائيلي والاتجاه نحو التشدد في مسألة المفاوضات والاتجاه نحو التشكك في جدوى عملية السلام وضرورة المحافظة على المكاسب والفوائد الإسرائيلية الناتجة عن الاحتلال خاصة في مجال القدس والمستوطنات.

وهذا سيعزز الجناح الرافض لعملية السلام في النظام الإسرائيلي ويدعم مواقف الحكومات الإسرائيلية المتصلبة أمام الضغوط الدولية والأمريكية التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل في المستقبل.

٤- تشكيل حكومات ائتلافية غير مستقرة نظراً لتراجع دور القوى الرئيسية اليمين والعمل داخل مؤسسات الحكم لحساب الأحزاب الصغيرة والمجموعات العرقية المتباينة مما أدى إلى قصر عمر الحكومات، وإلى استمرار تشكيل حكومات ائتلافية غير متجانسة وقابلة للانهيار في حال وجوب قرارات حاسمة بخصوص التسوية السياسية وهذا سيؤدي لتزايد دور الأحزاب المتطرفة في أي عملية تسوية سياسية قادمة.

٥- ظهور اتجاهات جديدة لفرض الأمر الواقع من خلال إقرار مجموعة من السياسات والقوانين التي تشكل عقبة أمام تقديم تنازلات إسرائيلية في أي مفاوضات قادمة، مثل منع إزالة المستوطنات من المناطق المحتلة إلا بعد إجراء استفتاء عام للشعب الإسرائيلي.

وكذلك العمل على إقرار قانون يهودية الدولة والذي بموجبه سيغلق الطرق أمام أي حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى بلادهم.

بعد هذا العرض الموجز للأوضاع الداخلية في إسرائيل سواءً في المجالات الاجتماعية أم العسكرية أم السياسية ومحاولة رصد أهم انعكاسات هذه الأوضاع على المطالب الإسرائيلية في عملية التسوية السياسية المستقبلية تبرز الحاجة إلى تحليل أهم التغيرات المتوقعة على الموقف الإسرائيلي من التسوية بدءا من تحديد الثوابت في الموقف الإسرائيلي وانتهاء بتحديد الاتجاهات المستقبلية المتوقعة للتغير في الموقف الإسرائيلي.

متطلبات الاستراتيجية الإسرائيلية للتسوية السياسية

١- ضرورة الالتزام بنظرية الأمن القومي الإسرائيلي والتي اعتمدتها إسرائيل كأساس لكل عمليات التسوية السياسية في المنطقة بدءاً من كامب ديفيد وحتى اتفاقيات الهدنة مع حماس سنة ٢٠١٤ حيث تتبنى هذه النظرية مبدأ الردع العسكري والتفوق النووي.

وهذا يتطلب عدم العودة إلى حدود ٦٧ باعتبارها لا تضمن العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وباعتبارها عاجزة عن تشكيل حدود آمنة لها. ولذلك فإن إسرائيل لا تستطيع تسليم مناطق واسعة من الأراضي المحتلة سنة ٦٧ للعرب، لأن الأمن الإسرائيلي يجب أن يعتمد على حقائق جغرافية تؤمن إمكانية الدفاع وتفادي الحرب وضمان بقاء واستقرار الدولة الإسرائيلية(١) وكذلك فإن أي تسوية سياسية في المنطقة بحاجة لترتيبات أمنية مع الجهات المعنية بالتسوية مثل مناطق منزوعة السلاح ووجود مواقع للإنذار المبكر وتعاون أمني لمكافحة الإرهاب وغيرها.

٢- إقرار الحقوق التاريخية والدينية لليهود في فلسطين وذلك يعني الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل في المنطقة وأنها تمثل الخلاص لليهود على الصعيد القومي والديني.

---

(١) المفاوضات شهرية الشرق الأوسط ١٧ ص ٣٨ أحمد نوفل.

أنظر في ذلك: أفرام أنبار، الأمن القومي لإسرائيل وسط عالم عربي مضطرب معهد العربية للدراسات، ترجمة أحمد أبو زيد، ديسمبر ٢٠١٢.

وهذا يتطلب الاعتراف بشرعية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وما يترتب عليه من شرعية عمليات الاستيطان، وما يتبعه من إنكار لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكذلك إنكار الحق في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم.

٣- تأمين مستويات من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل لتأمين الاستقرار السياسي الداخلي وهذا يتطلب:

أ. استمرارية تدفق الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ورفدها المجتمع بالكفاءات والخبرات القادرة على تحسين الأوضاع الاقتصادي وتأمين الأيدي العاملة.

ب. ضمان تدفق المساعدات الخارجية لإسرائيل سواء من الدول المانحة للمساعدات أو من الجاليات اليهودية في العالم، وهذا يتطلب إقامة علاقات سياسية مميزة مع الدول الكبرى.

ج. سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة وخاصة الموارد المائية نظراً للنقص الذي تعانيه إسرائيل في هذا المجال.

د. الانفتاح الاقتصادي على الدول العربية وتأمين تطبيع العلاقات مع الدول العربية الغنية.

٤- إقامة شبكة علاقات دولية مع الدول الكبرى لضمان التأييد للموقف الإسرائيلي في المحافل الدولية والتمثيل في المنظمات الدولية، وكذلك للتخفيف من الضغوط الدولية على إسرائيل بقبول مشاريع التسوية. وهذا يستدعي بدوره محاربة أي جهود دولية للاعتراف بالدولة الفلسطينية أو تمثيلها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وتقديم إسرائيل نفسها كحارسة للقيم والحضارة الغربية في المنطقة بما فيها من ديمقراطية وكذلك كمدافعة عن المصالح الغربية في المنطقة والقادرة على مجابهة تحديات القوى المتطرفة والإرهاب.

سيناريوهات التغير في المواقف الإسرائيلية من عملية التسوية السياسية(١)

١- اتجاه إسرائيل لقبول التسويات السياسية وتطبيع العلاقات مع الدول العربية في الفترة الأخيرة كوسائل مكملة لتحقيق الأمن الإسرائيلي بالإضافة إلى الحرب واستخدام القوة العسكرية وأن هذه الوسائل أقل تكلفة وتعطي ضمانات بعيدة المدى على عكس حالات الحرب التي تخلق عداءات دائمة يصعب التخلص منها. كما أن الاستعجال في دفع الاتفاقات السلمية للأمام يخفف من الأعباء المستقبلية التي قد تدفعها الأجيال الإسرائيلية القادمة، ولذلك لجأت إسرائيل إلى تأجيل قضايا الحل النهائي مثل القدس ومسألة اللاجئين ومصير المناطق المحتلة والاستيطان والمياه إلى مراحل لاحقة على أمل حدوث تغيرات في الموقف الفلسطيني والعربي.

٢- الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني والإقرار بحقه في التواجد على الأرض الفلسطينية ضمن اشتراطات معينة على رأسها رفض سيادته على الأرض.

- يقوم بعضها على منع إعطائه حق المواطنة أو مواطنة مشروطة أو منقوصة مثل عرب الـ ٤٨ في ظل يهودية الدولة.
- قبول وجود سلطة أو حكم ذاتي لإدارة شئون الفلسطينيين في حدود ٦٧ مع إمكانية ارتقائها إلى ما يشبه الدولة مستقبلاً دون التسليم بحق الفلسطينيين بالسيطرة والسيادة على أراضيهم.
- استمرار استغلال الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة خاصة المياه لصالح إسرائيل.

---

[١] أنظر في ذلك:

- تقرير خاص، التقييم الاستراتيجي السنوي– معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مدار، المشهد الإسرائيلي ٦/ ٢/ ٢٠١٤.
- التقرير الاستراتيجي، مركز هرتسليا ترجمة مدار ٢٠١٣.

٣- محاولة إخفاء خطاب العنف من خطاب التيار الرسمي والمركزي والإعلان عنه من خلال خطاب المستوطنين الذين يتحالفون مع اليمين الإسرائيلي بحيث أصبح المستوطنون أكثر اندماجاً مع المجتمع الإسرائيلي وفي نفس الوقت أصحبت قياداتهم صاحبة تأثير سياسي أكثر من أي وقت مضى([1]) وبالتالي بقيت فكرة أرض إسرائيل الكاملة هي الفكرة المركزية لدى الجماعات الدينية والمستوطنين واليمين ولكن الخلاف على مدى الاستعداد لبسط السيطرة الإسرائيلية على كافة المناطق المحتملة سنة ١٩٦٧.

٤- العمل على تقليص الدور الأمريكي في عملية التسوية السياسية حيث لاحظت إسرائيل في الفترة الأخيرة تراجع الدور الأمريكي في المنطقة من خلال تخلي أمريكا عن حلفائها في المنطقة ثم انشغالها بالحرب على داعش والإرهاب، ومحاولتها استرضاء العرب في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي أوباما.

لذلك حرصت إسرائيل على الاستعداد لمجابهة الضغوط الأمريكية المتصاعدة والتصدي للمطالبات الدولية بضرورة تقديم تنازلات، من خلال الحديث عن مواقف إسرائيلية متشددة اتجاه العملية السلمية وفي نفس الوقت القيام بفرض الواقع من خلال التوجه لزيادة المستوطنات والسيطرة على الأراضي العربية.

٥- مواجهة العزلة الإسرائيلية في المجتمع الدولي بعد تنامي مواقف شعوب العالم المؤيدة للحقوق الفلسطينية خاصة في أوروبا وتوالي الاعترافات بالدولة الفلسطينية ومقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية من خلال تضخيم مسألة الخوف من الإرهاب، والتأكيد على دور إسرائيل الفعال في مقاومة المنظمات الإرهابية خاصة حماس والجهاد الإسلامي، ومحاولة تضخيم خطر المشروع

---

[1] أنظر في ذلك: مهند مصطفى- المستوطنون من الهامش إلى المركز، مركز مدار، رام الله، ٢٠١٣ ص ٧٤.

النووي الإيراني على إسرائيل لكسب تأييد العالم ومحاولة إظهار دور إسرائيل كضحية للتهديدات الكبيرة التي تواجهها([1]).

وفي الختام يمكن القول إن إسرائيل ماضية في تنفيذ سياستها في عرقلة العملية السلمية في المنطقة وأن ما تقوم به إسرائيل لا يخرج عن كونه مسألة إدارة الصراع وليس حل الصراع، وإبقاء مسألة المفاوضات هدفا في حد ذاتها دون أي إمكانية للوصول إلى حلول سياسية في المنطقة، وفي الوقت نفسه سوف تستمر إسرائيل في فرض إرادتها على العرب وخلق وقائع جديدة على الأرض مستغلة في ذلك انشغال الفلسطينيين في انقساماتهم وانشغال الدول العربية في شؤونها الداخلية عقب أحداث الربيع العربي مما يقلل من دورها في دعم الشعب الفلسطيني في مطالبه في التحرير وتقرير المصير. وستعمل إسرائيل أيضا على تعزيز قوتها الذاتية خاصة في المجالات العسكرية لتثبت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بالقوة ومجابهة الضغوط الدولية.

وتستمر إسرائيل في تمرير مخططاتها في المنطقة اعتماداً على القوة العسكرية، حيث باتت أكثر إدراكاً لمحدودية قوة إسرائيل، خاصة بعد المجابهات المتعددة مع حزب الله وحركات المقاومة الإسلامية في قطاع غزة والتي لم تستطع إسرائيل تحقيق إنجازات ملموسة فيها مما سيدفعها للبحث عن وسائل أخرى لاختراق المواقف العربية المعادية ومحاولة ترجمة الإنجازات العسكرية إلى تحولات سياسية.

وأخيراً يلاحظ المتتبع للسياسة الإسرائيلية بخصوص التسوية السياسية أن إسرائيل تعتمد على خلق الوقائع على الأرض من خلال السيطرة العسكرية أولاً ثم إجراء تغييرات ديمغرافية واقتصادية لفرض الأمر الواقع واستخدامه في التسويات السياسية اللاحقة.

---

[1] Goldberg, Jeffery, Israel Facing Deepening Isolution
على الرابط التالي: http://www.bloomberg.com,news/2013-8-12

العنف السياسي وعلاقته بعمليات الدمقرطة: محاولة لفهم عنفية التحولات في المنطقة العربية

مصطفى بخوش*

مقدمة

تشهد المنطقة العربية اليوم تغيرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد مستقبل المنطقة خلال القرن الواحد والعشرين. حيث دخلت المنطقة في موجة تغيرات غير مسبوقة ميزتها انتشار ظاهرة الحركات الاحتجاجية رغم تعدد أنظمتها السياسية واختلاف مستوياتها الاقتصادية. والمتتبع لهذه الحركات يكتشف أن هذه الحركات ليست مرتبطة بتدني مستوى المعيشة أو بمطالبات سياسية فحسب، بل تعكس كذلك حراكاً اجتماعياً تراكمياً مرتبطا أساساً بزيادة الوعي بين الأجيال الجديدة.

وقد لعب التحول الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات العربية خصوصاً في أوساط الأجيال الجديدة بفضل انتشار التعليم الذي أدى لزيادة الوعي بواقعها أولاً ثم بدورها في تغييره ثانياً، دوراً مهماً في تأجيج هذه الحركات. وقد برز هذا بشكل واضح في وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيات الحديثة التي لعبت دوراً بارزاً في بلورة هذا الوعي بحيث تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى مساحات حرة للتعبير وتبادل الرأي والنقاش المفتوح غير خاضعة لرقابة السلطة. الأمر الذي يفسر القطيعة المتصاعدة بين الأنظمة السياسية والواقع المجتمعي بكل مكوناته. حيث يتزايد اليوم إحساس في المنطقة العربية خصوصاً بين أوساط الشباب بأنه تُرك ليواجه مصيره بمفرده، فعليه أن يحل جبالاً من المشاكل التي تراكمت طوال المراحل السابقة (البطالة، غياب المشاركة السياسية، غلق المجال الإعلامي....) وهذه في الحقيقة مشاكل ضخمة،

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

يصعب حلها في ظل نظام سياسي مغلق لم يستطع أن يوسع قاعدة الحكم، يقوم على توزيع الريع فحسب لشراء الاستقرار السوسيو سياسي والاستمرار في السلطة.

وأعتقد أن المنحى الذي دخلت فيه بعض دول المنطقة (العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، مصر...) أخذ منعرجاً خطيراً يهدد استمرار وجود هذه الدول في شكلها الحالي. فتوظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية قد تتمثل في الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير فيها عبر بناء تفاهمات جديدة تنعكس في شكل إجراءات وقواعد مؤسسية تنظم الحياة السياسية (عنف المعارضة) أو قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة والاستمرار فيها (عنف النظام) يعبر عن وجود أزمة مجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسة العنف على الصعيدين الكمي والكيفي. وأيًّا كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف السياسي فإن اللجوء إلى العنف في المراحل الانتقالية قد يرهن مستقبل الدولة على المدى القصير والمتوسط ويدخلها في حلقة مفرغة تحكمها ثنائية "العنف/ العنف المضاد".

إن تشابك وتعقد اللحظة التي تعيشها المنطقة العربية يُصعّب القدرة على فهمها والتنبؤ بمآلها، فالحركات الاجتماعية ليست مستقلة عن بيئتها ولا تعمل بمعزل عن باقي العوامل الأخرى، فالتحليل الاجتماعي لا يتعامل مع الظواهر كأنها قطع أو جزر منفصلة. وهنا من حقنا أن نتساءل هل فعلاً شكل ما حدث في تونس وما صاحبه من عنف بداية تشكل كرة الثلج (Snowball Effects) التي كبرت مع الوقت وامتدت لتشمل باقي الدول العربية في شكل حركات احتجاجية بسبب تشابه الأوضاع فيها والتي يميزها إخفاقات سياسات التنمية وغياب الديمقراطية؟

هدف البحث

إن التساؤل الذي أثرته أعلاه هدفه البحث في الفرص والتحديات التي يطرحها الحراك الشعبي اليوم أمام العالم العربي، في ظل انتشار العنف بشكل غير مسبوق، يهدد استمرار الدول في شكلها الحالي بفعل ديناميكيات الانقسام والتفتيت التي بدأت

تنتشر في أكثر من دولة، مقابل بيئة دولية يميزها الاتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية كبرى تعكس التحول في طبيعة العلاقات الدولية المحكومة بديناميكية العولمة/ الإقليمية.

إن دمقرطة المجتمعات والانتقال من نظام إلى آخر ترتبط بقدر معين من المخاطرة، فالمجتمعات التي استكملت جهود التحديث أصبحت أكثر استقراراً من المجتمعات التي تقف في منتصف الطريق بين المعايير القديمة والمعايير الحديثة[١]، والواقع القائم اليوم في المنطقة العربية يبرز أن مجتمعات المنطقة الآن تمر بمرحلة انتقالية صعبة جداً، فمن جهة توجد عدة ظواهر تشكل واقع السلطة وتعكس القطيعة القائمة بين الدولة والمجتمع نذكر منها على وجه الخصوص:

- انعدام آليات التداول الطبيعي على السلطة وحتى إن وجدت فهي تبقى شكلية مظهرية وظيفتها لا تتعدى الاستهلاك الخارجي (ظاهرة تزوير الانتخابات بحضور مراقبين دوليين مثلاً).
- احتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع بالحد الأدنى من المسؤولية والكفاءة المهنية.

ومن جهة أخرى تبرز حركية جديدة داخل هذه المجتمعات من خلال بدايات تشكل مجتمع مدني واعٍ، قادر على تحدي السلطة. وهو ما يعكس عجز الدولة عن مسايرة التطور الاجتماعي وضعف قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم نمو قوى الاحتجاج في مواجهة هذا العجز.

أولاً: مراجعة أدبيات ومفردات التحول الديمقراطي والعنف السياسي

يجب بداية الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين عملية التحول الديمقراطي والصراع على أساس الهوية بالشكل الذي يحدث في المنطقة العربية اليوم ليست حتمية. هناك مجموعة

[١] صامويل هانتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط١ ١٩٩٣).

من التحليلات التي تعتقد أن المؤسسات الديمقراطية بما تحويه من نظم التصويت، يمكن أن تكون مصممة للحد من الاستقطاب العرقي والإثني والحد من احتمال تحوله إلى الأشكال العنيفة. لكن في الواقع أن الهندسة الديمقراطية يمكن أن يكون لها في بعض الأحيان آثار ضارة، بحيث تنعش الصراعات الكامنة وتزيد في حدتها بدلاً من حلها والحد من تطورها. حيث يتعذر على المؤسسات الديمقراطية حل الصراعات ما لم تكن مدعومة بسياسات تقبل بالاختلافات القائمة وتتعاطى معها بمنطق المساواة بين الجميع[١].

لذلك تعد الدمقرطة عملية معقدة تمر بمراحل متعددة يمكن حصرها في الآتي[٢]:

- إزالة النظام الشمولي.
- بناء نظام ديمقراطي (المرحلة الانتقالية).
- ترسيخ النظام الديمقراطي.

وتعتبر المرحلة الانتقالية التي تفصل بين سقوط النظام التسلطي وقيام النظام الديمقراطي أكثر المراحل خطورة يكون فيها النظام "ذا طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث وبمشاركة كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواءً عن طريق الصراع أو الاتفاق"[٣]. حيث ينطلق الفريق الأول من الإحباطات الناتجة عن فشله في ضمان الاستمرار في السلطة بالشكل القديم، ويكون محور نشاط الفريق الثاني هو محاولة تأكيد الذات عن طريق بناء مؤسسات جديدة ومحاولات الاستحواذ على مراكز القوة، والمقصود به الآثار المتراكمة للإرث التاريخي

---

[1]Robin Luckham: Democracy and Security: A Shotgun Marriage? Global Consortium on Security Transformation., Working Paper series, September 2009,N^0 8. P 12.

[٢]أنظر مثلا: صامويل هانتغتون: مرجع سابق.

[٣]هدى ميتكيس: "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، في **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ١٣٧.

للديمقراطية، أهمية محورية إذا أردنا أن نفهم المنحى التي تأخذه عمليات التحول والانتقال الديمقراطي[١].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يرى الباحثون أنه غالباً ما يرتبط العنف السياسي بالاحتجاج والاستياء الناجم عن الفقر، وانعدام الحقوق السياسية والاستبعاد الاجتماعي. كما كان الصراع المسلح في كثير من الأحيان نتيجة للاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، منجهة، وفشل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه الصراع من خلال النظام السياسي من جهة أخرى. وتستند هذه التفسيرات على ما يسمى بنظريات المظالم في النزاعات المسلحة. التي تؤكد على أن المظالم هي العامل السببي الرئيسي للعنف، فالناس تدخل في صراع عنيف عندما تكون المظالم حادة بما فيه الكفاية. كما تعتبر عدم المساواة العالية، وانعدام الحقوق السياسية والإقصاء العرقي أو الديني في المجتمع كلها عوامل تحفز الاحتجاجات العنيفة[٢].

يطرح علماء السياسة أربعة عوامل أساسية تؤدي إلى التحول الديمقراطي هي[٣]:

أ. **التحول الاقتصادي والاجتماعي**: يطرح الباحثون فكرة وجود علاقة تبادلية قوية بين مستوى التطور الاقتصادي وعمليات الدمقرطة، حيث يشير مثلاً الباحث ليبست Seymour Martin Lipset إلى ما يسميه الضروريات الاجتماعية للديمقراطية والتي يعرفها بأنها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لقيام نظام ديمقراطي[٤].

---

[1]Davide Grassi, **The Impact of Democratization: A Preliminary Investigation on Social Policies and Political Violence in Latin America**, ICPS, Working Paper N0 287. P ٥.

[2]Ibid. p 16.

[٣]أنظر: صامويل هانتغتون، مرجع سابق.

[٤]لاري دايموند، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة: عبد النور الحراقي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١ ٢٠١٤)، ص ٢٨.

وعادة ما يرتبط التحول الاقتصادي والاجتماعي بمجموعة من العناصر أهمها:

- ارتفاع مستوى التعليم وتراجع نسب الأمية.
- اتساع حجم الطبقة المتوسطة.
- تعقد العملية الاقتصادية بحيث يصعب على الدولة إدارتها بمفردها.
- بروز مؤسسات المجتمع المدني.

ب. **الثقافة السياسية:** إذ إن انتشار ثقافة تشجع الحريات المدنية والسياسية وتقبل فكرة وجود سلطة محدودة مقابل مجتمع مدني منظم ونشيط يساعد كثيراً على التحول الناجح.

ج. **القيادة السياسية**: حيث تم ملاحظة غياب العناصر السابقة في حالات معينة ولكن في ظل وجود قيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية يمكن أن تنجح عملية التحول وهو ما سماه هنتغتون بإصلاح الأنظمة الشمولية[١].

د. **العامل الدولي:** الذي يدفع باتجاه التحول الديمقراطي عن طريق التشجيع أو الضغوط وحتى عن طريق المحاكاة (ظاهرة كرات الثلج)[٢]. والعكس كذلك قد يكون صحيحاً أحياناً وهو ما يحصل في بعض الدول العربية مثلاً حيث تبرز ازدواجية الخطاب الغربي بشأن الديمقراطية في الوطن العربي فهو نظرياً خطاب يقوم على دعم التحول نحو الديمقراطية وتشجيع الانتقال إليها لكنه عملياً وفي حالات محددة يرفض الاعتراف بنتائج العملية الانتخابية. فالولايات المتحدة مثلاً تدعم الديمقراطية ونتائج الانتخابات متى ما كانت هذه النتائج تخدم توجهاتها والعكس كذلك صحيح فالولايات المتحدة رفضت نتائج الانتخابات

[١] صامويل هنتغتون، ص ٢١٥.

[٢] المرجع السابق، ص ١٦٩.

التي لا تتناسب مع توجهاتها مثلما حصل مع انتصار حماس في فلسطين سنة ٢٠٠٦[1].

شكل رقم ١: علاقة التنمية الاقتصادية بالتحول الديمقراطي

المصدر: صامويل هانتغتون، **مرجع سابق**، ص ١٣٣.

غير أن هذا الموضوع يطرح إشكالاً مزدوجاً بين العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من جهة، وعلاقتهما بالاستقرار من جهة ثانية. فهل الديمقراطية تفتح الطريق للاستقرار الذي يشجع على الاستثمار والتنمية أو العكس، أي أن التنمية تضمن الاستقرار الذي يحسم مسألة الشرعية ليمهد بذلك الطريق للدخول في التحول الديمقراطي.

الواقع أن هذا الإشكال معقد جداً، ففي المراحل الأولى من التحول الديمقراطي قد تتكون الأحزاب والتكتلات على أساس الولاءات الدينية أو الاثنية أو الطائفية بما يحدد الوحدة الترابية للدولة. فالدمقرطة ليست مجرد استجابة لرغبة القيادة أو النخبة الحاكمة وإنما هي نتيجة عملية تعبئة سياسية واسعة ترتبط دائماً بالوسائل العنفية. فالتحولات السياسية الكبرى دائماً ما يكتنفها العنف. لكن لجوء المعارضة للعنف كحل أخير ضد سلطويين يرفضون الانسحاب والحوار يطرح إشكالاً يتمثل في صعوبة قيام حوار بين

[1]David S. Sorenson: **Transitions dans le monde arabe: printempso ua utomne**? Air and Space Power Journal–Afrique et Francophonie (ASPJ-A&F) Volume 6, Numéro 1, Printemps 2015. P 10.

السلطة والمعارضة يستخدمه النظام كذريعة للاستمرار في الحكم واعتماد العنف والقهر في مواجهة حركات الرفض والاحتجاج التي تعتمد على الحشد الجماهيري كتكتيك يُزيد من حدة السخط وغضب الجماهير ويُمكّن المعارضة من تجنيد الرأي العام وتعزيز الانقسام داخل صفوف النظام حول طبيعة رد الفعل. وعادة ما يرتبط ظهور الاحتجاجات العنيفة والصراع المسلح الداخلي بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية الحادة[١] التي يتم توظيفها لضمان أكبر تجنيد وحشد شعبي ممكن ضد سياسات النظام السياسي.

شكل رقم ٢: حلقة العنف المفرغة

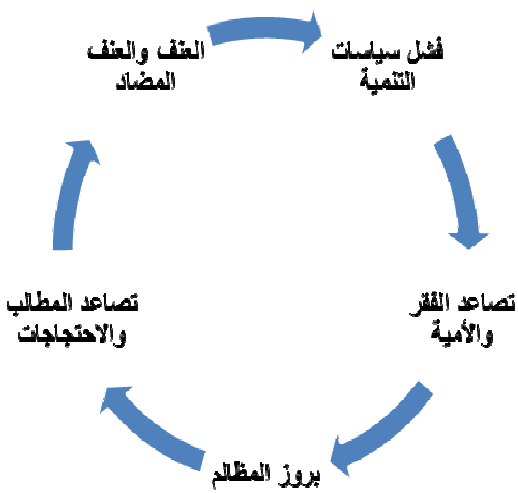

ثانياً: درجة حضور العنف في مراحل عملية التحول الديمقراطي

ناقش هنتغتون بشكل مستفيض إمكانية وقوع أعمال العنف خلال التحولات الديمقراطية، وتوصل إلى أن دور العنف ليس واضحاً لكنه توقع أن التحولات التوافقية وغير العنفية تؤدي إلى ديمقراطيات أفضل[٢]. والملاحظ أن درجة حدة العنف ترتبط

---

[1] Davide Grassi: Op. Cit. P 3.

[2] MatteoCervellati, PiergiuseppeFortunato, UweSunde: **Democratization and Civil Liberties: The Role of Violence During the Transition**, IZA DP N°. 5555, March 2011. P 1.

صعوداً ونزولاً بطبيعة كل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي وذلك بسبب اختلاف ظروف وملابسات كل مرحلة وكذلك بسبب تغير علاقات القوة بين مختلف الفواعل فيها. ويمكن تفصيل هذا بحسب كل مرحلة في الآتي:

١. **حضور العنف في مرحلة انهيار النظام التسلطي**: العنف في هذه المرحلة يكون مبرراً بالأسباب التالية:

أ. **تراجع شرعية النظام**: الذي يرتبط بفشل الأداة الأيديولوجية في تجنيد الرأي العام حول مشروع المجتمع والأهداف التي يرسمها النظام، وبروز أيديولوجية بديلة معارضة تحمل هموم وآمال الجماهير وتدافع عليها.

ب. **ضعف الأداء الاقتصادي**: الذي يتجلى في عجز النظام عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية وانتشار ظواهر الفساد من رشوة ومحسوبية وغياب آليات التوزيع العادل للثروة مقابل تآكل وتراجع موارد النظام وعدم قدرته على المواصلة في ممارسة سياسة شراء السلم الاجتماعي.

ج. **بروز الرفض الشعبي**: للوضع القائم الناتج عن ممارسات النظام الشمولي، لذا تظهر الحاجة لتغييره وفي ظل غياب آليات التداول السلمي على السلطة يبقى خيار اللجوء للعنف كأداة وحيدة متاحة لإحداث التغيير. لذلك يمكن القول إنه في كل الثورات يوجد صراع بين حاجة الأغلبية للمساواة وحاجة الأقلية للتفوق الفعال. وهو ما يبرر اللجوء للعنف لحسم هذا الصراع.

٢. **حضور العنف في المرحلة الانتقالية:** تمثل هذه المرحلة منعرجاً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي بالنظر إلى ما تحمله من مخاطر الانتكاسة والرجوع إلى الوراء المرتبطة بإمكانية استرجاع زمام المبادرة من القادة المحافظين الذين يريدون التغيير لكن مع استمرارهم في السلطة أو على الأقل استمرار النظام الذي كانوا يقودونه. وهو ما سيؤدي في مراحل متقدمة إلى الاصطدام بإرادة التغيير الجذري

للجماهير ليتحولوا من جهود الإصلاح إلى أعمال القمع. وهنا كثيراً ما يتم اللجوء إلى عمليات التصفية المقصودة والتي تستهدف أشخاصاً وفئات بعينها قصد التأثير على مجريات تطور عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها. فالديمقراطية مكلفة بطبيعتها وتستدعي الكثير من التضحيات لأنها دائماً ما تتطلب في المراحل الانتقالية حلولا وسطا، وتسويفا، وترددا لتنتهي في كثير من الأحيان إلى تنازلات متبادلة. لكن ومع مرور الوقت، من المرجح أن يتراجع الحماس الذي حرك الشارع ضد الأنظمة القديمة ليتصاعد الاحتجاج ضد الحكومات الجديدة بسبب عجزها عن التعامل بشكل سريع مع المشاكل اليومية التي تراكمت طيلة الفترة السابقة[1]. لذلك يتطلب ترسيخ الديمقراطية أيضاً إنشاء مؤسسات سياسية مستقلة والدفاع عنها بحيث تكون قادرة على ضمان العدالة ومحاربة الفساد ويكون الاحتكام إلى الصندوق هو الوسيلة المقبولة للوصول إلى السلطة. هذا البناء المؤسسي يمكن أن يستغرق سنوات طويلة وسيواجه مقاومة شديدة من قبل المستفيدين من النظام القديم. والملاحظ هنا وفي الغالب الأعم أن التحول إلى الديمقراطية يخلق توقعات وآمال مرتفعة لدى الجماهير التي يمكن أن تُصاب بسهولة بخيبة أمل إذا لم تتمكن الديمقراطية من تحقيق النتائج المرجوة التي تستجيب لتلك التوقعات والآمال. لتتحول هذه الخيبة بعدها إلى التشكيك في مزايا الديمقراطية[2].وهنا نشير إلى أن عامل الوقت يلعب دوراً محدداً في نجاح عملية التحول، فعلى سبيل المثال لاحظ داهندروف Dahrendorf أن الديمقراطية الجديدة تستغرق مدة ستة أشهر لاستكمال الإجراءات الرسمية للإصلاح الدستوري، وتأخذ ستسنوات على الأقل لخلق شعور عام بأن الأمور تسير على النحو الصحيح باتجاه الإصلاح الاقتصادي. وأكثر من ستين عاماً لتوفير الأسس الاجتماعية التي تحول الدستور والاقتصاد لمؤسسات قادرة أن

[1]David S. Sorenson: Op.Cit. P 14.
[2]Ibid. p 17.

تصمد أمام كل الظروف والأزمات الداخلية والخارجية. أما مولر Muller فيعتقد أن عشرين سنة على الأقل من التجربة الديمقراطية قد تكون مطلوبة حتى يكون أثر المساواة ملحوظاً[١]. لذلك فإن تعاون جميع أطراف العملية السياسية وتحلي الجماهير بالصبر أمران ضروريان لاستكمال عملية الدمقرطة وترسيخ قواعدها.

٣. **حضور العنف في مرحلة ترسيخ النظام الديمقراطي:** بدايةً نشير إلى أن النظام الديمقراطي الراسخ بتعبير لينز Linz[٢] هو ذلك النظام الذي يقتنع فيه كل الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصالح ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة، إلى جانب عدم اعتراض أي مؤسسة أو جماعة على قرارات صانعي القرار المنتخبين على اعتبار أن الديمقراطية نظام يسوده نوع من التنافسية السلمية بين كل الفاعلين في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعظيم التفاعل بين كل من المؤسسات الرسمية وأطراف المجتمع المدني في ظل علاقة تسمح للدولة تنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية التي تبقى وتستمر فحسب لمواجهة الخارجين عن القانون. ويوجد اعتقاد سائد بأن المؤسسات السياسية الديمقراطية تقلل أو تتجنب الصراع الاجتماعي من خلال تسهيل التوازن السلمي بين المصالح المتباينة بين مختلف فئات المجتمع عن طريق الالتزام بحل المشاكل عبر سياسات توزيعية عادلة للثروة[٣]. في ضوء هذا الرأي فإن الديمقراطية تخفض الصراعات الاجتماعية وتقلل من العنف وتسمح بزيادة النمو الاقتصادي.

---

[1]Davide Grassi: Op. Cit. p 4.

[٢] هدى ميتكيس، ص ١٣٧.

[3]Matteo Cervellati, UweSunde: **Democratization, Violent Social Conflicts, and Growth**. April 2011 Discussion Paper n°. 2011-14. University of St. Gallen, Department of Economics. P 1.

ثالثاً: شروط الانتقال للعنف السياسي

يرى تيد غور[١] أن العنف السياسي ينجم عن العنف الاجتماعي الذي يهيئ الظروف المواتية لحدوثه، لكن الانزلاق من الأول إلى الثاني لا يتم بشكل آلي، وإنما يوجد عاملان محددان في تسهيل أو عرقلة ذلك وهما:

١. **المبررات المعيارية:** فالانتقال إلى العنف السياسي يشجع عليه وجود وانتشار معايير أخلاقية تبرر العنف.

٢. **المبررات المنفعية:** الانتقال للعنف السياسي يشجع عليه كذلك النجاحات التي حققتها جماعات معينة بفضل تبنيها للعنف السياسي حيث يشير تيد غور إلى أن الانتقال إلى العنف يشجع عليه اليقين أنه يمكن أن يكون أمراً مريحاً. وهنا تبرز فكرة أثر كرة الثلج في شرح انتقال الحركات الاحتجاجية من تونس إلى باقي الدول العربية.

وبتوظيف هذين العاملين ولتسليط الضوء على الأسباب التي قد تفسر الحراك الشعبي في العالم العربي، من الضروري دراسة أسباب تشرح موقف كل طرف من أطراف المشهد السياسي وهي: النظام الشمولي، والنخب المعارضة والجماهير.

١. **النظام الشمولي**: يحدد جودوين Goodwin خمس ممارسات حكومية خاطئة تدفع إلى تشكل الحركات الاحتجاجية هي[٢]:

أ. رعاية وحماية الترتيبات غير الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب. قمع وإقصاء الجماعات المعارضة من السلطة ومن الاستفادة من الموارد.

---

[١] فليب برو: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١ ١٩٩٨)، ص ١٤٨.

[2]Ahmad Alkanatri: **La Rationalité des RévolutionsArabes**, Mémoireprésentécommeexigencepartielle de la maîtrise en économique, Université de Québec À Montréal, Septembre 2012. P 23.

ج. عنف الدولة الأعمى ضد الجماعات المعارضة وضد السياسيين المعارضين.

د. ضعف الجهات الأمنية وعدم قدرتها على قمع الحركات الاحتجاجية وضبطها.

ه. السلطة الفاسدة والتعسفية التي تعزل، وتضعف أو تقسم النخب في المجتمع.

والملاحظ أن ممارسة واحدة فحسب من الممارسات الخمسة المذكورة كافية وحدها لخلق حالة من عدم الرضا والسخط على الحكومة، والواقع يكشف أن جميعها دون استثناء قائمة في الحالة العربية، وهو ما يفسر درجة احتقان الشارع العربي المرتفعة.

وعند التأمل في خصائص الأنظمة العربية نجد أنها أنظمة غير مستقرة سياسياً، واستبدادية، وأوتوقراطية، وفاسدة، ومركزية وبوليسية وقمعية[1]. حيث تحتل الدول العربية مراتب متأخرة في سلم ترتيب مؤشر الديمقراطية الذي طوره The Economist Group* والذي يُقيَم مستوى الديمقراطية في ١٦٧ دولة وفق سلم من ٠ الى ١٠، حيث قامت الإيكونوميست The Economist بحساب هذا المؤشر انطلاقاً من ٦٠ معياراً مختلفاً. وبناءً عليه صنفت الدول إلى ٤ أنواع مختلفة من الأنظمة هي[2]:

- أنظمة ديمقراطية: وتضم الدول التي يتراوح مؤشر الديمقراطية فيها بين ٨ –١٠.
- أنظمة ديمقراطية جزئياً أو غير كاملة: وتضم الدول التي يتراوح المؤشر فيها بين ٦ – ٨.
- أنظمة هجينة: وتضم الدول التي يتراوح المؤشر فيها بين ٤ – ٦.
- أنظمة استبدادية: وتضم الدول التي يكون المؤشر فيها أقل من ٤.

ونلاحظ في الجدول أدناه أن الأنظمة العربية اعتبرت من بين الأنظمة الأكثر استبدادية في العالم.

---

[1]Ibid. p 28.

*يقوم مؤشر الديمقراطية على خمس مجموعات من المعايير هي: العملية الانتخابية والتعددية الحزبية، الحريات المدنية، طرق عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية.

[2]Ibid. p 29.

جدول رقم ١: متوسط مؤشر الديمقراطية بحسب المناطق

الترتيب	المنطقة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	النظام
١.	أمريكا الشمالية	٨,٦٤	٨,٦٤	٨,٦٣	٨,٥٩	ديمقراطيات
٢.	أوروبا الغربية	٨,٦٠	٨,٦١	٨,٤٥	٨,٤٠	
٣.	أمريكا الجنوبية والكاريبي	٦,٣٧	٦,٤٣	٦,٣٧	٦,٣٥	ديمقراطيات جزئية
٤.	آسيا وأوقيانوسيا	٥,٤٤	٥,٥٨	٥,٥٣	٥,٥١	أنظمة هجينة
٥.	أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٧٦	٥,٦٧	٥,٥٥	٥,٥٠	
٦.	أفريقيا جنوب الصحراء	٤,٢٤	٤,٢٨	٤,٢٣	٤,٣٢	
٧.	**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**	**٣,٥٣**	**٣,٥٤**	**٣,٤٣**	**٣,٦٢**	**أنظمة استبدادية**
	كل المناطق	٥,٥٢	٥,٥٥	٥,٤٦	٥,٤٩	

المصدر: Ahmad Alkanatri: Op. Cit. P 29

وبحسب مؤشر الاستقرار السياسي الذي تعتمده الأمم المتحدة لتصنيف الدول والذي يقيس عددا من الرهانات تأتي في طليعتها التوترات العرقية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية والصراعات الداخلية، والعنف السياسي، والتغييرات الدستورية والانقلابات العسكرية. هذا المقياس يتراوح بين ٢,٥ و - ٢,٥. وقد حصلت الدول العربية على قيم متدنية جداً لتصنف ضمن الأنظمة غير المستقرة سياسياً[1].

[1] Ibid. p 31.

جدول رقم ٢: الاستقرار السياسي في الدول العربية سنة ٢٠٠٨

الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر
المغرب	٠,٢٠	الأردن	٠,٠٨	السعودية	٠,١٧	البحرين	-٠,٦٦
السودان	-٢,٠٣	الجزائر	-١,٢٧	لبنان	-٠,٥٥	الكويت	١,٠٤
اليمن	-١,٨٥	سوريا	-٠,٨٧	عمان	١,٢	الإمارات	١,٩١
موريتانيا	-٠,٩٠	مصر	-٠,٢	تونس	٠,١٣	قطر	١,٩٣

المصدر: Ahmad Alkanatri: Op. Cit. P 31

٢. **المعارضة**: في معظم الدول العربية التي عرفت أشكالاً للتعددية الحزبية تبرز الحركات الإسلامية كلاعب مهم إن لم يكن الأهم في الحياة السياسية، إضافة إلى أن الكثير من هذه الحركات شاركت في ممارسة الحكم في مرحلة ما في بعض الدول (المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، اليمن، مصر...). وهو ما يكشف عن دور العامل الديني (ما عرف بالصحوة الإسلامية) في تأطير العمل السياسي داخل المجتمعات العربية، حيث أنه كلما تم فتح مجال الحرية للممارسة السياسية في الدول العربية إلا وتزعمت الحركات الإسلامية الفعل السياسي على حساب النخب القومية والليبرالية التقليدية التي يبدو أنها انقطعت عن هموم ومشاكل وآمال الشارع العربي لفترة طويلة، وهو ما جعلها غير قادرة على الفعل والتأطير والحشد في مواجهة صعود الإسلاميين. الأمر الذي دفع بعضا من هذه النخب للاصطفاف مع الأنظمة التسلطية ضد حركة الشارع (الجزائر، مصر...). وتجدر الإشارة هنا أن ربط العنف الحاصل في المنطقة العربية بالإسلام أو تحميل الحركات الإسلامية وحدها مسؤوليته يحمل الكثير من المغالطات ومحاولة القفز على حقائق الواقع السوسيواقتصادي والثقافي السائد في المنطقة. فالسياسة لعبت دوراً أكبر من دور الفلسفة أو اللاهوت في نشر التسامح الديني، فالتسامح الديني في أوروبا مثلاً وكما يشير إلى ذلك الباحث Olivier Roy لم يكن ثمرة لليبرالية أو التنوير ولكنه كان نتاج الهدنة التي انتهت إليها الحروب الدينية

الوحشية بدأ من سلام أوغسبورغ ١٥٥٥ (Peace of Augsburg) وصولاً إلى معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ (Treaty of Westphalia)[1]. لذلك فإن الجدل العقيم حول دور الإسلام في استمرار تأرجح العالم العربي بين الأنظمة الأوتوقراطية وحركات العنف السياسيه وأبعد عن أن يساهم في فهم متكامل للمشاكل التي تعيشها المنطقة إن لم يساهم بدور غير مباشر في زيادة تعقيد الوضع عبر الحديث عن صراع الحضارات وصدامها. كما أنه ينسينا ويبعدنا عن مناقشة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تقدم لنا مفاتيح لفهم الأوضاع المعقدة في المنطقة وتشرح سبب استدامة الأنظمة الأوتوقراطية وغياب الديمقراطية وصعود التطرف فيها. لذلك أتصور أن تناقضات النخب ذات الخلفية الأيديولوجية لعبت دوراً مهماً في عدم القدرة على بلورة بديل للأنظمة الاستبدادية. لأنها أنتجت انقسامات استغلها النظام السياسي لاختراقها وشغلها ببعضها البعض بدل الالتفاف حول مشروع ديمقراطي بديل للنظام.

٣. **الجماهير**: بعد سلسلة الإخفاقات المتتالية لتجارب الانتخابات بدأت تتشكل قناعة جديدة في أوساط الرأي العام العربي تقوم على فكرة أن تغيير النظام من خلال المشاركة السياسية غير ممكن ومستحيل بسبب فقدانه الثقة في العملية السياسية برمتها وهو ما يفسر انخراط الكثير من الأجيال الجديدة في مسارات تعبر كلها عن اليأس وفقدان الأمل في إمكانية تغير الأوضاع بالطرق السلمية (العنف، الهجرة السرية، الانتحار، الانخراط في جماعات متطرفة...). وفي ظل هذا الواقع يزداد دور العوامل المتعلقة ببنية المجتمعات العربية في العملية السياسية حيث تبرز مسائل الانتماء القبلي والطائفي والديني والمناطقي كمحددات أولية ذات أولوية في بناء التحالفات وبعث اصطفافات تخلق حركيات تقسيم وتفتيت للدولة الوطنية. كما أن العنف الذي

[1] Olivier Roy: **The Transformation of the Arab World**, Journal of Democracy Volume 23, N^0 3 July 2012. P 7.

تمارسه الأنظمة عبر مختلف أجهزتها القمعية ضد النخب المعارضة قد يعطل مؤقتا حركة التغيير غير أنه يحمل في طياته مخاطر التحول إلى عنف غير متحكم به يهدد الجميع وقد يرهن حتى بقاء واستمرار الدولة في شكلها القديم. وهو بالضبط ما تعيشه اليوم العراق وسوريا وليبيا واليمن.

رابعاً: حركيات الاحتجاج الشعبي في المنطقة العربية

بدت المنطقة العربية في سنة ٢٠١١ أكثر انكشافية من باقي مناطق العالم للاحتجاجات الجماهرية، حيث جاء غضب الشارع العربي نتيجة ضعف الاقتصادات الوطنية وغياب التنمية، وانتشار الفساد، وغياب الثقة في قدرة النظام الانتخابي على إحداث أي تغيير بسبب التزوير المنظم والممنهج[1]. فالانتخابات التي تعد آلية للتداول السلمي على السلطة يفترض بها أن تتيح تغيير الحكومات الفاشلة بأخرى قادرة على إيجاد حلول للمشاكل المطروحة غير أنها للأسف تحولت وبفعل عمليات التزوير المنظم والممنهج لآلية تضمن استمرار نفس النخب الحاكمة في السلطة. وقد غذت عقود من الركود والانسداد السياسي وسياسات التسلط وغياب الحريات في العديد من الدول العربية غضب النشطاء الذين خرجوا إلى الشوارع واستغلوا الفضاءات التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[2]. وهو ما يدفعنا للتساؤل عن إمكانية تأسيس ديمقراطية في الدول العربية؟ يجب أن تتضمن الإجابات الأولية على هذا السؤال التعرف أولاً على الشروط الأساسية لإقامة نظام ديمقراطي، بمعنى البحث في العناصر التي يمكن أن تساعد في تبني الديمقراطية أو تلك التي تعيقها على حد سواء.

وهنا نشير إلى أن الديمقراطية تتطلب الوعي والاقتناع الشعبي بها أولاً ثم الصبر عليها ثانياً. فالانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي لا يتم على طريقة القفز ولكن يحتاج لتدرج ومرحلية بسبب مقاومة القوى والنخب المحافظة والمستفيدة من النظام

[1] David S. Sorenson: Op.Cit. P 6.
[2] Ibid. p 7

السابق أولاً، وبسبب غياب تقاليد الممارسة الديمقراطية وعدم التعود عليها ثانياً. الأمرالذي قد يسبب تجاوزات طبيعية[١]. كما أن العوائق الرئيسية في وجه الديمقراطية هي مقاومة الأنظمة ونخبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ومن العوائق الرئيسة في وجه الديمقراطية غياب آليات توزيع الريع فمعظم الدول تبيع مواد أولية وموارد طبيعية للخارج وتقوم بعدها بتوزيع مداخيلها وفقاً لمعايير الولاء، ومن أجل شراء المعارضة لتتجاوز بذلك الحاجة للاحتكام إلى المنافسة الانتخابية[٢]، وبالمناسبة أشير هنا لنظرية لعنة الموارد "resource curse"[٣] التي برزت في خمسينيات القرن الماضي لتشرح التناقض الذي نشأ في كثير من دول العالم التي تمتلك العديد من الموارد الطبيعية المتنوعة تؤهلها لتكون في مصاف الدول الغنية غير أن واقع شعوبها يتميز بانتشار الفقر وغياب التنمية وهو بالمناسبة واقع يشبه حال الكثير من الدول العربية اليوم. وحاولت هذه النظرية أن تقدم تفسيراً لسبب هذا التناقض، حيث رأت أن اعتماد هذه الدول الكلي على هذه الموارد وعدم سعيها لتنويع مصادر دخلها خارج هذه الموارد ينتج في المجال الاقتصادي علاقة ذات ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي من جهة وبين مدى وفرة الموارد الطبيعية من جهة ثانية. وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نشأة علاقات زبونية على المستوى السياسي تقوم على توزيع الريع وفقاً لمعيار الولاء للسلطة وتستبعد معيار الكفاءة والأمانة، الأمر الذي يؤدي إلى إفساد الحياة السياسية وخلق فئة من الوصوليين المستفيدين من الريع مقابل تهميش فئات واسعة من المجتمع بسبب غياب آليات التوزيع العادل للثروة، بحيث تستفيد من إيرادات بيع الموارد الزمر والعائلات السياسية المتنفذة التي تتنافس فحسب على اقتسام الريع وليس على إنتاج الثروة وتنويع مصادرها، وطبعاً هذا على حساب شعوبها لتنشأ بذلك كل مبررات ودوافع الفساد الذي

---

[1]Ibid. p 10.
[2]Ibid. p 13.
[3]Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner: **Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources**, European Economic Review 45 (2001) 827-838

يعتبر مقدمة طبيعة لعدم الاستقرار السياسي. ويمكن فهم هذا الارتباط بين الاقتصاد والسياسة في نظرية لعنة الموارد من خلال معادلة خطية بسيطة، حيث أن إيرادات الموازنة العامة للدول ذات الاقتصاد الريعي تتشكل في شقها الأكبر من عائدات المورد الطبيعي، وهو ما يجعل هذه الدول تستغني عن إقامة نظام ضريبي فعال وتغض الطرف عن تحصيل الضرائب من كبار التجار والذين ينتمون في العادة لنفس الزمر السياسية المتنفذة، وهو ما يؤدي أيضا إلى ظهور سوق موازية غير شرعية تبيض فيها أموال الفساد. وكل هذا يعني أن تتجمع سلطة المال وسلطة السياسة في يد فئة قليلة من المجتمع تتحالف فيما بينها لتحتكر الحياة السياسية والمجال الاقتصادي معاً، وتهمش باقي فئات المجتمع. ومن تداعيات هذه المعادلة أن يتقلص هامش التمثيل في النظام السياسي وأن تبرز مشاكل شرعية النظام بسبب غياب المشاركة السياسية. وهو ما ينطبق على حال الكثير من الدول ذات الاقتصاد الريعي. وهو ما يؤكد عليه الباحث كولييرCollier حيث يرى أن البلدان الفقيرة التي ينعدم فيها النمو الاقتصادي وتعتمد على صادرات السلع الأولية، تزيد فيها فرص النزاع المسلح الداخلي. وقد أكد البنك العالمي هذا الرأي من خلال ملاحظته سنة ٢٠٠٣ التي سجل فيها أن النزاعات المسلحة تتطور وتستمر في البلدان "الأكثر تهميشاً"، حيث كان متوسط النمو سلبي على مدى السنوات العشرين الماضية[١].

جذور الحراك الشعبي في الدول العربي

شكل الربيع العربي مفاجأة لكثير من المراقبين، ولكنه في الحقيقة طالما كان في طور التكوين. بسبب استمرار الركود السياسي وانتشار الفساد وغياب المشاركة السياسية، في ظل تزايد الفئات الوسطى وانتشار التعليم الذي أنتج تغيرات في بنية المجتمعات العربية التي أصبحت تبحث عن مساحات أكبر من الحرية والكرامة[٢].

---

[1] DavideGrassi: Op. Cit. p 17.

[2] JochenHippler: **Change in the Middle East between Democratization and Civil War**. Institute for Development and Peace (INEF), Duisburg, Germany 2013. P 6.

لقد اعتبر هيغر Heeger أن سبب عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن في الدول النامية مردّه هو عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير الاقتصادي والاجتماعي[١]. وهو ما جعل هانتغتون يؤكد على أثر العوامل الاقتصادية في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق. أولاً: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار البترول في بعض الدول والقيود الاشتراكية في دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية. ثانياً: حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينات ما مهد الطريق لقيام الديمقراطية. ثالثاً: أدى النمو الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ما أجبرها إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف حدة القمع[٢].

لذلك أعتقد أن العوامل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المزرية شكلت المحرك الأول لحركات الاحتجاج في الشارع العربي. وهو ما يكشف عن غياب المطالبة بالديمقراطية باعتبارها حجر الزاوية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، الأمر الذي دفع الحكومات العربية لاستبعاد حدوث أي ضغط داخلي حقيقي لفرض الديمقراطية، وعليه فإن الوضع لا يتطلب اهتماماً خاصاً[٣]. ويكفي حسبهم فحسب ضخ زيادة في أجور العمال والموظفين وتقديم بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتستقر الأمور وتهدأ من جديد. ويؤكد على هذا الطرح الباحث Jean François Daguzan حيث يرجع سبب الحركات الاحتجاجية الأخيرة في المنطقة العربية إلى الأزمة الاقتصادية

---

[١]عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤)، ص.١٩٧.

[٢]صامويل هنتغتون،ص ١٢٠.

[3]Ahmad Alkanatri: Op.Cit. p 40.

العالمية لسنة ٢٠٠٨ والتي خلقت صعوبات اقتصادية كبيرة للدول العربية[1] منها على وجه الخصوص:

- انهارت أسعار المواد الأولية بحدود ٣٠٪ إلى ٤٠٪ وتراجعت الصادرات بنسبة ٣٠,٦٪.
- تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة ٦٠,٤٪ .
- الاضطرابات الاجتماعية والسياسية هي سياقات غير مواتية لخدمات السياحة التي انخفضت عوائدها بنسبة ٤,٣٪.
- تحويلات المغتربين انخفضت بدورها بنسبة ٦,١٪.
- الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بنسبة ٣٢,٢٪.
- تراجع المساعدات التنموية من المانحين التقليديين، على الرغم من أن العمال المهاجرين في دول الخليج تميل إلى العودة إلى بلد المنشأ.

والحقيقة أن المتابع لتقارير التنمية الانسانية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإصدارها حول العالم العربي منذ ٢٠٠٢ يدرك حجم معاناة الشعوب العربية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي شكلت أرضاً خصبة لاضطرابات قوية غير مسبوقة بداية ٢٠١١ فاجأت سرعة انتشارها وحجمها وطبيعة مطالبها الكثير من الملاحظين والمتابعين[2].

وأعتقد أنه للتعرف أكثر على جذور الحركات الاحتجاجية التي انتشرت في الوطن العربية بداية من سنة ٢٠١١ يجب علينا الرجوع قليلاً للوراء، وعندها سنلاحظ في كل

---

[1]Jean-François Daguzan, **De la crise économique à la revolution politique ?**, dans Maghreb- Machrek, Paris, Choiseul, n° 206 « Le Monde arabedans la crise », hiver 2010-2011, p. 11.

[2]Denis Bauchard, **Le nouveau monde arabe : enjeux et instabilities,** Edition André Versaille 2012. P 9.

الدول التي شهدت حركات احتجاجية وجود أربعة عناصر مشتركة تساعد على فهم هذه الحركات[1]، نوجزها باختصار في التالي:

- العامل الأول: وجود حاكم محاط بعائلة متورطة في قضايا الفساد، أفرادها غير مؤهلين ورغم ذلك يسيطرون على مفاصل السياسة والاقتصاد في الدولة (بن علي وعائلة زوجته، مبارك وأبناؤه، القذافي وأبناؤه، عبد الله صالح وابناؤه، حافظ الأسد وبعده بشار الأسد وعائلته، ...).
- العامل الثاني: دور فئة الشباب في المجتمعات العربية تغير بشكل كبير بسبب التحولات التي عرفتها هذه الفئة. حيث أصبحت أكبر فئة عمرية في مجتمعاتها فهي تمثل ما بين ٤٥٪ إلى ٦٠٪ من التركيبة السكانية، ويتمركز معظم أفرادها في المدن وبالتالي فهي أقل تأثراً وانخراطاً بالهياكل التقليدية، كما أن أغلبهم متعلمون ومن حملة الشهادات. وهو ما أهل هذه الفئة لتكون أكثر انفتاحاً على العالم خصوصاً في ظل ثورة الاتصالات والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ولكنها كذلك فئة غاضبة بسبب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية (ارتفاع نسبة البطالة) وكذا بسبب غياب الحريات الأساسية.
- العامل الثالث: البطالة البنيوية أو الهيكلية: خصوصاً في أوساط الشباب والتي تفاقمت أكثر بسبب أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية. ففي تقرير للبنك الدولي الذي صدر ٢٠٠٩ إشارة واضحة لحاجة العالم العربي لخلق ١٠٠ مليون منصب عمل جديد في آفاق ٢٠٣٠. وهو رقم مخيف خصوصاً في ظل تراجع معدلات النمو في المنطقة.
- العامل الرابع: انتشار استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة: حيث وفرت هذه التكنولوجيات عنصرين مهمين لقيام أي ثورة هما:

[1] Ibid: p 30

- الاطلاع على ما يحدث في باقي مناطق العالم ومقارنته بالواقع العربي وهو ما يكشف عن وجود فروقات وفجوات كبيرة في التنمية وفي مجال الحقوق والحريات.
- إتاحة آلية لحرية التعبير والتواصل لمناقشة الأوضاع بعيد عن عيون الرقيب.

وهو ما سمح ببلورة تيارات فكرية جديدة غير تقليدية في الفضاء الافتراضي مهدت لإطلاق حركات الاحتجاج في الشارع العربي.

وقد بدأت الحركات الاحتجاجية في الشارع العربي بشكل مفاجئ وغير متوقع وأخذت شكلاً سلمياً دون قيادة أسقطت جدار الخوف وأتاحت منابر مفتوحة للتعبير. ليجد النظام نفسه أمام خيارين هما:[1]

- الخيار الأول:أن يستجيب لمطالب المحتجين في التغيير عن طريق برنامج إصلاح موجه ومخطط (المغرب، الأردن، والجزائر إلى حد ما) يقوم على تغيير بعض الوجوه وتعديل بعض السياسات على أن يستمر النظام القديم في الهيمنة على مفاصل الدولة ومؤسساتها، وتبرز في كثير من الأحيان ضمن هذا الخيار محاولات لتقسيم المعارضة من خلال احتواء بعض مكوناتها واستيعابها داخل الحكومة وتمكنيها من بعض المزايا المادية في حين سيتم استبعاد أجزاء أخرى من المعارضة وعزلها.
- الخيار الثاني: يبرز في حال تطور الاحتجاجات بشكل متصاعد مقابل عدم رغبة أو عدم قدرة النظام على تقديم تنازلات ولو رمزية تستجيب لرغبة الجماهير في التغيير. ليتبنى النظام نهجاً قمعياً يقوم على تسخير القوة العمومية في البداية لقمع المحتجين ثم ينتقل إلى استخدام القوة العسكرية وهو ما يفتح الباب على مصراعيه للعنف الذي قد يتطور ليصل إلى مرحلة الحرب الأهلية (ليبيا، سوريا،

[1]Jochen Hippler:Op.Cit. p 27

اليمن،...) ومشكلة هذا الخيار هو تكلفته الإنسانية المرتفعة جداً والتي قد تنتهي إلى تفكيك الدولة وفق منطق إثني أو طائفي أو ديني.

بنية الأنظمة العربية وعلاقتها بعنفية التحولات في المنطقة

بنية الحكم في الدول العربية عموماً متعددة الأوجه وتجمع بين العناصر الرسمية وغير الرسمية. والملاحظ غالباً أن جوهر النظام، يتألف وفق قواعد شخصية تتمحور حول القائد (القذافي، مبارك، بن علي، الأسد، بوتفليقة، ...) وأعضاء من عائلته وأصدقائه الشخصيين والمرافقين الموثقين. هذا النظام غالباً ما يستخدم القوة السياسية لخلق قطاع اقتصادي يخضع لسيطرته المباشرة (والذي يمكن أن يطلق عليه إمبراطورية اقتصادية)، ويكون وسيلة للإثراء الشخصي من جهة، وقاعدة للهيمنة في المجتمع، وكوسيلة لدعم الشبكات الزبونية من جهة أخرى[1]. لتتكون بذلك شبكات غير رسمية تتحكم في مفاصل مؤسسات الدولة على حساب دور الحكومات ومؤسساتها الرسمية والتي تتحول إلى مجرد أداة لهذه الشبكات تعمل فحسب في الإطار الذي يحدد لها. لذلك نسمع مثلاً في مصر حديث عن الدولة العميقة وفي الجزائر عن الحكام الفعليين، وهكذا في باقي دول المنطقة.

وثمة عامل مركزي آخر في الاضطرابات التي تشهدها المنطقة هو درجة الوحدة أو الخلاف بين مكونات النظام السياسي وحلفائها والنخب الاجتماعية، وقدرتهم على العمل بفعالية. وهذه نقطة أساسية في تحديد درجة استقرار واستمرار الأنظمة[2]. وهنا يبرز دور القوات المسلحة التي تلعب دوراً مهماً ومحدداً في الحياة السياسية العربية، وتعتبر لاعباً مهماً فيها حيث غالباً ما تلعب الدور الأبوي في تعيين الرؤساء والملوك، وفق ما يتناسب ومصالحها. وبرزت القوات المسلحة في فترات ما بعد الاستقلال باعتبارها عنصراً رئيسياً في توازنات الحكم، وتشارك في توزيع وإعادة توزيع الموارد الوطنية والسيطرة عليها. مع الاستفادة من جزء كبير من الميزانية الوطنية طبعاً في شكل خدمات

[1] Ibid. p 23.
[2] Ibid.

وتسهيلات لا يستفيد منها غيرهم من المواطنين[١]. وكثيراً ما تستخدم هذه القوات في قمع المعارضة ومنع إسقاط نظام الحكم، وينخرط ضباط القوات المسلحة في هذه العمليات لاعتبارين اثنين هما[٢]:

- العقيدة العسكرية لكثير من الجيوش العربية قائمة على حماية الأنظمة وليس الدفاع عن الأوطان.
- الخوف من تبعات سقوط الأنظمة وما يترتب عليه من فقدان مصالحهم وامتيازاتهم وما يتبعها من محاكمات ومتابعات للقيادات العسكرية بتهم الفساد والجرائم الإنسانية.

والملاحظ أن الكثير من الدول العربية عرفت مراحل استثنائية[٣] طويلة (بعضها ما تزال مستمرة) محكومة بقوانين الطوارئ التي تعطل العمل بالدستور وتمنح صلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية لتتحول بذلك هذه الإجراءات الاستثنائية إلى ممارسة دائمة وعادية في الحياة السياسية العربية. ونسجل هنا أنه كلما كانت القوات المسلحة موحدة وغير منقسمة وكلما كان ولاؤها للنظام السياسي قائماً زاد استخدامها وبشكل واسع في قمع المعارضين، والعكس صحيح. لذلك فإن التعبئة الجماهيرية وحدها غير كافية، ولا تؤدي مباشرة إلى حدوث تغيير مؤثر في بنية النظام وعلاقات القوة التي تحكم مختلف مكوناته. فطالما يستمر النظام الحاكم موحداً داخلياً، في السيطرة على الأجهزة القمعية وشبكاتها لزبونية وأنصاره فإن فرص بقائه على قيد الحياة تبقى قائمة ويستمر في التشبث بها مهما كانت تكلفتها. بل وأكثر من ذلك قد تتبع بعض الأنظمة سياسات ميكافيلية تورط معها المجتمع الدولي لضمان بقائها واستمرارها، حيث برزت في هذا المجال سياسة معقدة اتبعتها بعض الأنظمة لتبرر استمرارها في السلطة عبر نشر العنف بتحويل الاحتجاجات عن طبيعتها السلمية إلى الطبيعة العنفية، والادعاء بعدها بحاجة النظام

[1] David S. Sorenson:Op.Cit. p 13.
[2] Ibid. p 14.
[3] Ahmad Alkanatri: Op.Cit. p 44.

الدولي لاستمرارهم في السلطة لضبط العنف ومحاربة الإرهاب والحد من تداعياته المختلفة كالهجرة السرية[١]. وفي هذا الصدد، يلعب تماسك النظام دوراً مركزياً. فتأثير ضغوط التعبئة الجماعية السياسية والاجتماعية يعتمد إلى حد كبير على تماسك النظام، وعلى تماسك القوات المسلحة، وعلى استمرار ولائها للنظام. فإذا كانت مصلحة النظام وحلفائه وأنصارهم وحدة وتشكل إجماعاً بينهم، قد لا تؤدي التعبئة الجماهيرية إلى انقسامات أو تشرذم هذه النخب، غير أنه في حال تجاهل هذه الاحتجاجات واستمر تجاهلها لفترة طويلة قد تأخذ أبعاداً خطيرة تهدد تماسك ووحدة النظام[٢]. بحيث تبدأ الانشقاقات داخل النظام في الظهور وتصبح وحدة القوات المسلحة وولاؤها محل شك. وهو ما قد يزيد في حدة العنف.

الخاتمة

في بداية عام ٢٠١١ بدا المشهد العام في المنطقة العربية وكأنه يتجه نحو عملية تحول ديمقراطي سلمي بدأت في تونس وانتشرت إلى مصر لتنتقل بعدها بفعل أثر كرة الثلج أو أثر الدومينو إلى الكثير من دول المنطقة، غير أنه وبعد سنتين تقريباً بدأ هذا المشهد يتغير باتجاه سيناريو العنف والحروب الأهلية وعودة العسكر للسلطة (ليبيا، سوريا، اليمن، مصر) وهو ما يرهن الأمل في التغيير بالمنطقة، ويعطي انطباعاً عاماً بأن المنطقة تتجه نحو تغييرات تاريخية ضخمة ومتناقضة ستكون أقرب إلى خليط معقد من الصراع والعنف السياسي. بدلاً من الاتجاه الذي انتشر في مناطق أخرى من العالم والذي أخذ شكل التحول الديمقراطي.

إن اللجوء إلى الديمقراطية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات النمو يجعل الديمقراطية هشة ورهينة للأوضاع، فالحصول على الحريات السياسية لا

---

[1]Paul Staniland: **Violence and Democracy**. Comparative Politics, Vol. 47, N°. 1 (October 2014). P 5.
http://home.uchicago.edu/~paul/StanilandReviewElecViolNov13.pdf
[2]JochenHippler:Op.Cit. p 25.

يؤدي لسوء الحظ إلى تلاشي البؤس الاجتماعي بل ربما العكس هو الصحيح، وهنا يجب التأكيد أن الكثير من شعوب الأنظمة الاستبدادية السابقة تشعر بخيبة أمل واضحة بسبب عجز الديمقراطية عن تحسين ظروف معيشتها؛ فالتحرر الاقتصادي والسياسي في بداياته يدفع إلى بروز قطاع خاص طفيلي، يسعى للاغتناء بطرق ملتوية، وهنا نؤكد على التداخل الموجود بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي، فالاهتزاز الذي يحدث أثناء مرحلة التحول والانتقال يسمح بإعادة توزيع الأوراق لصالح نخب خاصة، دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس، وهو ما يولد حتماً عند هذه الفئات فقدان الثقة في الديمقراطية بسبب فشل النظم الجديدة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهذا ما سماه الباحث الأمريكي صامويل هانتغتون فخ الديمقراطية. لذلك فإن المطلوب اليوم في المنطقة العربية في ظل التغيرات التي تشهدها بالإضافة إلى مزيد من عمليات الدمقرطة التي ستسمح بتشكل مؤسسات مجتمع مدني قوية تتيح بناء شبكات محكومة في علاقاتها وتفاعلاتها بمنطق الكفاءة والقدرة على الإنجاز وتتجاوز منطق الزبونية والزعامتية والشعارتية التي تنخر المنطقة العربية. هو إصلاح المنظومة الاقتصادية وبناء آليات التوزيع العادل للثروة وإعادة تأهيل اقتصادات المنطقة وتأهيلها للانخراط في الاقتصاد العالمي.

وبنهاية البحث نسجل النتائج التالية:

- قبل أحداث ما بات يعرف بالربيع العربي كشفت الدولة الاستبدادية في المنطقة العربية سواءً كنا بصدد أنظمة ملكية أو جمهورية، على قدرة كبيرة للتكيف. بالشكل الذي سمح لها ببناء ديمقراطية شكلية مظهرية تستجيب في شكلها للمطالبات والضغوط الخارجية لكنها تغرق في الاستبدادية والفساد داخلياً.
- يحتاج التقدم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة إلى توفير شروط موضوعية أساسية، في مقدمتها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين آليات

التوزيع العادل لثمارها، فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي، ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة، ومن هنا يبدو أن العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم مسيرة الديمقراطية التي بقيت تراوح مكانها تكمن في هشاشة القوى الاجتماعية وسوء توزيع الثروة.

- حركات الاحتجاج الشعبي التي برزت كأسلوب للإصلاح والدمقرطة تحولت في بعض دول المنطقة إلى آلية لإنقاذ الأنظمة المتأزمة للبقاء في السلطة. وهو ما يثير تساؤلات حول كيفية تحول حركات الاحتجاج الشعبي إلى سلاح مضاد لاستمرار نفس الفئات المهيمنة في حصد الامتيازات.
- الحراك الذي بدأ في بداية سنة ٢٠١١ أدخل المنطقة في عملية تغيير تقوم على التحرر السياسي وكسر جدار الخوف الذي قيد لسنوات طويلة الحريات وعطل أي إمكانية للتحرر في المنطقة، غير أن هذه العملية طويلة وقد تمتد لعشرية أو أكثر وتأخذ أشكالاً مختلفة اختلاف الطبيعة الاستبدادية للأنظمة وحدتها وكذا طبيعة تركيز السلطة والثروة من جهة ثانية.

قائمة المراجع

أولاً: بالعربية

١. برو فليب: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١ ١٩٩٨).

٢. دايموند لاري: **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**. ترجمة: عبد النور الخراقي. (بيروت الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١ ٢٠١٤).

٣. دبلة عبد العالي،**الدولة رؤية سوسيولوجية**، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤).

٤. ميتكيس هدى: "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، في **اتجاهات حديثة في علم السياسة**(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

٥. هانتغتون صامويل: **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣).

ثانياً: بالأجنبية

1. Ahmad Alkanatri: **La Rationalité des RévolutionsArabes**, Mémoireprésentécommeexigencepartielle de la maîtrise en économique, Université de Québec À Montréal, Septembre 2012.
2. David S. Sorenson: **Transitions dans le monde arabe: printempsouautomne**? Air and Space Power Journal–Afrique et Francophonie (ASPJ-A&F) Volume 6, Numéro 1, Printemps 2015.
3. DavideGrassi, **The Impact of Democratization: A Preliminary Investigation on Social Policies and Political Violence in Latin America**, ICPS, Working Paper N0 287.
4. Denis Bauchard, **Le nouveau monde arabe : enjeux et instabilities,** Edition André Versaille 2012.
5. Jean-François Daguzan, **De la criseéconomique à la révolutionpolitique?**, dans Maghreb- Machrek, Paris,

Choiseul, n° 206 « Le Monde arabedans la crise», hiver 2010-2011.

6. Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner: **Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources**, European Economic Review 45 (2001) 827-838
7. JochenHippler: **Change in the Middle East between Democratization and Civil War**. Institute for Development and Peace (INEF), Duisburg, Germany 2013.
8. MatteoCervellati, PiergiuseppeFortunato, UweSunde: **Democratization and Civil Liberties:The Role of Violence During the Transition**, IZA DP N°. 5555, March 2011.
9. MatteoCervellati, UweSunde: **Democratization, Violent Social Conflicts, and Growth**. April 2011 Discussion Paper n°. 2011-14. University of St. Gallen, Department of Economics.
10. Olivier Roy: **The Transformation of the Arab World**, Journal of Democracy Volume 23, N^0 3 July 2012.
11. Paul Staniland: **Violence and Democracy**. Comparative Politics, Vol. 47, N°. 1 (October 2014). http://home.uchicago.edu/~paul/StanilandReviewElecViolNov13.pdf.
12. Robin Luckham: Democracy and Security: A Shotgun Marriage? Global Consortium on Security Transformation., Working Paper series, September 2009,N^0 8.

المقالات والتقارير

الأزمة العراقية إلى أين؟*

أولًا: منهج التقرير في مقاربته للأزمة

تمكّنت مجموعات مسلحة من احتلال مدينة الموصل ثاني المدن العراقية في ١٠/٦/٢٠١٤، كما تمكنت من السيطرة على مدن أخرى في الشمال، فضلًا عن سيطرتها على مدن ومناطق في غرب البلاد ووسطها وصولًا إلى الحدود الشمالية لبغداد، وقد صاحب هذه العمليات فرار عشرات الآلاف من قيادات الجيش العراقي وأفراده من تلك المناطق وتركهم لمعداتهم وأسلحتهم في مواقعها لتغنمها هذه المجموعات المسلحة، وظهر أن تنظيم الدولة-داعش (ISIS) هو الذي يشكل عصب هذه المجموعات التي تمكنت من توسيع مناطق نفوذها، لتصبح من أخطر الظواهر في مجال المجموعات المتطرفة والإرهابية العنفية، وهو ما أثار العديد من الأسئلة الصعبة.

وحيال هذه الأسئلة فقد تفاوتت الاستجابات بين نظريات أيديولوجية لديها قوالب جاهزة تضع فيها الأحداث وتُحللها، وبين نظريات واقعية تبحث في الحقيقة والمستفيد من الأحداث، وبين تحليلات قصيرة المدى، وبين دراسات معمقة للظواهر والتحولات، لكن الآلة الإعلامية لكل الأطراف ذات الصلة كانت أقوى من الأدوات المنهجية مما ساهم بقوة بإضافة الغموض والتشويش على حقيقة الظاهرة، وممن تتشكل هذه

---

* إعداد فريق الأزمات العربي، وهو فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من: **أ. د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **الفريق م. د. قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، **د. عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

المجموعات، ومن يقف خلفها، وما هي تقديرات مخاطرها وقوتها، وليستغلها كل طرف محلي وإقليمي ودولي كيفما شاء.

وحرصًا من فريق الأزمات على استجلاء المعلومات والتحليلات العلمية والقابلة للدفاع عنها أمام المتغيرات، فقد أمضى قرابة العام يبحث عن تفاصيل المشهد ويؤخر إصدار تقريره حول الأزمة العراقية بكل أبعادها وانعكاساتها، بما في ذلك ظاهرة تنظيم (داعش) المتطرف. وبرغم عدم اتضاح كامل الصورة، وعدم التوصل إلى نظرية تفسير الظاهرة بدقة كاملة، إلا أن الفريق اكتشف العديد من زوايا الظاهرة، والتي لا يمكن بترها عن السياق السياسي والتاريخي للتحولات في العراق منذ العام ٢٠٠٣، وتحولات الخارطة السياسية في المنطقة منذ أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١، والتي شهد العراق في أثنائها موجتين جرفتهما ظاهرة تنظيم (داعش). كما رأى الفريق أنه لا يمكن فصل الظاهرة عن الصراعات الداخلية في الدول ذات الصلة، والمشاريع والأطماع لبعض الأطراف الإقليمية، وخاصة في ظل التنامي المتسارع للنفوذ والتدخل الإيراني في خمس دول عربية، وبشكل علني سياسياً وإعلامياً وأمنياً وعسكرياً. ولهذه الأسباب فإن التقرير سوف يتعامل مع أكثر هذه الأبعاد والتداخلات رغم تناقضاتها، ورغم إشكالات التضارب في المعلومات والسلوكيات السياسية فيها، ورغم التناقض في ادعاءات الأطراف ذات الصلة وموقفها من هذا التحول الكبير في العراق، والمشابه لتحول عام ٢٠٠٣ عندما احتلت الولايات المتحدة البلاد بحرب عسكرية شاملة.

ويتناول هذا التقرير معالم الأزمة بعيدًا عن الظواهر السطحية، ويُبدي الكثير من التحفظات مراعيًا عدم وضوح بعض جوانبها، فضلًا عن أنه يتجاوز وعن قصد معظم المفردات والأطر التحليلية الشائعة.

كما يهدف التقرير إلى تقديم رؤية تُسهم في إعادة التوازن والاستقرار إلى العراق ودوره العربي، كاشفًا مخاطر استمرار النظريات الحالية في التعامل مع الأزمة العراقية العميقة على الأمن القومي العربي، وآخذًا بعين الاعتبار تنامي ظواهر العنف والتطرف والإرهاب لدى أطراف عراقية أخرى، ومن أبرزها ميليشيات الحشد الشعبي وداعش

المحسوبة ظاهرًا على "السنة" في ظل عدم الاتفاق على خلفياتها بسبب التباين في التحليل ومصادر المعلومات وصدقيتها.

ثانيًا: إرهاصات الأزمة وطبيعتها

قد لا يبدو ما حدث في العراق مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، وذلك في ضوء قصور أسس العملية السياسية في البلاد، ووجود نظام المحاصصة الطائفي الذي أفضى إلى شد وتوتر بين "السنة والشيعة" برعاية الولايات المتحدة، فضلاً عن الشعور بالتهميش لدى معظم العرب "السنة" في ظل ضعف المشاركة السياسية، إضافةً إلى الشدّ بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشأن الحدود بينها، علاوةً على تدخل دول الجوار ومن أبرزها إيران.

وحيث أن آثار الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ لا تزال فاعلة في توليد الأزمات والصراعات الطائفية في العراق، فقد أصبحت سياسات الهوية هي الركن الأهم في العملية السياسية، كما أن الانقسام على أساس الهوية الإثنية بين العرب والأكراد، والطائفية بين السنة والشيعة، يتحكم في مسارات الدولة التي بات فيها العرب السنة يشعرون بالتهميش والعزلة؛ معتبرين أن محاولاتهم الانخراط في العملية السياسية لم تجلب عليهم سوى مزيدًا من التهميش والظلم والتمييز.

وقد زاد من الاحتقان لجوء الحكومة العراقية إلى استخدام القوة العسكرية في فضّ خيام المعتصمين السلميين المطالبين بالإصلاح السياسي منذ مطلع العام ٢٠١٢ في المحافظات ذات الغالبية السنية (الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك والمناطق السنية في بغداد)، وهو ما أدى إلى تفجر الأوضاع في محافظة الأنبار بشكل أساسي، حيث تطورت في أعقابه الأحداث إلى أن سيطرت مجموعات مسلحة عصبها تنظيم (داعش) على الموصل.

كما شهد العراق خلافًا سياسيًا في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ بسبب عدم التوافق على تشكيل حكومة جديدة وتأخر انعقاد البرلمان المنتخب، خاصةً وأن

"تحالف دولة القانون" الذي يرأسه المالكي قد حصد فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات التي قاطعها الكثير من العرب "السنة"، وهو ما لم يكن يُنبىء بأي تغيير حقيقي للواقع العراقي[١].

وقد شكلت هذه المعطيات إنذارًا بتأزم الوضع في العراق، إلا أن ما كان مفاجئاً هو حدة الأزمة وتسارعها على الوتيرة التي شهد العالم تفاصيلها، وخاصة ما يتعلق بالسقوط المدوي للموصل وهروب قادة الجيش العراقي وأفراده من المدينة، الأمر الذي انسحب على بقية المدن في الشمال العراقي امتداداً إلى غرب البلاد ووسطها دون تقديم تفسير مقنع متماسك لذل من الحكومة والجيش.

وقد أدت هذه التطورات إلى استقالة حكومة المالكي بضغط أمريكي وتوافق إيراني، وتم تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة حيدر العبادي. كما تم حسم مسألة رئاسة مجلس النواب العراقي لصالح الحزب الإسلامي العراقي والوصول إلى تفاهمات مبدئية مع بعض القوى "السنية" بتشجيع ودعم إقليمي واسع. لكن ظهور استراتيجية الرد الطائفي للعلن بالاعتماد على الميليشيا "الشيعية" (ما سُمي بالحشد الشعبي وبدعم من المرجع الديني السيستاني) التي حظيت باهتمام الدولة تعبئة وتسليحًا وتجهيزًا، في مقابل تراجع دور الجيش، أصبح يُشكك في إمكانية التخفيف من الاحتقان في البلاد وتطبيق الشراكة السياسية فيها، خاصة أن الممارسات والانتهاكات المزعومة التي نسبت إلى هذه المليشيات بحق "السنة" والأكراد زادت من مخاوف اتساع الأزمة الطائفية وعنفها.

ثالثًا: هوية القوى الفاعلة في الأزمة وسلوكها

١. تنظيم الدولة- داعش

يُعد تنظيم الدولة (داعش) من أبرز القوى المسلحة الفاعلة في المشهد العراقي عند إعداد هذا التقرير. ورغم ذلك فإن أطرافًا محلية وإقليمية ودولية قد أسهمت بشكل أو بآخر في تضخيم دور التنظيم في كل من العراق وسوريا لأغراض تدخل في إطار

[١] للاطلاع على نتائج الانتخابات العراقية للعام ٢٠١٤، انظر:
/http://www.sasapost.com/iraq_parliamentary_elections_2014_2010_2005

التوظيف السياسي، وتختلف وفقًا لحسابات كل طرف وأهدافه، وهي أهداف قد تصل إلى حد التناقض، فهناك جهات محلية وإقليمية تهدف من دعمها (لداعش) إلى تخويف دول الجوار والقوى الدولية من فزاعة "الإرهاب" للحفاظ على الوضع القائم، ويندرج في هذا الإطار إعلان وزير العدل العراقي حسن الشمري بأن هروب مئات المعتقلين من سجني أبو غريب والتاجي في ٢٩ تموز/ يولو ٢٠١٣ -ومعظمهم ينتمون إلى "القاعدة"- كان مدبرًا بمعرفة مسؤولين عراقيين كبار، وبأن الهدف من ذلك كان إقناع واشنطن بالتخلي عن خططها لضرب نظام الرئيس السوري بشار الأسد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تنظيم (داعش) سوف يشوه مشهد الحراك السلمي للعرب "السنة" ضد إجراءات الحكومة العراقية التي يرون أن ممارساتها تعمل على تهيمشهم كما سبقت الإشارة أعلاه، ويوفر بالتالي للحكومة المبرر لاستخدام العنف ضد الانتفاضة "السنية" السلمية وبدعم دولي. بينما تهدف بعض الأطراف الإقليمية، وربما الدولية، إلى "تشويه وإعاقة" التحولات السياسية في المنطقة، والتي تسعى إلى إنجاز أهداف ثورات "الربيع العربي" المتبقية، من خلال تضخيم تنظيم الدولة (داعش) أو غض الطرف عنه ليسود المشهد ويخوف شعوب المنطقة من التغيير.

ويبدو أن سياسات الحكومة العراقية قد دفعت فعليًا القوى المسلحة "السنية" إلى عقد "تحالفات عملية"، وربما غير مرغوبة، مع تنظيم الدولة (داعش) في مواجهة "العدو المشترك" ممثلًا برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والتحالف الذي يرأسه في البرلمان والحكومة.

واللافت أن المعارضة "السنية" لتنظيم داعش ما تزال قوية وحاضرة، ويعززها أن ضحايا التنظيم هم في أغلبهم من المسلمين "السنة" في مختلف المناطق التي تقع تحت سيطرة (داعش) في العراق أو سوريا، غير أن الوجه الطائفي للمواجهة مع (داعش) في العراق، والذي تتصدره ميليشيات "الحشد الشعبي" قد عمل على ضبابية حضور هذه المعارضة (غير المرتبطة بداعش) قبل اتخاذ رئيس البرلمان سليم الجبوري "السني" الموقف المتشدد والعلني ضد تنظيم داعش.

٢. الحكومة المركزية- الجيش العراقي وميليشيات "الحشد الشعبي":

عبر هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي السابق في تصريحات لصحيفة اللوموند الفرنسية عن تقديره بأن: "ما حصل في الموصل يشابه ما حصل تماماً في عام ٢٠٠٣ إبان دخول القوات الأمريكية للعراق، حيث نزع الجنود ملابسهم الرسمية وارتدوا ملابس مدنية، وتركوا مواقعهم، وأسلحتهم، وأفلوا عائدين إلى بيوتهم"، حيث سهل ذلك إعادة بناء وتشكيل مؤسسات الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وخاصة الأمنية والعسكرية منها، على أسس ومبادئ غير وطنية، وضمن منهج فساد إداري ومالي حوَّلها إلى مؤسسات انتفاع وتضييع وهدر للأموال دون اعتبار لبناء هذه المؤسسات على أساس الكفاءة والعقائد القتالية ذات البعد الوطني، ناهيك عن امتناع غالبية العرب "السنة" عن المشاركة فيها مما عمق صورتها الطائفية أيضاً، خاصة مع بروز دور إيران والمليشيات المؤيدة لها بأدوار قيادية لهذه المؤسسات، فكان أن تم تشكيل جيش كبير وتم تنظيمه في أكثر من أربع فرق مقاتلة، وتم تسليحه بأحدث الأسلحة والمعدات التي استنزفت عشرات المليارات من الدولارات، كما تم إطلاق يد المتنفذين لتشكيل الميليشيات التي بُنِيت على أسس ومصالح شخصية وعائلية وطائفية، فكانت نِدًا للجيش وبديلًا جاهزًا لتحقيق مصالح من أسسها في البلاد عند الحاجة.

كما أن وجود حالة مجتمعية من الغضب في المحافظات "السنية" باتت تسهّل أي عملية تمرد فيها، وخاصةً مع توافر خبرات وكفاءات عسكرية من أبناء هذه المحافظات كانت تعمل في الجيش العراقي سابقاً، وتم تسريحها بعد حل الجيش على أيدي الأمريكيين دون وجه حق.

ولذلك تؤكد المعلومات أن الهزيمة الحقيقية للجيش العراقي كانت في الأنبار، وفي الفلوجة تحديدًا، حيث تم تدمير الدبابات وإسقاط الطائرات وأسر الجنود، قبل دخول قوات تنظيم الدولة (داعش) إلى الموصل ومدن الشمال والوسط، ما يعني أن أصل الانتفاضة شعبية "سنيّة" وليست متطرفة أو مرتبطة بتنظيم (داعش). ويشكك بعض المتابعين-كما ورد في مطلع التقرير- بحقيقة ظهور تنظيم (داعش) المفاجيء في المشهد في

حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وما تلاه من وسم كل الحراك الشعبي المسلح- الذي كان يواجه هجوم الجيش على مناطق "السنة" بعد فض اعتصام الأنبار بالقوة المسلحة- بالتطرف والإرهاب الدولي تحت اسم (داعش).

وبعد أن نجح تنظيم الدولة (داعش) في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ في إحداث صدمة عسكرية معنوية وميدانية باحتلاله الموصل ومعظم أراضي المحافظات "السنية"، وبات يشكل تهديدًا مُعلنًا للزحف على بغداد إثر تبدد قوى الجيش العراقي وانهيار معنوياته، بدأت تظهر للعلن استراتيجية الرد الطائفي بالاعتماد على الميليشيا "الشيعية" بما سمي بـ"الحشد الشعبي" والتي حظيت باهتمام الدولة تعبئة وتسليحًا وتجهيزًا، على حساب دور الجيش الذي تراجع مع تمدد وتوسع نفوذ هذه المليشيات. هذا مع أن هذه المليشيات متهمة بالقيام بأفعال تشابه ما تقوم به (داعش). والفرق بينهما أن داعش توثق ما تقوم به بشكل درامي معلن فيما لا توثق هذه المليشيات أعمالها الإجرامية في الإعلام، الأمر الذي يضعف التفاعل معها وملاحقتها سياسياً ودولياً.

٣. الأكراد- قوات البشمركة

بادر الأكراد إثر اندفاع مسلحي تنظيم (داعش) من سوريا إلى العراق في مناطق الشمال بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها سابقًا مع الحكومة المركزية في بغداد، كما سيطروا على كامل مدينة كركوك النفطية بحجة ملء الفراغ الأمني بعد انسحاب الجيش، وهو ما عُدّ مكسبًا مؤقتًا لإقليم كردستان (المستقل ذاتياً).

غير أن قوات البشمركة انخرطت في الحرب ضد (داعش) بعد تقدم الأخيرة باتجاه أربيل، وصور الأكراد معركتهم مع عناصر (داعش) على أنها المعركة ضد "الإرهاب"، الأمر الذي سوغ استجابة الغرب لمطالبهم بالمساعدة التي لم تقتصر على تقديم السلاح، بل تجاوزت ذلك إلى المشاركة الفعلية في المعركة إلى جانب قوات البشمركة عبر الضربات الجوية لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ساعد انخراط الأكراد في الحرب ضد (داعش) على تمرير السيد حيدر العبادي رئيسًا للحكومة العراقية خلفًا للمالكي بمباركة إقليمية ودولية، الأمر الذي انعكس على

علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية إيجابيًا على قاعدة التوافق على أولوية محاربة (داعش) بوصفه تهديدًا للجانبين.

رابعًا: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة

خلافًا للإهمال الدولي والضعف العربي في دعم انتفاضتي الشعب العراقي ضد الحكومة الطائفية في العراق وممارسات قواتها وأمنها بانتهاكات فظيعة للقانون والدستور وحقوق الإنسان منذ ٢٠١١ فصاعدًا وحتى تزايد قوة الحراك والانتفاضة الشعبية في الأنبار ٢٠١٢/٢٠١٣، فقد حظيت "الأزمة العراقية" فجأة باهتمام كبير من مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، وهو ما انعكس على حجم التحركات السياسية والعسكرية منذ دخول قوات تنظيم (داعش) إلى الموصل، وكانت أهم هذه المواقف كما يأتي:

١. الموقف الأمريكي

أثار ضعف سيطرة الحكومة المركزية في بغداد، وتنامي نفوذ تنظيم (داعش) "مخاوف" الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تميز الخطاب الأمريكي الجديد تجاه الأزمة العراقية بأن "أي تدخل أمريكي سيكون مشروطًا بتوافق جميع الأطراف العراقية"، وذلك حسب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وكان الرئيس أوباما قد أكد في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ أن الولايات المتحدة "لن ترسل جنودًا على الأرض"، وألمح إلى التفكير في "خيارات أخرى"، قد يكون من بينها توجيه ضربات بطائرات من دون طيار، أو الطلب من "دول مجاورة" أن تساهم في هجوم مضاد على تنظيم (داعش)[١].

وكان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قد نفى في أعقاب زيارة لكل من بغداد وأربيل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، تبلور حلٍّ عسكري للوضع في العراق، مؤكدًا الحاجة إلى "تشكيل حكومة عراقية تمكّن أفراد الشعب العراقي من الطوائف المختلفة" من المشاركة في إدارة البلاد، وطالب دول المنطقة بأن تتعاون من أجل طرد مسلحي تنظيم

[١] للاطلاع على تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة العراقية، انظر:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues

(داعش) "لأنه من غير المقبول أن تظل منظمة إرهابية مسيطرة على بعض الأراضي، متحدية شرعية الحكومات"[١].

وقد قادت الضغوط الأمريكية إلى استقالة حكومة المالكي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد حيدر العبادي بعد التهديد الذي شكله تنظيم الدولة (داعش) للمناطق الكردية، والذي تزامن مع "نجاحات" التنظيم في سوريا، واتساع الجغرافيا التي يسيطر عليها لتغطي أكثر من ٤٠٪ من مساحة العراق و٥٠٪ من مساحة سوريا[٢].

وتمكنت الولايات المتحدة من تشكيل ما عُرِف بـ "التحالف الدولي ضد (داعش) في آب/ أغسطس ٢٠١٤ لاحتواء قوة هذا التنظيم وإضعافه، تمهيدًا لهزيمته على المدى المتوسط والبعيد حسب الرئيس أوباما[٣]، وهو تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ويضم أكثر من ستين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم الدولة (داعش)، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين.

ويضم التحالف عددًا من الدول العربية، وهي المغرب، قطر، الأردن، البحرين، السعودية والإمارات. وقد بدأ غاراته يوم ٧ أغسطس/ آب ٢٠١٤، بعد كلمة للرئيس أوباما قال فيها: إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين* أقنعتا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين

---

[١] نظر بي بي سي بالعربية، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٤، في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140624_iraq_qaem_us_drone.shtml

[٢] بخصوص المساحة التي يسيطر عليها داعش في العراق انظر: وكالة الأناضول، ١٠/ ٦/ ٢٠١٤، وبخصوص سوريا: انظر القدس العربي نقلًا عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢١/ ٣/ ٢٠١٥.

[٣] نظر العربية نت، ٧/ ٧/ ٢٠١٥، في: http://arabic.cnn.com/world/2015/07/07/wd-060715-obama-pentagon

* الإيزيديون طائفة دينية تنتمي عرقيًا إلى الأصول الكردية، ويتركز تواجدهم في العراق وسوريا، ويعيش أغلبهم قرب الموصل ومنطقة جبال سنجار في العراق، وتتواجد مجموعات أصغر في تركيا وألمانيا وجورجيا وأرمينيا.

في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق[١].

ورغم أن ضربات التحالف الجوية أحدثت أضرارًا بقوة التنظيم وساعدت قوى الجيش العراقي و"الحشد الشعبي الشيعية" في تحقيق بعض الانتصارات غير أن المعركة كانت ولا تزال سجالاً بين الطرفين؛ إذ ينسحب التنظيم من مدينة ليحتل أخرى، وقد كان التنظيم -بكل أسف- أكثر نجاحًا في إنهاك واستنزاف الدولة العراقية وقوى التحالف، واستطاع أن يستثمر بعض النجاحات لتعزيز حضوره الإقليمي واستقطاب المقاتلين من جميع أنحاء العالم، ما يثير الكثير من التساؤلات والإشكالات المنهجية حول حقيقة التنظيم وارتباطاته السياسية.

٢. مجلس الأمن الدولي

أظهر خطاب مجلس الأمن الأولي نوعاً من التوازن منذ البداية، فهو لم يدعُ المجتمع الدولي لدعم الحكومة العراقية كعادته، بل دعا إلى "حوار شامل" مع الشركاء واللجوء إلى الحل السياسي، لكنه تطور بعد ذلك لتبني سياسة الضربة العسكرية والتعامل مع الحالة ضمن منظومة مكافحة "الإرهاب الدولي" وبتحالف واسع، بعد تحول الأزمة إلى مشكلة تنظيم (داعش) وليس انتفاضة شعبية سلمية ضد حكومة استبداد وظلم في ظلال اعتصام الأنبار (٢٠١٢/ ٢٠١٣).[٢]

٣. الموقف الإيراني

لا تُخفي إيران طموحها بتوسيع مساحات نفوذها والتحول إلى دولة إقليمية رئيسة في المنطقة، ويحظى العراق بمكانة خاصة في اهتمامات السياسة الإيرانية بحكم الجوار الجغرافي والموقع الجيواستراتيجي الذي دفع إيران للنظر إلى العراق كجزء من محيطها

---

[١] أنظر الجزيرة نت، في:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6

[٢] انظر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/08/100805_iraq_un_tc2.shtml

الحيوي وعمقها الأمني، حيث سعت مستفيدة من الامتداد الطائفي والعلاقات المميزة مع بعض التيارات الشعبية، لتعزيز نفوذها وزيادة حجم تأثيرها في السياسة العراقية إبان الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وقد شكا العديد من الأطراف العراقية خلال السنوات التي تلت سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين من تدخل إيراني مباشر في الشأن العراقي يصل إلى حدّ إلحاق (العراق) بالسياسة الخارجية الإيرانية، واتهمت تلك الأطراف إيران بالسعي لإضعاف العراق سياسيًا واستنزافه اقتصاديًا وأمنيًا، وتفكيكه طائفيًا وإثنيًا كي تسهل السيطرة عليه والتحكم بقراره السياسي وإبقائه في دائرة التبعية لإيران[١].

وقد دعمت إيران العملية السياسية في العراق والتي أتاحت لحلفائها السيطرة على مفاصل الدولة ومقدراتها وقرارها السياسي، وهو ما تسبب بتهميش بعض الأطراف العراقية وبخاصة العرب "السنّة" الذين شعروا بالإقصاء والتمييز على أسس طائفية، وهو ما دفع العشائر العربية "السنية" بدايات الربيع العربي إلى تنظيم احتجاجات شعبية واسعة تعامل معها رئيس الوزراء في حينه نوري المالكي بقسوة شديدة في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٣[٢]، ورفض التجاوب مع مطالب المحتجين بإلغاء سياسات التهميش والإقصاء والتعامل الطائفي، الأمر الذي فاقم مشاعر الغضب والاحتقان لدى العرب "السنة"، ووفّر أرضية خصبة وبيئة مواتية وحاضنة شعبية لفكرة المواجهة مع الدولة، وتنامت المواجهات المسلحة بين الأمن والجيش مع مسلحي المناطق العربية "السنية" خلال عامي ٢٠١٢/ ٢٠١٣؛ أي قبل عام من سيطرة تنظيم (داعش) على أجزاء واسعة من محافظة الموصل، والذي ظهر بهذه القوة فجأة، وتمدد في وقت لاحق في العديد من المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية وسط العراق.

---

[١] انظر تصريحات حيدر العبادي في هذا الشأن في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

[٢] انظر تفاصيل مقتل العشرات من العرب "السنة" في فض اعتصام الحويجة في:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/23

على إثر ذلك تدخلت إيران عسكريًا بصورة واضحة في العراق بمبرر مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية المتشددة من خلال تقديم الدعم العسكري وعبر المستشارين العسكريين لدرجة أن يقود لواء إيراني عملية الجيش والحشد الشعبي لاستعادة منطقة بيجي في حزيران/ يونيو ٢٠١٤[١]، مما تسبب بتذمر الحكومة العراقية الجديدة برئاسة العبادي[٢]. وقد وفرت عمليات التحالف الدولي في العراق ضد تنظيم (داعش) غطاءً للتدخل الإيراني المباشر في العراق، وعززت حالة من التعاون الأمريكي الإيراني في استهداف تنظيم الدولة (داعش). كما دعمت إيران تشكيل مجموعات "الحشد الشعبي" على خلفية طائفية[٣]، بعد أن فشلت القوات العراقية النظامية في المواجهة مع التنظيم الذي بات يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية[٤].

٤. الموقف التركي

التزمت تركيا منذ الحرب الأمريكية على العراق في العام ٢٠٠٣ بأن لا تتدخل عسكريًا في العراق، وهي تراقب تطور الأوضاع في العراق في ضوء تخوفها من مشاكل أمنية قد تمتد إلى أراضيها أو من المآلات النهائية للأزمة واحتمال تنامي التوجهات الدولية لتقسيم العراق، وربما تزايد فكرة تشكيل "دولة كردية مستقلة" في الشمال يمكن أن يكون لها أثر كبير على توجهات الأكراد الأتراك في جنوب البلاد في الاتجاه نفسه.

كما اتخذت الموقف ذاته إزاء الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، لكن سلسلة التفجيرات التي شهدتها تركيا في تموز/ يوليو

---

[١] للمزيد من التفاصيل انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=397731

[٢] انظر القدس العربي، ١٦/ ٤/ ٢٠١٥، في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

[٣] انظر القدس العربي، ١٦/ ٤/ ٢٠١٥، في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

[٤] انظر تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر التي قال فيها: إن القوات العراقية كانت تفتقد إلى الإرادة لقتال مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية" في مدينة الرمادي في بي بي سي بالعربية، ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥، في:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/05/150524_iraqi_forces_will_ashton_ramadi

٢٠١٥[١]، والتي يعتقد أن تنظيم (داعش) وحزب العمال الكردستاني متورطان فيها، أدت بالحكومة التركية إلى شن هجمات جوية على التنظيميْن. كما أدت إلى أن تتخذ تركيا سلسلة من التدابير العسكرية، ومن أبرزها الضربات الجوية والسماح لقوات التحالف الدولي باستخدام قاعدة "إنجرليك" الجوية في حربه ضد تنظيم (داعش)، فضلًا عن الدعوة مجددًا لإقامة منطقة عازلة على الحدود التركية مع سوريا.

٥. المواقف العربية

أ. جامعة الدول العربية: دعت الجامعة العربية في ٢٠١٤/٨/٢٢ إلى الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق، كما أعربت عن دعمها للعراق في مواجهة "الإرهاب"[٢]. وبخصوص موقف الجامعة العربية من التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي كان في طور التشكيل قال الأمين العام للجامعة نبيل العربي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ إن قرار وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في القاهرة في الشهر نفسه قد طالب بمواجهة شاملة لكل أشكال التطرف بما في ذلك المواجهة العسكرية والثقافية والسياسية والقضائية[٣].

ب. الأردن: يتخوف الأردن من موجة لجوء جديدة إلى أراضيه تُضاف إلى الموجات الحالية من اللاجئين السوريين والسابقة من العراقيين، في حال تطورت الأزمة العراقية إلى حالة الحرب الأهلية.

كما يتخوف الأردن من مشاكل التسلل عبر حدوده الطويلة مع العراق، والتي لا يمكن مراقبتها بالكامل، إلى جانب الحدود الأردنية مع سوريا التي تشهد حرباً أهلية منذ سنوات.

---

[١] انظر العربية نت، ٢٠١٥/٧/٢٠ في: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/07/20

[٢] انظر: http://www.iraqhurr.org/content/article/26546746.html

[٣] انظر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/09/140913_usa_kerry_is_arab

ومن الناحية الموضوعية فإن هذه الاحتمالات تشكل ضغطاً إضافياً على البلاد على شكل تهديدات أمنية محتملة من قبل تنظيم (داعش)، وقد شارك الأردن في التحالف الدولي والحرب على الإرهاب، وشكل قاعدة للانطلاق ومكانًا للتنسيق في هذا التحالف، وقد تعرض أحد طياريه لعملية قتل بشعة دفعت بالرأي العام لدعم سياسة الحكومة ضد هذا التنظيم وسهلت انخراطها الأوسع فيها لاحقًا.

ت. سوريا: شكل اهتزاز الحكومة العراقية برئاسة المالكي مصدر قلق كبير للنظام السوري الذي يرى فيها حليفًا استراتيجيًا في الحرب الأهلية التي يخوضها منذ سنوات (٢٠١١-٢٠١٤) على امتداد البلاد، وأعلن النظام السوري بأنه مع أي جهد لمحاربة تنظيم (داعش) شريطة أن يكون ذلك بالتنسيق والتشاور مع الحكومة السورية، وإلا فإنها ستعد أي عمليات خارج هذا الإطار تهديدًا لسيادتها[١].

ث. دول مجلس التعاون الخليجي: شكل بسط النفوذ الإيراني على العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي للبلاد في العام ٢٠٠٣ مصدر قلق جديد لدول الخليج في إطار علاقاتها المتوترة مع إيران في الأصل.

وربما تدرك دول الخليج خطورة انزلاق الأزمة العراقية إلى مستوى الحرب الأهلية ذات الطابع الطائفي، وهي لذلك ظلت ولا تزال تفضل الحل السياسي، ويمكن أن تدفع باتجاهه لما في ذلك من تقوية لنفوذ العرب "السنة" في العراق على حساب النفوذ الإيراني ويبدو أنها استخدمت نفوذها السياسي لتشجيع العرب "السنة" على الانضمام لحكومة جديدة في العراق تضم مختلف الأطياف لمحاربة المتشددين المسلحين بشكل أفضل حسب وزير خارجية أمريكا جون كيري[٢].

---

[١] العربية برس، ٥/ ٨/ ٢٠١٥، في: http://arabi-press.com/news/872642

٢ انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0F30E420140628

وانضمت السعودية والإمارات والبحرين في آب/ أغسطس ٢٠١٤ إلى التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) وشاركت في الضربات الجوية ضده في سوريا.

ويُشار إلى أن التغير في الأداء السعودي والخليجي تجاه العراق لم يتبلور إلا بعد اندفاع الولايات المتحدة لمواجهة ظاهرة تفاقمت في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ باحتلال الموصل، وذلك عبر مبادرتها إلى تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش).

وعلى الصعيد الجماعي الخليجي أو العربي فإن الرؤية العربية لحل الأزمة العراقية جذريًا لم تتبلور بعد، حيث ثمّة خلاف فكري حول ماهية الأزمة وتوصيفها، فضلًا عن إشكاليات تشرذم "القوى السنية العراقية" التي يُفترض أن تتفاعل معها الدول العربية، إضافةً إلى تنامي التأثير الإيراني المباشر أو غير المباشر على قرارات عدد من الدول العربية بدوافع واعتبارات مُتعددة، وهو ما يستلزم توحيد الرؤية والموقف العربي في التعامل مع الأزمة العراقية في بعديْها الخطيريْن الطائفي والأمني، وفي حال عدم تحقق ذلك فإن الموقف العربي سيبقى غير فاعل في حل الأزمة أو إعادة مسارها إلى الإشكالات الحقيقية متجاوزًا محاربة الإرهاب بوصفه مدخلًا لحل الأزمة، إلى محاولة حلّ الأزمة الجوهرية التي يُعاني منها النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي العام ٢٠٠٣ الذي عمل على إقصاء العرب "السنة" في العراق وتهميشهم، ولم يضع في اعتباره التعدد والتنوع المذهبي والإثني الذي يُعدّ سمةً من سمات العراق في إطار وطني قومي جامع.

خامسًا: السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة

السيناريو الأول: تفاقم الأزمة

- **توصيف السيناريو**

مزيد من التدهور السياسي والأمني والعسكري، وزيادة حدّة الانقسام والاحتراب الطائفي والإثني، وتفاقم عمليات القتل والتدمير، وانسداد أفق الحل السياسي للأزمة العراقية.

- **شروط التحقق**

١. فشل الجهود السياسية للخروج من الأزمة بفعل إصرار الحكومة العراقية على مواقفها غير المتوازنة تجاه المكونات السياسية، ومواصلتها سياسات الاستهداف والإقصاء الطائفي، وعدم قدرة أطراف العملية السياسية على إنتاج معادلة سياسية قادرة على طرح أفق للخروج من الأزمة، وتنامي قوة تنظيم (داعش) وتمدده في مزيد من الأراضي العراقية.

٢. إصرار الحكومة على رفض السماح بتسليح العشائر "السنّية" بشكل واسع ومفتوح، واستمرار انتهاكات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنّة" بالقتل والتدمير والنهب والتهجير.

٣. تقدّم تنظيم الدولة- (داعش) ميدانياً وتحقيقه مزيدا من النجاحات، واستمرار فشل القوات النظامية وقوات "الحشد الشعبي" في المواجهة العسكرية معه!

٤. تزايد التدخل الإيراني السياسي والأمني والعسكري في العراق، بالتعاون مع القوات النظامية وقوات "الحشد الشعبي" ذات الصبغة الطائفية.

٥. استمرار الموقف السلبي وحالة التجاهل للأزمة العراقية من قبل الدول العربية القادرة على لعب دور إيجابي لحل الأزمة وإحداث حالة توازن إقليمي، وترك الأمر للولايت المتحدة وعلاقاتها بإيران.

٦. استمرار قوات التحالف في دعم السياسات غير المتوازنة للحكومة العراقية بالتنسيق مع إيران، ومواصلة الصمت الأمريكي والدولي إزاء انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" بحق المناطق "السنّية"، وعدم ممارسة ضغوط كافية على مختلف الأطراف لإنتاج حل سياسي عادل ينهي الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

١. تفاقم الانقسام الطائفي، وتزايد الغضب والاحتقان والاستفزاز في أوساط الشرائح العراقية المستهدفة والتي تتعرض للقتل والقمع والإقصاء والتهميش.

٢. ضرب نظرية وحدة العراق، وتعزيز فرص التقسيم على خلفيات طائفية وإثنية، واتساع حالة الاحتراب الأهلي.
٣. تفجير الأوضاع وتزايد حالات القتل والتدمير وردود الفعل الانتقامية المتبادلة، واتساع عمليات تهجير العراقيين من مدنهم وقراهم.
٤. تحوّل العراق إلى مصدر تهديد بالغ الخطورة لأمن دول الجوار واستقرارها وخاصة الأردن ودول الخليج.
٥. تزايد حالات التطرّف والعنف لدى جميع الأطراف، وخروج الأزمة عن نطاق الاحتواء والسيطرة.

السيناريو الثاني: استمرار الوضع الحالي للأزمة

- **توصيف السيناريو**

استمرار حالة الخلاف السياسي الحاد، والاستنزاف السياسي والأمني في مواجهة ظاهرة تنظيم (داعش)، وتواصل المواجهات العسكرية دون قدرة على الحسم الميداني لصالح أي من الأطراف.

- **شروط التحقق**

١. تمسك الحكومة وقوات "الحشد الشعبي" بالسياسات الطائفية واستهداف المناطق "السنّية".
٢. فشل الجيش في استعادة المناطق التي سيطرت عليها قوات العشائر أو تنظيم الدولة (داعش)، واستمرار المواجهات بين كرّ وفرّ.
٣. عدم النجاح في الوصول إلى حل سياسي عادل ومتوازن، واستمرار حالة الجمود والتجاذب والخلاف بين الأطراف السياسية.
٤. استمرار التدخل الإيراني سياسيا وأمنيا وعسكريا في العراق بحجة محاربة الإرهاب والمجموعات المتشددة.

٥. مواصلة الأطراف الدولية لسياستها في الابتعاد عن متطلبات حل الأزمة العراقية سياسياً، وغياب الرغبة الدولية بالحسم السياسي أو العسكري، ما يستدعي إدامة الأزمة واستمرار الوضع القائم.

٦. استمرار حالة التجاهل العربي للشأن العراقي إلا من خلال المجتمع الدولي، وعدم القيام بدور فاعل وضاغط للخروج من الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

١. تواصل المواجهات العسكرية والحرب الأهلية وحالة الاستنزاف، مع ما يترتب على ذلك من أعمال قتل وتدمير وتهجير.

٢. استمرار حالة الاشتباك الطائفي، وتعزيز الانقسامات المجتمعية على أسس طائفية وعرقية.

٣. تنامي نفوذ الجماعات المتشددة وخاصة تنظيم (داعش).

٤. استمرار الأخطار الأمنية التي تهدد دول الجوار، بما فيها الأردن ودول الخليج.

السيناريو الثالث: تراجع حدّة الأزمة

- **توصيف السيناريو**

الوصول إلى تهدئة وهدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار، وتخفيف حدّة الاحتقانات الطائفية، وتراجع حالة الاستنزاف والاحتراب الأهلي.

- **شروط التحقق**

١. حصول تحوّل في سياسات ومواقف الحكومة العراقية باتجاه التخلي عن السياسات الطائفية والإقصائية، ووقف انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد المناطق "السنّية".

٢. الانفتاح على العشائر "السنّية"، والسماح بتسليح مقاتليها، وإشراكها في استعادة الاستقرار والأمن، ما يسمح بتعديل خريطة التحالفات لصالح عزل المجموعات المتشددة وتنظيم (داعش).

٣. تفعيل الدور العربي في الأزمة لصالح التهدئة ووقف الاستهداف الذي تتعرّض له المناطق "السنّية" وإحداث حالة من التوازن.
٤. تراجع التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي وإدراك خطورة استمرار الوضع الراهن على أمن إيران ودورها الإقليمي.
٥. قيام الأطراف الدولية بدور إيجابي لصالح وقف سياسات الاستهداف والإقصاء للسنّة والدفع باتجاه تسليحهم وإشراكهم في عملية الحفاظ على وحدة العراق وخروجه من الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

١. وقف الاستنزاف والاحتراب الأهلي وأعمال القتل والتدمير والتهجير.
٢. التهيئة لحوار سياسي يتيح الانتقال من حالة الأزمة والمواجهة إلى حل سياسي دائم يحقق الاستقرار.
٣. تهدئة الاحتقان الطائفي وتعزيز وحدة المجتمع والبلاد.
٤. تراجع الأخطار الأمنية على دول الجوار، بما فيها الأردن ودول الخليج.
٥. تراجع نفوذ الجماعات المتشددة وتنظيم (داعش).
٦. تعزيز وحدة العراق وتراجع خطر الانقسام والتجزئة.

السيناريو الرابع: الوصول إلى حل سياسي للأزمة

- **توصيف السيناريو**

التوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة ويعيد الاستقرار ويؤسس لشراكة وطنية.

- **شروط التحقق:**

١. بلورة صيغة سياسية متوازنة تقنع جميع الأطراف بأن لها مصلحة راجحة في الخروج من الأزمة والذهاب إلى حل سياسي (ثمة محاولتان على الطاولة عند إعداد هذا التقرير، واحدة من رئيس البرلمان، وأخرى من هيئة علماء المسلمين).
٢. نضوج موقف عربي ضاغط أكثر قوة وتأثيرًا باتجاه الخروج من الأزمة خاصة في حال نجحت السعودية والتحالف العربي بإضعاف دور إيران في اليمن.

٣. تطوّر الأوضاع لغير صالح إيران في سوريا واليمن، بما يؤثر في توجهاتها الإقليمية، ويدفعها للتراجع عن سياساتها التوسعية، ويشجعها على التعاطي بإيجابية مع حل سياسي يعيد الاستقرار والتوازن للدولة العراقية.

٤. قناعة الأطراف الدولية المؤثرة بضرورة وضع حد للأزمة السياسية في العراق، وبأهمية إنتاج حالة توافق وطني كمدخل لإنهاء الإرهاب والتطرف في العراق.

٥. فشل الحكومة العراقية والمجموعات المسلحة وتنظيم (داعش) في حسم المواجهة الدائرة بينهم عسكريًا.

٦. تراجع نفوذ إيران في سوريا، وتقدم عمليات المعارضة السورية عسكرياً أو التوصل إلى حل سياسي يغير واقع النظام السياسي في سوريا.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

١. إنهاء الأزمة السياسية والأمنية في العراق، والوصول إلى حالة توافق وطني تحقق الاستقرار في العراق والمنطقة لفترة معقولة.

٢. وقف المواجهات العسكرية ووضع حدّ لأعمال القتل والتدمير والتهجير.

٣. تراجع حالة الانقسام والاشتباك الطائفي لصالح تعزيز تماسك المجتمع والحفاظ على وحدة الدولة.

٤. تراجع نفوذ بعض الأطراف الإقليمية ومستوى تدخلاتها في الشأن العراقي.

٥. تراجع نفوذ الجماعات المتشددة، ومحاصرتها، وحرمانها من استغلال أجواء الغضب والاحتقان في كسب الأنصار والمؤيدين، وهزيمة تنظيم (داعش) على الأقل في العراق.

٦. وضع حدّ للأخطار التي تتهدد أمن دول الجوار بما فيها الأردن ودول الخليج.

الترجيح بين السيناريوهات

في ضوء المعطيات الراهنة عند إعداد التقرير، يبدو السيناريو الثاني (استمرار الوضع الحالي للأزمة) الأكثر قوة وترجيحًا خلال العام الحالي ٢٠١٥، وفي حال

تطورت الأزمة وخرجت عن سياقها الحالي، يرجّح أن تتجه نحو مزيد من التأزم والتصعيد بفعل العوامل التالية:

١. غياب أفق الحل السياسي الشامل.
٢. عجز الأطراف عن الحسم عسكريًا.
٣. غياب الإرادة الإقليمية والدولية بإنهاء الأزمة، وضعف الموقف والسياسات العربية تجاه العراق وتبعيتها للموقف الدولي.
٤. استمرار حالة الانقسام والاشتباك الطائفي.
٥. تمسك الحكومة العراقية بسياساتها ومواقفها.
٦. استمرار انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنّة"، والمدعومة من جهات غير حكومية وخارجية.
٧. إصرار إيران على سياسة التدخل العميق في الشأن العراق، ورفضها التخلي عن تطلعاتها لتوسيع مساحات النفوذ وفق نظرية توسعية في المنطقة.
٨. تنامي نفوذ تنظيم الدولة- (داعش) وتمدده في مساحات جديدة.

سادسًا: التوصيات

في ضوء التحليل الاستراتيجي الذي قدمه التقرير، وفي ضوء الاحتمالات والسيناريوهات الممكنة لمستقبل الأزمة والعوامل المؤثرة فيها، وفي ضوء ترجيح الثاني منها، فإن فريق الأزمات العربي ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط يُوصي لحل الأزمة واحتواء تداعياتها ومخاطرها بما يأتي:

- دعوة القوى السياسية العراقية لكبح جماح الطائفية، وتجنب الانزلاق لمواجهة على هذا الأساس، والعمل على إشاعة فكر الاعتدال والوسطية وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى والطوائف والمذاهب والإثنيات.

- دعوة جميع القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب وأراضي الوطن، واعتبار ذلك هدفاً لكل القوى السياسية بصرف النظر عن انتماءاتها الإثنية أو الطائفية.
- المباشرة بعملية الإصلاح السياسي، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد.
- الدعوة إلى حوار وطني يعيد التوازن للنظام السياسي العراقي، وقد يشكل مدخلاً لهذا الحوار الشروع بتلبية مطالب الاعتصامات السابقة في المحافظات العربية "السنية"، وعلى رأسها مطالب اعتصامات الأنبار، الأمر الذي سيخفف الاحتقان أو يضعف فرضية النماء للتطرف أو لتنظيم الدولة (داعش) في هذه المناطق.
- وقف التدخلات الخارجية السلبية والانتهازية في الشأن العراقي، وإتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم بعيدًا عن محاولات الإلحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل.
- دعوة المجتمع الدولي ودول الجوار، وخاصة دول الخليج وإيران والأردن، إلى المساهمة في التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة في العراق على قاعدة المشاركة الوطنية والديمقراطية ووحدة أراضي البلاد والدولة.

وختامًا،

فإن الأزمة العراقية وفق هذا التقرير ليست أزمة مع تنظيم متطرف فحسب، بل هي أزمة شاملة عميقة في النظام السياسي العراقي وسياسات جارها الأكبر إيران، ولذلك فإن التعامل معها وفق هذا المنظور الأساسي هو السبيل إلى التوصل إلى ملامح ومسارات لحل الأزمة وتجاوزها، لكن إبقائها في دائرة المواجهة مع تنظيم (داعش)- رغم ما يشكله من خطورة- سيضيق نطاق التكفير ويقصر النظر عن التوصل إلى حلول حقيقية تتمتع بصفة الديمومة والاستقرار والشمول للأزمة العراقية.

ويمكن لتحويل هذه التوصيات إلى برنامج عمل مثمر، الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عراقي شعبي بحضور إقليمي ودولي، ينبثق عنه هيئة أو لجنة متابعة لتحقيق هذه التوصيات بعد إقرارها أو تعديلها من قِبَل مختلف الأطراف بهدف وقف الاستنزاف والنزيف الداخلي والخارجي، وتوحيد العراق شعبًا وأرضًا، وحشد الجهود الوطنية والعربية والإسلامية جميعًا لعمليات البناء والتطوير والتنمية الشاملة، دون إقصاء أو تهميش لأي منطقة أو قوة سياسية أو طائفة أو أي قطاع عراقي وتحت أي مسمى.

رؤية تصورية للجيش الإسرائيلي في ٢٠٢٥*

يبدو أن الدولة العبرية لا تكف عن وضع السيناريوهات المستقبلية لكل مجال يعيشه شعبها وجيشها بل تقوم في بعض الأحيان بوضع تصورات لما تواجهه الدول والكيانات غير السياسية المحيطة بها والتي يشكل مستقبلها عاملاً محورياً في تشكيل مستقبل إسرائيل أو على الأقل في محاولة إيجاد ردود لما يسمى بالأخطار المحتملة.

وفي هذا الصدد نجد العديد من المحاولات الجادة مثل كتاب ٢٠٤٨ "إسرائيل بعد ١٠٠ [1]عام من تأسيسها" لعالم المستقبليات الإسرائيلي بروفيسور دافيد باسيج الذي تنبأ بثورات الربيع العربي في عام ٢٠٠٨ بواسطة المنهج الاستدلالي ووضع بعض التهديدات المحتملة لإسرائيل من جانب الكيانات غير السياسية.

وتماشياً مع هذا الاتجاه لم تجد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بُداً من تطوير العقيدة العسكرية وصولاً إلى وضع رؤية تصورية للكيفية التي سيبدو عليها الفرد المقاتل في ٢٠٢٥ مروراً بوضع صور للكيفية التي ستظهر بها الأسلحة المستقبلية والنظم الحربية وإدارة المعركة لتتوافق مع حاجات ميادين القتال الجديدة ولم ينسى الجيش الإسرائيلي في خضم هذه الرؤية أن يطور أيضاً من منظومات القيادة وتأهيل موارده البشرية وكذلك وضع خطة لتأهيل فرع القضاء العسكري الإسرائيلي كي يواكب المستحدثات والمستجدات التي يواجهها ضباط الجيش الإسرائيلي عند دخولهم في أي معركة قد يتم فيها الاعتداء على ضحايا مدنيين.

وقد خرجت هذه الرؤية التصورية إلى حيز العلن ما بين فبراير ومارس ٢٠١٥ أي قبيل انتهاء ولاية رئيس الأركان الإسرائيلي السابق بيني جانتس "الذي كان قد أشار لها في أحد المؤتمرات الذي عقده مركز بيجن السادات لدراسات الشرق الأوسط في

---

* **ترجم هذه الرؤية الأستاذ أحمد مسعد السبع، باحث في الشئون الإسرائيلية، ومترجم لغة عبرية بالقوات المسلحة المصرية.**

[1] http://en.wikipedia.org/wiki/David_Passig

٢٠١٣"[١] وتولى جادي أيزنكوت مهام السلطة كي يُبدأ في تنفيذ هذه التصورات مع إدخال بعض التعديلات وفقاً للمستجدات على الساحة الشمالية [٢].

لذا قمنا هنا بترجمة كل ما أورده موقع الجيش الإسرائيلي- وهو موقع يُعني بالشأن العسكري الإسرائيلي تابع للجيش الإسرائيلي بشكل مباشر- عن هذه الرؤية التصورية التي ستكون عليها كافة أذرع الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٢٥ عسى أن يكون في ذلك نفعاً لدوائر صنع القرار في وضع تصورات مماثلة أو إدخال تعديلات على الرؤية الحالية لتتوافق مع التهديدات الصاعدة.

المترجم

[١] موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت بالعبرية:
http://www.idf.il/1806-21815-he/Dover.aspx

[2] http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=9595

قادة الجيش الإسرائيلي في ٢٠٢٥[١]

بقلم مايكل جلبرد، هيئة تحرير الموقع

ماذا يعني أن تقول لأحد الجنود الذين يقومون بتشغيل المركبات غير المأهولة في الجيش الإسرائيلي بالأمر العسكري "اتبعني" وهل يعد ذلك أحد منطقياً؟ ففي الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٢٥ ستكون هناك بالفعل قوة هائلة حيث سيختلف تعريف العدو تماماً وسيرتفع حجم التوقعات والمتطلبات من الجندي الإسرائيلي العادي، لذا فالقادة العسكريين يجب أن يستعدوا من أجل العديد من التحديات.

عقب كل عملية عسكرية في إسرائيل يكثر الحديث عن ساحة الحرب المستقبلية أو المعركة القادمة، إن هذا التساؤل لا يثير القلق لدي ضباط المخابرات وكبار قادة ضباط الجيش الإسرائيلي فحسب وإنما لدى كل قائد في الجيش الإسرائيلي، إن جنود الجيش الإسرائيلي سيضطرون مستقبلاً أن يعملوا من أجل مواجهة عدو يختبئ تحت الأرض، عدو يتوارى عن الأنظار ويختفي في أوساط المدنيين عدو يختبئ على بعد كيلومترات معدودة ، ويترأس كل جندي من هؤلاء قائد لديه رؤيته الراسخة والقائمة على أساس قيمي ألا وهو قيم الجيش الإسرائيلي الثابتة "دائماً ما تحاول إسرائيل تأصيل كل شيء لديها لخلق نوع من الأصالة والقيمية لديها والتزامها بالثوابت لتنفي ما يقوم به جيشها من فظائع ضد الشعب الفلسطيني" منذ ٣٠ عاماً.

ومثلما يتغير تعريف العدو مراراً فإن تعريف المقاتل أيضاً سيتغير ومعه تعريف قائده وتحاول مدرسة تطوير القادة في الجيش الإسرائيلي التابعة لسلاح التعليم التعامل مع كل هذه الإشكاليات.

---

[١] موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت بالعبرية:
http://www.idf.il/1806-21830-he/Dover.aspx

إن العقد القادم سيجلب معه العديد من التطورات التكنولوجية ولكن مع كل مركب جديد تكمن إشكالية جديدة في مسألة القيادة، حيث أوضح بحثاً جديداً أجرته وزارة الدفاع الأمريكية أن نسبة الأمراض النفسية التي يعاني منها مشغلي الطائرات بدون طيار من إحباط وخوف ومتلازمات ما قبل الصدمة تماثل نظيرتها لدى الطيارين الأمريكيين الذين يقودون الطائرات الحقيقية في ميادين القتال، الفارق الوحيد أنهم ليسوا موجودين في أفغانستان وإنما يجلسون في كبائن التوجيه المكيفة داخل الولايات المتحدة، فمشغلي الطائرات بدون طيار يستطيعون بضغطة زر واحدة أن يقوموا بقتل شخص على بعد مئات الآلاف من الكيلومترات مما يسبب إشكالاً أخلاقياً يجب على القادة أن يتعاملوا معه.

إن كل هؤلاء الذين يقومون بتشغيل الوسائل غير المأهولة والذين يقومون بعمليات الهجوم عبر شبكات الحاسب تزيد لديهم الفرص في حدوث أعراض مشابه.

وعلى الساحة المستقبلية التي يجري فيها القتال حيث التحديات العملياتية المعقدة توجد تحديات قيادية أكثر أهمية ألا وهي العدو المختبئ داخل الأنفاق، الأمر الذي يجعل القادة أمام أسئلة صعبة للغاية. حيث توضح المقدم ليمور جال قائدة مدرسة تطوير القادة "إن القيادة هي القدرة على التقرير أي اتجاه سنأخذ أي قرار سيتم اتخاذه، مما يخلق الدافع لكي يتوحد الجنود من ورائك والعدو المختبئ يستطيع أن يقوض القرار حول أي اتجاه سيتم اتخاذه" .

وتؤكد المقدم كارميل دفرين رئيسة قسم التعليم والإعلام في سلاح التعليم والشباب في الجيش الإسرائيلي على أهمية تعريف العدو المتغير حيث تقول كارميل "إن الحرب ضد المنظمات حيث لا تعرف حقاً العدو الذي أنت بصدده والحرب الغير معيارية، من شأنها أن تقوض تحقيق الأهداف المرجوة، كقائد يجب عليك إقناع جنودك وتعريفهم طبيعة العدو الذي يجابهونه وهذا العنصر لا يكف عن التغير، هذه الإشكاليات سادت ساحات القتال في الماضي في الضفة والسامرة والآن أخذت في التوسع لتضم ساحات جديدة ، إن مهمة الجيش كانت ولا زالت حماية الدولة ومواطنيها ولكن إذا

وجد جندي على الحدود الشمالية من يركض تجاهه فلن يعرف ماذا سيفعل فهل هذا أحد عناصر حزب الله أم أحد اللاجئين الفارين ؟.

إن الحرب بواسطة ريموت كنترول وفي أوساط مدنية ليست هي التغيير الوحيد الذي يمر به ميدان القتال، فقد تغيرت مقاييس الجبهة العسكرية كثيراً في الحملة الأخيرة وسوف تستمر في التغير في ميدان المواجهة المقبلة ويجب أن نفكر أن نستعد جيداً كونه أصبح مكشوفاً لهجمات الصواريخ إن القائد اليوم يجب أن يقوم بإعداد الجنود الذين يخدمون في الجبهة الداخلية، في مواقع مثل الكرياه وتل هاشمومير، من الناحية العقلية أنهم سيعملون تحت إطلاق النار.

وبالتوازي مع الاستعدادات للحرب المقبلة فإن هناك بعض التغييرات الاجتماعية ستؤثر في الشكل العام للجيش الإسرائيلي مثل الوضع الاقتصادي وأيضاً تجنيد الحريديم "المتشددين دينياً لدى اليهود" وأيضاً تنامي قوة الشبكات الاجتماعية كوسيلة اتصال رئيسية.

إن أحد المميزات الرئيسة للجيش الإسرائيلي هو كونه جيش الشعب ولكنه وفقاً لتوقعات شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي أنه في سنة ٢٠٢٠ سيتم تجنيد ٦٥٪ فقط من الجمهور الحريدي المقرر التحاقهم بالجيش، بينما يشير الواقع الحالي أنه أكثر من ٢٥٪ من الرجال و٤٠٪ من النساء المقرر التحاقهم بالجيش يتهربون من التجنيد، لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه أين سنجد هذا الطراز من الجيش الذي يطلق عليه جيش الشعب؟

إن زيادة البدائل للخدمة الإلزامية مثل الخدمة الوطنية وكذلك فحص إمكانية تنفيذ مهام قومية تمثل تحدياً كبيراً لطراز جيش الشعب. لذا فإن هذه المشاكل ستكون معلقة بشكل كبير بالقادة، حيث تشرح الرائد نوعا أزولاي "إن التحدي الذي يواجهنا هو زرع قيمة الخدمة حيث أن الخدمة في الجيش الإسرائيلي قد تغير مفهومها عن الوقت السابق حيث يجب زرع الشعور بقيمة الخدمة في العديد من المجالات".

كما أن تجنيد قطاعات معينة من السكان يمثل تحدياً لدى القادة في الجيش الإسرائيلي وبالأخص فيما يتعلق بالتجنيد في أوساط الحريديم، وتزعم المقدم دفرين قائلة "يجب أن نفهم لماذا يشكل هذا الأمر ضرورة للجيش الإسرائيلي فإذا لم نعمل على زرع هذا الفهم فإن أي إجراء مصيره الفشل".

"ويوجد اتجاهاً متزايداً حالياً في الجيش الإسرائيلي للمساواة في قطاع الأقليات الذي يضم البدو والدروز هذا الاتجاه في طريقه أيضاً للمجتمع، فالجيش هو المؤسسة الوحيدة التي نري فيها تلك المساواة في الفرص".

القضاء العسكري الإسرائيلي في ٢٠٢٥[١]

بقلم مايكل جلبرد ، الحرب من أجل الشرعية

يستعد مكتب المدعى العام الإسرائيلي إلى حرب لا تنتهي بانتهاء المعارك، ألا وهي الحرب القضائية على الساحة الدولية، الرقابة على القوانين والحدود التي تضعها كافة الاتفاقات الدولية في العالم كل هذا من شأنه أن يؤثر على ميدان القتال المستقبلي.

عندما نستخدم مصطلحات مثل "ساحة القتال المتغيرة" أو "ساحة القتال المستقبلي" فإننا بشكل عام نقصد الذخيرة والوسائل القتالية والمركبات الحديثة وشكل العدو، إلا أن المعركة التي يستعد لها الجيش الإسرائيلي في ٢٠٢٥ أو في الوقت الحالي لا تنتهي بانتهاء أعمال القتال وإنما ما يؤثر على طابع المعركة والقتال الدائر ونطاق عمل الجيش الإسرائيلي هو الحرب القضائية على الساحة الدولية والتحجيمات التي تضعها اللوائح والمعاهدات الدولية، مع هذه الساحة الجديدة يقوم المدعى العام الإسرائيلي بالتدخل بشكل شامل قُبيل وأثناء وبعد المعركة .

إن هذه الحرب الغير متكافئة التي ميزت السنوات الأخيرة تضع أمام كل من قادة الفصائل وقادة الألوية في الجيش الإسرائيلي، على حدٍّ سواء، معضلات صعبة لا يستطيعون التعامل معها، حيث يضطر القائد في بعض الأحيان بتزويد مرؤوسيه بالإجابات والتفسيرات حول أوامره أثناء المعركة.

وحيث يتم التأكد من أن هؤلاء القادة سيستطيعون القيام بذلك بسرعة ونجاعة فإن مدرسة القضاء العسكري تُجري حالياً دورات تدريبية للضباط يتم تزويدهم خلالها بالإجابات والمعرفة اللازمة على كافة مستويات القيادة.

---

[١] موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت بالعبرية:
http://www.idf.il/1806-21831-HE/Dover.aspx

حيث توضح المقدم دوريت توفال قائد مدرسة القضاء العسكري قائلة "فعندما ننظر إلى الجيش الإسرائيلي بعد عشر أو عشرون عاماً لأننا نريد أن يكون لدينا القادة الذين يجيدون التعامل مع مكونات ومتغيرات ميدان المعركة" وتضيف دوريت "إن شعارنا هو أن المكون القضائي في عالمك كقائد عسكري عنصر أساسي ومهم كي تقوم بتنفيذ مهام وظيفتك على أكمل وجه".

إن المفهوم الذي تحاول مدرسة القضاء أن تغرسه لدى القادة في الجيش الإسرائيلي هو أن يعرفوا أهمية الانعكاسات الناجمة عن أفعالهم .

وهنا يقول الرائد حاجي روتشتين قائد برنامج تأهيل القادة في القانون الدولي بمدرسة القضاء العسكري "هذا الفهم يفيد بأن تجرى المعركة على أفضل صورة لصالحنا وأن قائد الفرقة يستطيع أن يقودها محققاً إنجازات عظيمة على الأرض ولكن قائد الكتيبة أو السرية الذي يقوم باتخاذ القرارات على الطرف الآخر في ميدان المعركة كي يُطلق أو لا يُطلق النار هو المؤثر الحقيقي على المعركة كلها".

وفي ختام نقاش حول تأهيل القادة العسكريين قضائياً صرح أحد قادة سلاح البرية الإسرائيلي "إن التحدي المشترك هو دمج المحور القضائي في تأهيل وتدريب قادة الضباط وبذلك يتحول ذلك إلى نوع من الكود الجيني المتأصل لدي هؤلاء القادة" لذا فعندما نتحدث عن زرع هذا الكود الجيني لدي القادة فسندرك جيداً أهمية ذلك لدي قادة المستقبل وأن ذلك هدف أساسي حيث أن ميدان القتال يتغير باستمرار وتتعقد مكوناته فإن القائد الذي سيدخل المعركة دون أن يعرف ما هو مسموح وما هو ممنوع سيكون أقل ثباتاً وثقة في نفسه!

وهنا توضح العقيد توفال "إننا نريده أن يكون أكثر ثقة في نفسه حتى لا يمتنع عن تنفيذ ما هو مسموح لأنه لا يعرف الحكم القضائي الصحيح لهذا الأمر" .

وتضيف العقيد توفال "وعندما ننظر إلى الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٢٥ فسنرى قادة يعون جيداً مكونات المعركة وتعقيدات ميدان القتال الدولي المستقبلي ويستطيعون استخدام كافة الأدوات التي منحتها لهم النيابة العسكرية".

ففي ميدان القتال المستقبلي المعقد سينشغل أفراد المخابرات وكذلك مشغلي الوسائل غير المأهولة بالإشكاليات القضائية، وهنا يوضح الرائد روتشتين قائلاً إننا نوسع حالياً من منظورنا لهذا الأمر فقمنا بإعداد دورات تأهيلية لضباط المخابرات وذلك إدراكاً منا إنه لديه تأثيراً كبيراً عما يجرى في ميدان القتال على الرغم من أنه ليس ممسكاً بالسلاح بنفسه".

كيف نعمل قضائياً ضد عدو غير سياسي؟

إن اللاعب الجديد في ميدان القتال هو الكاميرا، فهي تمثل إشكالية أمام جنود وضباط الجيش الإسرائيلي يصعب عليهم التعامل معها فهم لم يعتادوا عليها في الماضي، وتشرح العقيد توفال قائلة "يوجد ضباط كبار رفيعو المستوى في الجيش الإسرائيلي لا يفهمون لماذا نقوم بإزعاج القادة أثناء عملياتهم على الأرض حيث نتحدث هنا عن كبار الضباط الذين شاركوا في حروب حقيقية لم تكن فيها لمسألة الشرعية أصداء مثلما هي الآن حيث لم يكن هناك كاميرات، وأمامهم يوجد صغار الضباط من الجيل الجديد الذين عاشوا في ميدان قتال مختلف تماماً لقد تربوا وسط أحداث من المد والجزر على ضوء واقع يستلزم التوثيق وأن يشرحوا أعمالهم بصورة صحيحة.

وفي هذا الاتجاه انضمت كتيبة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي التي تقوم بتشغيل موثقي ميدان القتال بالإضافة إلى الموثقين من صفوف الكتائب المقاتلة فاليوم سيتمكن قائد الفرقة أو اللواء من تلقى مقاطع فيديو وصوراً يقوم بتداولها مع وسائل الإعلام وذلك ليعزز من موقف الجيش القانوني ويقول الرائد روتشتين إن هذا جزءاً من الفهم العام بأن النجاح العسكري كامن في العديد من المقاييس والتي لا تتواجد في ساحة المعركة فقط بل خارجها أيضاً.

ففي الوقت الذي تستعد فيه أفرع الجيش الإسرائيلي المختلفة لميدان المعركة المستقبلي بواسطة تعليمات القتال ووسائل القتال وتنظيم القوة البشرية فإن المدعى العام العسكري يستعدون لحرب قضائية مستقبلية حيث يحاولون الآن في الجيش فهم ماذا

سيحدث غداً، وهنا تقول العقيد توفال "إنها مسئوليتنا أن نعلم كيف ستكون المعركة القضائية المستقبلية، الأمر تماماً مشابه لما يجب على سلاح الجو الإسرائيلي أن يهتم به ألا وهو كيف ستبدو الطائرة المستقبلية؟.

هذه الساحة تتغير دون توقف وتصبح أكثر أهمية من ذي قبل وفي هذا الصدد يقول المقدم عيران شامير بورير رئيس شعبة الاستراتيجية إننا نستطيع تبين ثلاث توجهات رئيسة في التعامل مع الساحة القضائية الدولية:

- تزايد أهمية القضاء الدولي على الساحة العالمية والمشكلات بين الدول والمنظمات غير الحكومية والرأي العام.
- المحاولات المتنامية للدول والمنظمات الغير سياسية لوضع أسس لاستخدام القوة، بالشكل الذي سيحد من أشكال استخدام القوة في القتال.
- تنامي وجود العديد من المؤسسات والأجهزة الدولية القادرة على النيل من شكل الدولة.

إن التغيرات الجيوسياسية التي يمر بها الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام والتي تؤثر بطريقة مباشرة على المنظومة القضائية، وتثير العديد من الإشكاليات والأسئلة المختلفة كما أن الحروب بين الدول في طريقها للاندثار بينما تنمو حرب من نوع آخر ألا وهي الحرب بين الدولة وما يطلق عليه في اللغة القضائية "اللاعبين غير السياسيين" والتي أصبحت أكثر شيوعاً.

إن العديد من المعاهدات واللوائح الدولية مثل معاهدة جنيف تمت كتابتها لتنظيم القتال بين الدول، إلا أن الوضع يختلف كثيراً الآن مما يستوجب معه تغييرات جوهرية، فاليوم توجد العديد من المواقف التي تتسم بالغرابة إذا تم تطبيق هذه المبادئ التي تم إقرارها سلفاً بين الدول ليتم تطبيقها على اللاعبين الجدد، فهل يمكن العمل ضد منظمة غير سياسية وفقاً لهذه المبادئ؟ هل يمكن أن نعمل ونحن نعرف جيداً أنه هذا العدو يستغل التزامنا بالقانون الدولي ويقوم بالاختباء في صفوف المدنيين؟ إن الحرب في المناطق المدنية المأهولة تمثل تحدياً كبيراً. فحالياً نستطيع أن نرى نهاراً مدرساً يسكن مع أسرته في

حي مدني وفي المساء يتحول إلى ناشط إرهابي يقوم بإطلاق صواريخ علينا، وهنا يقول المقدم شامير بورير "هذا التوجه من شأنه أن يتعاظم في ظل تنامي قوة اللاعبين الغير سياسيين".

ويوضح المقدم شامير بورير قائلاً "إن الاتجاه العام يفرض علينا الرد وبقوة على أي من هذه التطورات وذلك بواسطة التدريب والاستشارات قبل وأثناء وبعد المعركة والنضال على الساحة الدولية، إن خطورة كل عنصر من هذه العناصر آخذ في الازدياد، لذا فإن درجة الخبرة المطلوبة منا يجب أن تكون على نفس الدرجة".

التوافق بين الوسائل القتالية عام ٢٠٢٥[١]

بقلم: نوعام فيتمان، هيئة تحرير الموقع

كيف يمكن لحرب أن تُدار، بينما يمسك كل قائد فصيلة ما هو بمثابة "هاتف ذكي"؟ فوق أي نوع من المركبات سوف يتحرك المقاتلين؟ وهل سيتم غلق غرف العمليات على الحدود؟ كيف سيتطور سلاح المشاة في العشر سنوات المقبلة؟.

سوف تكون الوسائل القتالية الحديثة لها دور بارز في الحرب وفقاً للرؤية العامة لرئيس هيئة الأركان العامة، اللواء بنيامين (بيني) جانتس في عام ٢٠٢٥. وعلى حد زعمه، سوف يزداد الإرهاب المتواجد على الحدود المختلفة، الذي ازدادت قوته في السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن تزداد هذه القوة في السنوات القادمة، مما سيدفع بالجيش الإسرائيلي لمواجهة سيناريوهات حرب تنشب على ساحات قتال أكثر تنوعاً منها في الماضي. ومن أجل مواجهة تلك التهديدات الجديدة، سوف يلجأ الجيش الإسرائيلي لإطلاق نيران دقيقة لصواريخ ومدفعية ذاتية الإطلاق ودقيقة التوجيه، من الطائرات والسفن والدبابات، وكذلك بواسطة جنود سلاح المشاة. وسوف يتم إضافة مجموعة من الأسلحة إلى الوسائل القتالية الموجودة بالفعل، وفقاً للرؤية المستقبلية، مثل الأسلحة الذاتية والأسلحة التي تُطلق بواسطة الإنسان الآلي، والتي لا يتم الاستعانة في إطلاقها من الجو أو البحر أو براً بواسطة البشر، وسوف يتم الجمع بين كل هذه الأسلحة معاً في نفس الوقت، اعتماداً على قدرات صغيرة وتقنية النانو.

السيناريو التالي من شأنه أن يبدو خيالياً: وقت العملية، سوف تدخل إحدى الكتائب المناورة، لدعم لواء جولاني، سوف تدخل عن طريق البر إلى قرية عربية وسوف يكون عليها خوض حرب المدن، وهي الحرب التي يختفي ويختبأ فيها العدو. وفي نفس

---

[١] موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت بالعبرية:
http://www.idf.il/1806-21852-HE/Dover.aspx

الوقت تكون الطائرات التي لا تحمل على متنها أي شخص، في رحلة بحث عن الشخص المطلوب القبض عليه، وعندما تنجح في تحديد موقعه، تصل المعلومات مباشرة إلى القادة. يرفع قائد الفصيلة، وثيق الصلة بالمسألة، يرفع أمام عينه أحد الهواتف الذكية، بينما تكون مطروحة أمامه عدة اختيارات: هل يطلق صاروخاً؟ أم قذيفة؟ أو ربما يستعين بالمدفعية الدقيقة؟ سوف يكون عليه أن يختار من بين الأسلحة المتاحة لديه. فلنفترض أن قائد الفصيلة اختار أن يطلق إحدى القذائف، سوف يضغط حينئذ على الزر فتنطلق القذيفة. كل شيء يحدث في زمنه الفعلي، دون الحاجة للتحدث مع ضابط الاتصال.

وبالفعل، على حد زعم ضابط المدفعية، العميد روعي ريفتين، سوف تكون هذه التكنولوجيا متاحة في عام ٢٠٢٥ لدي القوات العملياتية. سوف يصبح هذا الهاتف الذكي الذي نتحدث عنه، متاحاً لقادة الفصائل والسرايا التابعة للقوات المناورة وسيقوم بوضع تصور كامل للأحداث الجارية في ساحة الحرب، وبهذا يمكن معرفة ما إذا كانت ثمة حاجة للاستعانة بالأسلحة المتاحة ذات الصلة الوثيقة بالأمر أم لا. "سوف ترى الهدف، وسوف تكون قادراً على إظهاره لأنسب عنصر يمكنه إطلاق النار في تلك اللحظة، وفي لمح البصر تكون بالفعل قد أطلقت النيران"، هكذا يوضح طريقة عمل الجهاز. "نحن على أعتاب ثورة. لقد قفزنا فوق درجات السلم بالفعل. إذا كنا من قبل قد شاهدنا أفلام مثل "رحلة بين الكواكب" واعتقدنا أن هذه الأحداث لن تقع أبداً، فإن التحولات والتغييرات اليوم تجعل التكنولوجيا تتطور بسرعة شديدة".

نظراً لأن جميع التقنيات تذهب في اتجاه تصغير حجم الأسلحة، عندما ننظر إلى الوسائل التكنولوجية التي سوف تكون موجودة بعد ١٠ سنوات، سيتضح أن القوة التي سوف تدخل القرية العربية، سوف تتمكن من الانتشار وتفعيل أدواتها بسهولة ، بالشكل الذي يُمكّنها من وضع تصورات عامة جيدة للأحداث الجارية في القرية. "في اللحظة التي تجد هدفها وترغب في تدميره، لن يكون على أفراد تلك القوة أن يلجأوا للوسائل التي اتبعوها في الماضي والحاضر- وسوف تمتلك طائرات الـ إف ١٦ قدرات تكنولوجية ستسمح لها بتفعيل قوة الجيش الإسرائيلي كلها"، هكذا يؤكد رئيس إحدى الشعب

القتالية التابعة لفصيلة الوسائل القتالية، المقدم أساف: "سوف يستطيع التطبيق أن يحدد الوسيلة الأكثر فعالية، والأكثر توافراً وذو صلة وثيقة بالهدف. إذا كانت ثمة طائرة أو قذيفة أو أية وسيلة أخري يمكن بواسطتها تنفيذ المطلوب- سوف يكون هذا متوافراً لدي التطبيق". في واقع الأمر، بواسطة تلك الوسيلة، سوف يُتاح لقائد الفصيلة أن يعلم موقع القوات الموجودة حوله وسيتمكن من تفعيل القوة الكاملة للجيش الإسرائيلي في المساحة ذات الصلة.

إن مسألة حرب المدن، هي بذاتها نوع من التحدي الرئيس في الحروب الحالية والمستقبلية. نتحدث هنا عن حرب تدور في مناطق مأهولة بالسكان، يتوغل العدو بداخلها ويصعب حينها التمييز بين الأبرياء والمخربين، مما يضع الجنود أمام تحدي حقيقي ويتطلب منهم التفكير بنضج وروية. إلى جانب ذلك، يضع هذا النوع من الحروب ثمة تحدي آخر أمام التكنولوجيا- ألا وهو الدقة. إذا كان سلاح المدفعية في السابق كان يمكنه إطلاق طلقات وفقاً للإحداثيات، فإن هذا يعد مستحيلاً اليوم بسبب نسبة الانحراف عن الهدف الخاصة بالقذيفة. "حيث ستدور الحرب في منطقة مأهولة بالسكان كما أنها ستتأثر بالجانب السياسي"، ويقول المقدم أساف: "النيران المستقبلية سوف تكون أكثر دقة. سوف يتيح هذا لك أن تقوم بإصابة من قصدت إصابته وليس من لم تقصده. وسوف تتيح التقنيات التي تم تطويرها في السنوات الأخيرة كل هذا."

وقد بدأ سلاح المشاة بالفعل في توفيق أوضاعه مع الحرب المستقبلية والتي ستتميز بالدقة. القذيفة الجديدة، "رمح"، تم الاستعانة بها في نظام إطلاق الصواريخ المتعدد في نوفمبر ٢٠١٤. "نتحدث هنا عن قذيفة يتم إطلاقها في المساحة التي تتواجد فيها الفرق العسكرية، وهي القذيفة التي سوف يكون هدفها هو إصابة المنازل في ساحة المعركة. تعريفنا لعمل تلك القذيفة هو أنها سوف تقوم بشل حركة الشخص داخل المبني"، هكذا يروي العميد ريفتين "إنها قذيفة دقيقة للغاية، وسوف تفتح آفاقاً جديدة في عالم القذائف التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي."

إن دقة تلك القذيفة ليس أمراً عادياً. فاليوم، القذائف التي يستخدمها أفراد أي سلاح، معدة لضرب أهداف ميدانية، لأنها تعمل وفقاً للإحداثيات. أما "الرمح" فهي، في واقع الأمر، تتيح لسلاح المدفعية دقة متناهية في إصابة الهدف، وبذلك تسهل على القوات خوض الحروب في المناطق المدنية المبنية. وأشار العميد ريفتين إلى أنه "من الناحية الميدانية، ستسمح لنا تلك القذيفة أن نكون أكثر فعالية في المناطق المأهولة فيما يخص الدعم المباشر للقوات والجاهزية العالية"، وأضاف قائلاً أن "طريقة التفعيل تلك تتيح لنا دعم العديد من القوات، وسيتمكن أي شخص يقوم بإطلاق القذائف من إصابة عدة أهداف في نفس الوقت. إنها نتيجة جيدة للغاية للتطور التكنولوجي- كتيبة مدفعية واحدة ستكون قادرة على تقديم الدعم لفرقة كاملة بدون أي مشكلة".

إلى جانب الصاروخ الجديد، سوف يتزود السلاح (المدفعية) بنسخة جديدة من المدفع. وأوضح العميد ريفتين "أن سنوات بقاء المدفع الحالي معدودة. إن الصواريخ اليوم يبلغ عمرها حوالي ٤٥ عاماً تقريباً، ولا يهم كم من التعديلات والتوفيقات تم القيام بها حتى تكون هذه الصواريخ مُحَدّثة، فهي بالفعل صواريخ قديمة"، وأضاف قائلاً "إذا قررنا عدم القيام بهذه الخطوة، سيكون هذا قراراً بالتخلي عن المدافع ذات القدرة العالية، والتي أثبتت كفاءتها مرة أخرى أثناء الحرب الأخيرة في قطاع غزة. طالما أن الجيش الإسرائيلي يعتمد في البر على الفِرَق المقاتلة، سيكون في حاجة إلى مساعدات قتالية تتمثل في المدافع". النقاش، الذي يدور حول طبيعة المدفع الذي سيتم اختياره، هو في أوجُه، وحالياً ثمة اختيارين فيما يخص طبيعة المدفع الذي سيتم اختياره.

المدفع الجديد الذي سيتم تجهيزه ليحل محل "المدفع الراكض، إم - ١٠٩"، "الموجود في الخدمة لدى الجيش الإسرائيلي منذ عشرات السنين، ولديه القدرة على إطلاق القذائف لمدى يصل حوالي ٢٧ كيلو متر فقط. أما المدفع الجديد فمن المتوقع أن يدخل الخدمة في عام ٢٠١٩، وسيصل مدى القذائف التي سيطلقها إلى عشرات الكيلومترات، وسيحدث ثورة في مجال المدفعية في الجيش الإسرائيلي". من ناحية المميزات، فإننا نتحدث هنا عن مدفع متقدم سيصل بنا إلى الجيل القادم للتكنولوجيا"،

وأضاف العميد ريفتين أن "الجيش الإسرائيلي قام بتحديد مدى أطول، كمطلب ميداني، بحيث يؤدي إطلاق النار التلقائي إلى زيادة إيقاع الطلقات النارية والسماح بالاستفادة بالقوة البشرية على أكمل وجه".

وفي مقابل سلاح المدفعية، هناك أيضاً سلاح المدرعات الذي يمر بثورة من شأنها أن تُغير تماماً شكل الحرب المستقبلية، التي يعي الجميع بشكل واضح للغاية أنها لن تكون عبارة عن مواجهة بين مجموعة من الدبابات الهجومية. لقد تلقي سلاح المدرعات ضربة قاسية نتيجة تقليل الميزانيات، عقب إنهاء خدمة عدد من ألوية الدبابات، وهو الأمر الذي يثير الدهشة فيما يخص أهمية السلاح والحاجة الماسة للدور الذي يلعبه في مسرح العمليات. وعلى حد زعم رئيس شبكة تطوير الدبابات، العقيد نسيم ليفي "مع تحديد العدو المستقبلي سنتمكن بشكل أفضل من تحديد أهمية الدبابة. نحن نتحدث عن عدو يستعين بأساليب غير واضحة- والدبابة وثيقة الصلة، وليس بالضرورة في معارك الدبابات. عندما نتحدث عن حرب بهذا الشكل، فإن الدبابة تكون سلاح وثيق الصلة أكثر من أي سلاح آخر متوافر اليوم في المعارك البرية".

أما فيما يخص دبابة الميركافا، التي تحمل الرمز رقم ٤، وناقلات الجنود المدرعة، فسوف يستمر إنتاجهما وتطويرهما في السنوات المقبلة، لكن سوف يتم تقليل إنتاجهما، وسيحل محلهما في عام ٢٠٢٥ ماكينة الحرب الجديدة التي يعملون عليها الآن بكل حيوية- وهي عبارة عن مركبة قتالية برية مدرعة مستقبلية. المشروع حالياً في مراحل البلورة مع سلاح المشاة، لكن الآن من الواضح لنا أننا نتحدث عن مجموعة من الأسلحة التي سوف تلبي الاحتياجات الواسعة للغاية لسلاح المدرعات. "سوف يكون ثمنها أرخص من دبابة الميركافا، التي تحمل الرمز رقم٤، وأصغر وأكثر فتكاً وسوف تكون قدرتها القتالية فعالة للغاية مع عدد آخر من الأسلحة كجزء من نظرية سلاح المدرعات" هكذا يكشف العقيد ليفي. "لن تكون هذه الأسلحة مخصصة فقط لسلاح المدرعات، وسيتم تطويرها خلال السنوات المقبلة".

يفحصون اليوم في سلاح المشاة كيفية توفيق هذا السلاح مع الاحتياجات التي تظهر في رؤية رئيس الأركان العامة- مجموعة من الأسلحة رخيصة وسريعة، تستطيع الانتقال بسرعة من ساحة حرب لأخرى. "الفكرة هنا هي أننا نهدف لجعل مجموعة من الأدوات الصغيرة للغاية، التي يوجد فيما بينها تعاون وثيق، بالإضافة لأحدث التقنيات في العقد الأخير، نهدف لجعلها قادرة على تنفيذ المهام بصورة شديدة التنظيم"، هكذا يؤكد المقدم أساف. "مثل هذا السلاح سوف يتضمن بالطبع وجود الغطاء الدفاعي الأفضل، الذي نراه الآن حول منظومة "السترات الواقية" ومنظومات عملياتية أخرى في نفس المجال. سوف يتطور الأمر وينتقل إلى مرحلة جديدة وسيقوم بتوفير قدرات تبدو الآن ضرباً من الخيال". وعلى حد زعمه، أن الهدف هو دمج أحدث التطورات التكنولوجية المتقدمة في منظومة الأسلحة الجديدة، التي ستسمح بالقيام بمناورات سريعة وفتاكة.

وكذلك، في أعقاب واقعة ناقلة الجنود المدرعة التابعة للواء جولاني في الشجاعية أثناء عملية "الرصاص المصبوب"، سوف يتم في السنوات المقبلة زيادة إنتاج دبابات الميركافا المدرعة الناقلة للجنود، هذا إلى جانب شراء ناقلات جنود مدرعة من طراز جديد تماماً. "إن الواقعة التي حدثت في الشجاعية سرّعت من وتيرة النقاش حول مسألة ناقلات الجنود المدرعة"، هكذا أوضح رئيس شعبة الوسائل القتالية في سلاح المشاة "نحن نفكر اليوم في حلول جديدة خاصة بالجانب الوقائي والمركبات الحديثة، ومواءمة ناقلات الجنود المدرعة الموجودة لاحتياجات ساحة المعركة المهدد بالخطر".

يتميز بديل ناقلات الجنود المدرعة بالفعل باحتوائها على فصيلة من الوسائل القتالية، وسيبدأ تطويرها قريباً. "نتحدث هنا عن ناقلات جنود مدرعة أرخص سعراً من دبابات الميركافا المدرعة الناقلة للجنود، لكنها لا زالت تتمتع بحماية ضد التهديدات الخاصة بساحة المعركة الحديثة، وتتسم بأن لها قدرة حركة مُطوَرة"، هكذا وصف الأمر رئيس فصيلة الوسائل القتالية.

وعلى جبهة الحرب كذلك، يُتوقع أن يتم تطوير المركبات بشكل غير مسبوق. في غضون عشر سنوات ستصير المركبة القتالية المدرعة أكثر هدوءاً وأكثر تأثيراً. "نحن جيش

يعتمد على المناورة-من جندي المشاة وحتى المعدات ذاتها، والهدف هو الوصول إلى تصنيع مركبات مهجنة"، هكذا يروي لنا رئيس الشعبة التقنية في لواء التكنولوجيا التابع لسلاح المشاة، المقدم يارون. "لن يؤدي هذا فقط إلى أن الطاقة سوف تكون أكثر فعالية، لكنه سيؤثر أيضاً على جودة التدريبات". وفي واقع الأمر، أن الانتقال لاستخدام المركبات المهجنة سوف يسمح بتوفير اقتصادي ويقلل من تلوث الهواء ومن تكاليف الطاقة.

وبحسب تصريحات المقدم يارون، يوجد الآن بالفعل مصانع في الصين قادرة على تصنيع مركبة يكون محركها في العجلات وليس في السيارة نفسها. ويضيف في تقديره للمسألة: "هذا استغلال أفضل بكثير للطاقة ويساهم في تحسين جودة المناورات"، "في اللحظة التي يصير فيها الأمر تجاري، سوف يصل الأمر أيضاً إلى السيارات المستقبلية الخاصة بالجيش الإسرائيلي، في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وعلى ما يبدو أن هذا سيحدث خلال الـ ١٠- ١٥ عاماً المقبل."

في السابق، عندما كان يرغب أحد الجنود في تحديد موقع العدو، كان من الواضح ما هي الوسيلة الأنسب للمهمة- ألا وهي المنظار. إن مراقبة العدو بهذه الطريقة التقليدية، والتي يعرفها الجميع بالفعل، تسمح برؤية المنطقة ومحاولة تحديد موقع العدو. أما الآن، فإن الجيش الإسرائيلي يدرك أن أهمية المنظار تقل مع الوقت، ولم تعد بالفعل تلبي احتياجات المراقبة القائمة، "هدفنا هنا هو تطوير مجموعة من وسائل المراقبة المتقدمة، والتي ستسمح للمراقِب بأن يشعر بجميع الأطياف الضوئية: ما الذي يراه؟ ما الذي يسمعه؟ إلى آخره"، هكذا يكشف عن الأمر المقدم أساف. "إن مسألة التعاون والتواصل بين تلك الأمور لهو أمر في غاية الأهمية. إن ما يمكن أن يكشفه جهاز استقبال واحد، لا قيمة له، إن لم تقم بمقارنته مع ما يمكن لبقية أجهزة الاستقبال أن تكشفه".

وعلى حد زعم رئيس الشعبة التقنية، تعد شركات التصنيع المدنية رائدة في هذا المجال أيضاً. "يتم تطوير كاميرات مراقبة في السوق المدني، لصالح جميع المصانع، سوف يساهم هذا في جعل الجيش قادراً على الرؤية الليلية بسعر أرخص وأكثر فعالية". وإن

"الانتشار الواسع للأمر سيجعل الجيوش قادرة على استخدام تلك الوسائل بتكاليف منخفضة، وسوف نكون قادرين على توفير العتاد لجميع الجنود."

ورغم أنه كما ذكرنا، لا تزال وسائل المراقبة المُطوَرة غير قادرة على أن تكون بديلاً لغرف العمليات على الحدود، لكنها من شأنها أن تقلل عدد تلك الغرف. "إذا تم تطوير أداء وسائل المراقبة والرادارات، من الممكن أن يقودنا هذا إلى التقليل من عدد غرف العمليات"، هكذا يُقدّر المسألة المقدم يارون. ويضيف: "سوف تستغرق هذه الخطوة عشرات السنوات، وسوف تظل غرف العمليات قائمة على الأقل خلال ١٥- ٢٠ عاماً المقبلة".

أيضاً وفقاً لتصريحات المقدم أساف "ليس ثمة خطة لغلق غرف العمليات. حيث أن لديها دوراً خاصاً بها، مثل معرفة توقيتات وإحداثيات الأماكن التي تدور فيها المعركة، وهو الأمر الذي يتطلب خبرة عالية ودراية بعلم الفلك بشكل يتوافق مع مقاييس الأمن الروتينية"، "أعتقد أن المزج الأمثل سوف يكون بين وسائل قتالية جوهرية، يستعين بها كل من يخوض حرباً حتى يستخلص الحقائق القتالية المُثلى، وبين جنود الاستطلاع الذين سوف يكون بحوزتهم أدوات تتطلب مهارة عالية أكثر من تلك التي يمكن للجندي أن يستخلصها بمفرده".

"سوف نقوم بجمع عدد من القدرات في جهاز واحد في المستقبل".

ثمة هدف آخر، من المتوقع أن يتم تطويره خلال العشر سنوات القادمة، ألا وهو تطوير منظومات الرادار للكشف عن مصادر إطلاق النيران على قوات الجيش الإسرائيلي. على حد زعم اللواء جانتس، فإنه حتى يتمكن رئيس هيئة الأركان في المستقبل من تفعيل منظومة الوسائل القتالية المناسبة، سيكون عليه أن يحصل أولاً على تصورات للوضع، يتم عرضها عليه، بالإضافة للمعلومات المفصلة، هذا من أجل أن يتمكن من اختيار الطريق الصحيح. سيتم توفير المعلومات من مجموعة مختلفة من المصادر

الاستخباراتية ووسائل جمع المعلومات، التي ستكون صغيرة الحجم للغاية وقادرة على معالجة البيانات بسرعة أكبر.

الغرض من تلك الرادارات المُطوَرة سوف يتجلى بالفعل في تلك الأيام، التي يضم فيها الجيش الإسرائيلي إلى وسائله القتالية منظومة رادارات "حاجب الرياح"، والرادارات المتنقلة التي سوف يتم إرفاقها باللواء المناورِ، حتى تكون قادرة على التحرك معه في جميع الأماكن والساحات في حالة نشوب حرب. سوف يوفر الرادار رداً على إطلاق النيران غير المباشر، وسوف يكون قادراً على تمييز مصادر الإطلاق، بما في ذلك القذائف قصيرة المدى، التي يتم إطلاقها نحو اللواء.

عندما ننظر إلى الأهداف الرئيسية في مجال الوسائل القتالية، من المهم أن نتطرق إلى مسألة تصغير حجم تلك الوسائل. بدءاً بوسائل المراقبة ووصولاً إلى الأسلحة- سوف يكون حجم كل تلك الوسائل صغيراً في عام ٢٠٢٥. "لدينا اليوم جهاز اتصال أصغر من ذلك الذي كان في حوزتنا قبل ٧ سنوات، ولا نتحدث هنا فقط عن الوزن، بل أيضاً عن إمكانيات لم تكن متوافرة في الماضي"، هكذا عرض المقدم يارون للأمر، مضيفاً: "سوف يساهم تصغير حجم الوسائل القتالية في عدة جوانب. وسوف نقوم بجمع عدد من القدرات في جهاز واحد في المستقبل".

كيف ستتعامل إسرائيل مع تهديدات الصواريخ في ٢٠٢٥[١]

بقلم إليعاد هالفرين، وهيئة تحرير الموقع

سيتم تفعيل أجهزة الإنذار في المناطق المستهدفة بالقصف الصاروخي فقط، بينما يسود الهدوء في المناطق التي لا تواجه التهديد، تطبيقات الجوال ستصبح قادرة على التحذير من تهديدات صواريخ القسام وكذلك الهزات الأرضية والهجمات الكيماوية، إن قيادة الجبهة الداخلية سوف تقفز إلى قمة الهرم التكنولوجي في الجيش الإسرائيلي، وذلك من أجل تأمين التحذير الاستباقي ضد أي هجوم على مواطني إسرائيل "إن رؤيتنا المستقبلية تتلخص في أن يساعد السكان أنفسهم في أوقات الطوارئ وألا ينتظروا مساعدتنا".

بعد مرور عام ونصف العام على انتهاء عملية الجرف الصامد سمعنا مجدداً صافرات الإنذار في محيط المجلس الإقليمي أشكول الشهر الماضي، إن هذه هي المرة الثالثة التي يسقط فيها صاروخ داخل أرض إسرائيل منذ انتهاء الحملة العسكرية وهذا يعني أن المعركة القادمة مع المنظمات الإرهابية في قطاع غزة ليست بالبعيدة، في هذه المعركة سيكون دور الجبهة الداخلية أكثر أهمية من أي وقت مضى، وقد برهنت القيادة الجبهة الداخلية في الجرف الصامد على أن تعليماتها وتوجيهاتها التي أصدرتها قد أنقذت أرواح الكثيرين.

إن حملة الجرف الصامد أتاحت لنا أن نسترق نظرة سريعة إلى قيادة الجبهة الداخلية المستقبلية والتي مرت بسلسلة من التغييرات وعمليات التطوير في كافة المجالات والجبهات والتي تهدف في المقام الأول أن تبقي قيادة الجبهة الداخلية في الطليعة التكنولوجية، لن

[١] موقع الجيش الإسرائيلي على الإنترنت بالعبرية:
http://www.idf.il/1806-21832-he/Dover.aspx

يفوت أي مواطن إسرائيلي التحذير سيصلهم جميعاً تحذيرات قيادة الجبهة الداخلية أثناء الطوارئ.

فاليوم تستطيع منظومات الكشف لدى قيادة الجبهة الداخلية ومن خلال التعاون مع سلاح الجو الإسرائيلي أن تتبين الصواريخ التي يتم إطلاقها على إسرائيل، فعندما يتم تلقى تحذير من عملية إطلاق صاروخ كهذا تقوم المنظومة بإصدار أمر إلى منظومة صافرات الإنذار والتي بدورها تصل إلى أبواق الصافرات التي تنطلق في الأحياء المستهدفة.

وفي المستقبل بدلاً من تحذير حي كامل سيكون بمقدور المنظومة أن تقوم بالتحذير في الشارع الذي يتم استهدافه فقط، وبهذه الطريقة سيتم تشغيل صافرة واحدة فقط التي تتلقى التحذير من المكان الذي ينطلق إليه الصاروخ في مكان محدد ومقلص دون الحاجة إلى إزعاج وإخافة باقي سكان المدينة.

هذا وقد صرح الرائد تال ضابط مشروع التحذير المستقبلي: "بخلاف صافرات الإنذار ستدخل الخدمة في المستقبل أيضاً منظومات تقوم بترتيب أولويات التهديد الصاروخي وليس وفقاً لترتيب الهجوم والإطلاق، في الواقع سيقوم الشخص الذي يُصدر أوامر التحذيرات بإقرار ما هي الأولوية الصحيحة".

التحدي الحقيقي الذي تواجهه قيادة الجبهة الداخلية هو حالة الهلع التي تسود في وسط السكان المدنيين وأبلغ مثال على ذلك ما حدث في الأسبوع الأول من حملة الجرف الصامد عندما تلقت مراكز التبليغ الخاصة بالجبهة ٧٢,٠٠٠ بلاغ، إننا نهدف ألا تكون هذه الكمية المفاجئة من البلاغات في اللحظة التي يفزع فيها المواطنين حيث سيصبح المواطنين مستعدين للتعامل مع هذه المواقف، وكيف يستطيعوا في أوقات الطوارئ ألا يتملكهم الفزع.

وفي هذا الصدد تقول العقيد سيجال تيدهر رئيسة قسم السكان في قيادة الجبهة الداخلية "إن رؤيتنا تقضي بأن يصبح مواطني دولة إسرائيل قادرين على التعامل مع

المخاطر المختلفة وعلى رأسها الحرب، ويستطيعون أن يدعموا أنفسهم بواسطة الاستعداد الدائم في الأوقات العادية دون مساعدة من جانبنا".

ووفقاً لأقوال العقيد تيدهر "إن قيادة الجبهة الداخلية ظلت لمدة عام مضى تتحدث دون طائل مع الجمهور حيث وزعت العديد من التوجيهات والإعلانات التي لم يستمع إليها الجمهور إلا عندما يكون هناك ما يهدد سلامته فقط، وبذلك فإن مهمة قيادة الجبهة الداخلية المستقبلية هي أن تصبح أكثر وصولاً للجمهور، إن قيادة الجبهة الداخلية تبني خططها في هذه الأيام على تطويرات جوهرية فيما يتعلق بالهاتف الجوال الأمر الذي سيشكل ثورة تكنولوجية تهدف إلى زيادة مسئولية الشخص وقلقة لأمنه الشخصي في أوقات الطوارئ.

ومع تقدم التكنولوجيا فإن قيادة الجبهة الداخلية ستستخدم تكنولوجيا تحديد المواقع المستخدمة في الهاتف الجوال حتى توفر التحذير المناسب في أوقات الطوارئ، حيث سيستطيع المستخدم أن يصل إلى أقرب منطقة محمية، كما تدرس قيادة الجبهة الداخلية تضمين المزيد من حالات الطوارئ في التطبيق، الصواريخ والهزات الأرضية، والتهديد الكيماوي والعديد من التحذيرات الأخرى.

ملف العدد

الاتفاق النووي الإيراني

تقدير موقف

تحليل الاتفاق النووي الإيراني[١] وانعكاساته*

شكل الاتفاق الإيراني الدولي حول الملف النووي الذي وقع في ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في فيينا نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الغربية والدولية حسب تعبيرات الموقعين الستة وإيران. وقد عبر الشركاء في الاتفاق عن تطلعهم إلى تحولات مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة بعد هذا الاتفاق مؤكدين إضعاف فرصة امتلاك إيران للقنبلة النووية كأساس لهذا النجاح، فيما اعتبرت إيران أن الاعتراف بها كدولة نووية سلمية عادية والغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها فيما يتعلق بالملف النووي يعد نقلة نوعية في وضعها الاقتصادي ومشاركتها في الأسرة الدولية على قدم المساواة.

لكن المراقبين وبرغم الإقرار بنوعية هذا الاتفاق وقدرته على تغيير قواعد اللعبة السياسية فيما يتعلق بالنفوذ في المنطقة يعتقدون أن إيران وضعت برنامجها النووي تحت الإرادة الدولية وبما لا يسمح لها بدخول نادي التسلح النووي مستقبلاً وخلال ٢٥ عاماً على الأقل، وأنها حققت جزءاً من طموحها فيما يتعلق برفع العقوبات ولا زال سلوكها في تطبيق الاتفاق من جهة وتقارير الرقابة الدولية عليها من جهة ثانية تشكل مصدراً مهماً لطبيعة المرحلة التالية من التعامل الدولي معها، حيث يمكن إعادة فرض العقوبات

---

[١] سمي الاتفاق "بخطة العمل المشتركة الشاملة" (Joint Comprehensive Plan of Action)، وقد وقع الاتفاق كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، وإيران في ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في فيينا/ النمسا. وكان الاتفاق ثمرة مفاوضات طويلة لأكثر من سبع سنوات وبني على نتائج الاتفاق المؤقت الموقع بينهم من قبل في ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٣. ويتكون الاتفاق من نصوص، ومواد ضابطة للمراحل والمكونات الأساسية للإجراءات التطبيقية إضافة إلى خمسة ملاحق تفصيلية. ويقع في ١٥٩ صفحة باللغة الانجليزية (PDF).

* **إعداد الأستاذ جواد الحمد ، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية العلمية المحكمة في الأردن .**

الدولية والفردية في حال أخلت إيران بالتزاماتها، وذلك لما يزيد عن ثماني سنوات من تاريخ اعتماد الاتفاق في مجلس الأمن الدولي. وتأمل الدول الكبرى بإعادة تأهيل إيران سياسياً لتقبل بقواعد اللعبة الدولية وربما لتتخلى عن دعم ما يسميه الغرب بالإرهاب وتسليح مجموعات طائفية في المنطقة لإثارة الفوضى والقلاقل والحروب الأهلية حسب الرئيس أوباما في إشارة إلى سوريا واليمن.

وبدراسة نصوص الاتفاق وملحقاته (١٥٩ صفحة) كاملة يتبين أن التفاصيل الواردة فيه تؤكد الكفاءة التفاوضية للطرفين الدولي والإيراني في المحافظة على مكتسبات كل طرف، حيث حقق كل منهم جزءاً لا بأس به منها، كما وضع كل طرف قيودا على الطرف الآخر في مجالات معينة. وتشير مراحل التطبيق وجدولها الزمني إلى التبادلية الملازمة لسلوك الطرفين والتحقق من صدقيته عبر لجان مشتركة وهيئة متابعة ومراقبة عليا مشتركة، وبذلك فإن الخط الدبلوماسي أصبح هو الأساس في التعامل مع إيران في الملف النووي، فيما يعتبر خطوة نحو إمكانية اتخاذه منهجاً أيضاً في الملفات الأخرى في المنطقة التي ترتبط بها إيران كما ألمح الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي مساء ١٥/ ٧/ ٢٠١٥.

ويتضح أن الاتفاق لم يتطرق بنصوصه إلى أي قضايا خارج إطار الملف النووي والعقوبات المتعلقة به، ويظهر النص أن الدول الكبرى كانت تهدف إلى تأمين مصالح الغرب وإسرائيل ولاسيما فيما يتعلق بالقنبلة النووية المحتملة التي يمكن لإيران أن تمتلكها في القريب العاجل حسب تقديرات سابقة. وهذا يعني أن الأمر لا يتعلق بالقلق الأصلي من دور وسياسات إيران في التدخل في الشئون الداخلية وتهديدها لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، ومؤخراً تدخلها العسكري والسياسي المباشر في كل من اليمن والعراق وسوريا. ولذلك فإن الاتفاق بذاته لا يتضمن أي تغير مفترض في سياسات إيران إلا ما يتعلق بالملف النووي، ولا يلغي ذلك بالطبع التأثير الكبير لمثل هذا الاتفاق وتطبيقاته ومتابعة تقييمه بشكل مشترك بين إيران والدول الكبرى على سلوك إيران المستقبلي بل ودورها الدولي المفترض في الإقليم، وهي التي لعبت أدواراً كبيرة في الحرب

الأمريكية على أفغانستان والعراق ولا تزال تحافظ على المصالح الأمريكية في كل منها بشكل مباشر أو عبر حلفائها.

لقد قام الاتفاق الأخير على التزام إيران الكامل بعدم امتلاك أو السعي إلى امتلاك أو تطوير الإمكانات النووية باتجاه المجال العسكري بأي شكل كان، ولذلك خضعت لكل الشروط الدولية التي تضمن ذلك بما فيها تدمير المخزون المخصب ما فوق ٥-٢٠٪ من اليورانيوم، كما وضعت كل أبحاثها ومنشآتها النووية ومناجم استخراج اليورانيوم وعمليات التخصيب وأجهزة الطرد المركزي الخاصة به تحت الرقابة الدولية الدائمة وبتقارير وتفتيش دولي دوري ترفع تقاريره إلى الأمم المتحدة، وأهمها التقرير الذي سيرفع بعد ٨ سنوات حول التزام إيران بكل المعايير اللازمة لتأكيد سلمية الاستخدام للمنشآت النووية وما يتعلق بها. والذي بناء عليه سوف يتم التوسع بإلغاء ما يتبقى من عقوبات دولية أو أمريكية أو أوروبية حسب وثائق الاتفاق ونصوصه وملحقاته.

ولذلك فإن الادعاءات بتحقيق مكاسب من قبل الطرفين لها ما يدعمها في نصوصه، وأن الاتفاق ربما يصنف من فئة WIN-WIN منخفضة المستوى، لكنه بالتأكيد حمل تنازلات أساسية من قبل الطرفين أيضاً ويأتي تقدير أهمية أي من المكاسب أو التنازلات تبعاً لأولويات كل طرف وأهدافه ودوافعه وطموحاته المستقبلية، وهي ما يظهر بوضوح في تصريحات الطرفين دعماً للاتفاق ودفاعاً عن توقيعه.

كيف ينظر الطرفان للاتفاق

أولاً: الغرب

- الغرب ضمن إيران غير مسلحة بالقنبلة النووية.
- الغرب أصبح يعتقد أنه بالإمكان التعاون مع إيران تجارياً وفي مكافحة الإرهاب وفي حل مشاكل الإقليم.

- والغرب يعتقد أنه أدخل إيران في عملية مفاوضات طويلة لتحقيق بعض المكاسب لصالحها في مقابل تخفيف حدة الجموح الإيراني العنفي في التعامل مع المنطقة والعالم.
- والغرب يعتقد أنه قد حجّم طموح إيران بضبط مستوى التخصيب عند سقف ٣,٦٧٪ لخمسة عشر عاماً، ما يمنعها من امتلاك قنبلة نووية.
- والغرب يعتقد أن إيران يمكن أن تكون جزءاً من الحل للمشاكل التي تورطت فيها في المنطقة.

ثانياً: إيران

- ضمنت إيران أنها ستعامل كدولة طبيعية من قبل المجتمع الدولي.
- تعتقد إيران أن السماح لها بتخصيب اليورانيوم على أراضيها ومن خلال أجهزة طرد مركزي خاصة بها تبلغ حوالي ٥٠٠٠ جهاز يعد تنازلاً غربياً أساسياً.
- تعتقد إيران أنها تمكنت من الجلوس إلى طاولة مفاوضات طويلة مع الدول الخمس الكبرى وألمانيا، وبذلك قفزت على قدراتها ووضعها الإقليمي إلى المجتمع والحلبة الدولية، وأن ذلك يعد معبراً مهماً لتأهيلها لدور دولي وإقليمي أكبر في المرحلة القادمة.
- تعتقد إيران أنها أقنعت الغرب أنه لا حل لهذه المشاكل من دونها وأنها طرف مؤهل للتفاوض الدبلوماسي في إطار حل مشاكل إقليمية قادمة.
- باتت إيران تعتقد أن الغرب بحاجة إليها إلى جانب حلفاء آخرين حيث لم تعد هي مصدر التهديد الأهم في ظل تنامي منظمات التطرف والإرهاب وخاصة منظمة داعش، وأن التزام الطرفين بالاتفاق سوف يحقق كثيراً من هذا الطموح مستقبلاً.

ولذلك فإن التزام إيران بالاتفاق والتزام الغرب به متوقع بشكل كبير مع الاختلاف في تفسير بعض السلوكيات وتفاصيل بعض النصوص.

كما من الممكن توقع نجاح الجدول الزمني المتفق عليه للتطبيق على مدى الأعوام الثمانية الأولى بشكل كبير، الأمر الذي قد ينشئ علاقات قوية بين إيران والولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب الصين وروسيا، وهو ما يؤهلها للعب دور إقليمي على حساب الأطراف الأخرى الحلفاء التقليديين للغرب، وخاصة على حساب المملكة العربية السعودية التي تعتقد إيران أنها تجاوزت بهذا الاتفاق على دورها الإقليمي المدعوم دولياً خاصة فيما يتعلق بإيران كمصدر تهديد لأمن دول مجلس التعاون وفق التقديرات الخليجية السابقة والقائمة حتى الآن، وهو ما يجعل إيران تطمح إلى النفوذ والتوسع لبناء معادلة جديدة في العلاقات الإقليمية، وذلك في حال أن المملكة استسلمت لهذه الاحتمالات والطموحات الإيرانية ولم تقدم على خطوات استجماع القوة الإقليمية والدولية المتاحة بين يديها.

أبرز انعكاسات هذا الاتفاق

١- على صعيد الأمن الإقليمي: لم يتطرق الاتفاق إلى أي شروط أو قيود على إيران فيما يتعلق بسياساتها التوسعية وبرنامج التسليح والنفوذ في دول عربية عديدة، ولذلك فإن استعادة إيران لمكانتها المالية وحركتها التجارية الدولية ومبيعات النفط والغاز سوف يشكل رافعة مهمة لتحقيق الاستقرار الداخلي في إيران ويتسبب بتعافي الاقتصاد، وهو ما يجعلها قادرة على الصرف على عمليات التوسع والنفوذ الأخرى في اليمن والعراق وسوريا وغيرها. كما أنه يؤمن لها الجبهة الداخلية نسبياً لمثل هذا التحرك، خاصة في حال تحقق أمل الرئيس الأمريكي بأن يكون الاتفاق مدخلاً لتعاون إيران في حل مشاكل الإقليم لم يتحقق.

٢- على الصعيد السياسي: أبرز الاتفاق إيران كلاعب إقليمي قوي وناجح، وكشف إمكانية أن يكون لها دور قيادي في الإقليم معترف به دولياً، وأنها تتمتع بدبلوماسية كفؤة وصبورة ومتماسكة، ولذلك فإن البعد القيادي في الإقليم تضخم لدى إيران وحلفائها، بل وفتح شهية آخرين للتعاون معها.

٣- على الصعيد الاقتصادي: سوف تتمتع إيران بمكاسب اقتصادية مباشرة من تصدير النفط والغاز والاتجار به وتطوير قدراته التكنولوجية في ظل رفع العقوبات، وستستفيد من عائدات النفط وتعود لها حيويتها التنافسية لدول النفط الأخرى وعلى رأسها دول الخليج، ما يشكل لها نقطة قوة جديدة في السياسة النفطية العالمية التي تؤثر على الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط على حد سواء، كما أن استعادة حوالي ١٢٠ مليار دولار دفعة واحدة من أموالها المجمدة في بنوك الغرب سوف يدفع بعجلة الاقتصاد من جهة ويقوي الدور الإيراني السياسي من جهة أخرى، ويشجعها على تمويل المجموعات المسلحة التي أنشأتها في سوريا والعراق واليمن وغيرها، وبذلك فإن الدور الاقتصادي لإيران سوف يتزايد في حال رفع العقوبات وفق الاتفاق، وسيحقق استقراراً داخلياً ونفوذاً سياسياً وقوة موقف بين الدول الإقليمية والدول الكبرى على صعيد قضايا المنطقة، وستشهد المرحلة سياسة اقتصادية "انتقامية إيرانية" من دول النفط الخليجية بسبب اتهامها لها بخفض الأسعار قبل أشهر عدة حسب تهديدات الرئيس الإيراني حسن روحاني.

٤- على الصعيد العسكري: سوف يحقق الاتفاق في حال التزامه غياب التهديد النووي الإيراني من الأجندة الدولية، ويضعف فرص إيران لخوض حروب حاسمة وخاصة مع إسرائيل، لكن خطر السلاح التقليدي الإيراني والصواريخ والبوارج الحربية لا زال مصدر تهديد وقلق لدول الخليج، كما أن سياسة إيران التسليحية للمجموعات الطائفية الموالية سوف يتوسع في دول جديدة بسبب وفرة المال وانفتاح الدول على إيران، وتوفر سهولة الحركة للعمالة والمال من

وإلى إيران، ما يجعل إيران مصدراً للسلاح للمجموعات المناهضة للدول العربية وتركيا، وبذلك فإن لجم الطموح الإيراني بالقنبلة النووية لم يحقق الكثير لأمن المنطقة كما يروج موقعوها الغربيون.

وفي ضوء التحليل لمضمون الاتفاق، وأبعاده المختلفة، وفي ضوء المعطيات السياسية القائمة، يمكن القول إن الاتفاق شكل نقلة نوعية لدور إيران وقوتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية، لكنه لم يقدم لها الكثير على الصعيد الإقليمي، والذي يعتمد بالأساس على الدول العربية الكبيرة وتركيا.

ونظراً لغياب دور مصر في ظل الانقسام المجتمعي وأعمال العنف والإرهاب، وتورط سوريا في حرب أهلية دامية وتراجع وجود وقوة الدولة العراقية فإن التحالف الخليجي التركي أصبح الفرصة الأساسية لمنع تمدد نفوذ إيران وكبح جماح أطماعها الطائفية والتوسعية.

ولذلك فإن الاتفاق يوفر بعض الأمن لإسرائيل والغرب لكنه لا يحقق الأمن لدول الخليج والعرب ولا يحل مشاكل المنطقة التي تتورط فيها إيران، وإن تشكل تحالف عربي مع تركيا يحد من تمدد النفوذ والتوسع الإيراني.

وبرغم ما حققه الاتفاق لإيران فقد قيد عمليات التخصيب لليورانيوم لعشر سنوات كاملة ومراقبة دائمة لأكثر من عشرين سنة، وليس على الدول العربية أن تشعر بخطر كبير إن هي اتخذت استراتيجية الاحتواء والمواجهة للتداعيات في مقابل إعادة بناء منظومة تحالفية عربية تقوم على مصالحات وطنية وإقليمية نحو موقف وسياسة موحدة ضد النفوذ والتوسع والهيمنة الإيرانية، بما في ذلك دول مجلس التعاون التي لا زالت مواقف بعضها بحاجة إلى تقوية في هذا الاتجاه. وفي حال تم التوصل الى موقف متماسك وسياسات واضحة وقوية فإن آثار الاتفاق الإيراني الدولي على دور العرب ووزنهم الإقليمي والدولي سوف ينخفض إلى الحد الأدنى.

ملف معلومات*

ملخص الاتفاق النووي الإيراني[١]

في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥، توصلت إيران ومجموعة (٥+١)* وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن الملف النووي الإيراني بعد مفاوضات طويلة. يحد هذا الاتفاق من الطموحات النووية الإيرانية ويُقيد البرنامج النووي بصورة كبيرة عبر نظام تفتيش ومراقبة طويل الأمد، كما أنه يخلص إيران من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها دوليًا. ويتضمن الاتفاق العديد من القضايا أبرزها:

*** أعد هذا الملف الأستاذ بكر البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

[١] أعد هذا الملخص بالرجوع إلى:

- الجزيرة نت،

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/14/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-5-1

- فرانس ٢٤، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥، http://www.france24.com/ar/20150714

- وكالة روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥،

http://arabic.rt.com/news/788436-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%83-/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

- The Iran Nuclear Deal – A Simple Guide, New York Times, 14/7/2015, in:

http://www.nytimes.com/interactive/2015/03/31/world/middleeast/simple-guide-nuclear-talks-iran-us.html?_r=0

* تجدر الإشارة إلى أن مجموعة (٥+ ١) المعنية بالمسألة النووية الإيرانية، تتكون من الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا.

تخصيب اليورانيوم

- تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز (IR-1) القديمة، لتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، وخلال هذه الفترة ستحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز بـ٥٠٦٠ جهازاً، أما أجهزة الطرد الزائدة فسيتم وضعها في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذلك يترتب على إيران الاستغناء عن ١٤ ألف جهاز طرد مركزي.
- تستخدم طهران في عمليات البحث والتطوير خلال السنوات العشر القادمة أجهزة طرد من طراز IR-4, IR-5, IR-6, ve IR (بناء على شروط مفصلة في الاتفاق)، كما أنَّ إيران لن تلجأ في عملية تخصيب اليورانيوم إلى تقنية فصل النظائر، ولن تخصب اليورانيوم إلا بمفاعلات من طراز IR-1، وهي تتعهد بعدم دمج جهازي طرد، وإن كان يحق لها استبدال أجهزة الطرد المعطلة بأجهزة طرد من نفس الطراز فقط.
- لن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من ٣,٦٧٪ خلال ١٥ عامًا، وذلك في موقع نطنز فقط، ولن يكون بإمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو (تحت الأرض والمحصن ضد الهجمات)، الذي سيتم تحويله إلى مفاعل للبحث العلمي، على أن تتم التجارب داخله بالتنسيق مع المجتمع الدولي.
- مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب سيتم تحديدها في الـ١٥ عامًا المقبلة، بثلاثمئة كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد عن ٣,٦٧٪، على أن تبيع إيران الكمية الزائدة لزبائن دوليين، ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقوداً نوويًا في المفاعلات، ضمن النسبة المحددة.

- ستشرف روسيا على تأمين الوقود النووي، وستستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ في المفاعلات المخصصة للأبحاث العلمية، على أن تحولها إلى وقود نووي.

المفاعلات العاملة بالماء الثقيل

- تحويل مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل (يخشى من إنتاجه للبلاتينيوم المستخدم في الأسلحة النووية)، للعمل بالماء الخفيف، وسيتم ذلك بإجماع كافة الأطراف مستقبلًا، وتشكيل لجنة مشتركة حول الأمر.
- سيتم تحويل مفاعل أراك لمفاعل ذي أهداف سلمية للبحث العلمي، ولن تتجاوز طاقته ٢٠ ميغا وات، وسيكون بإمكانه إنتاج بطاريات النظائر المشعة.
- لن تبني إيران خلال الأعوام الـ١٥ القادمة، أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل ولن تخزن الماء الثقيل، وستبيع الفائض في الأسواق الدولية.

الوقود المستنفد

- لن تمارس إيران في السنوات الـ١٥ القادمة أي أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المشعة.
- تتعهد إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بشأن التفتيش "التطفلي"، وإعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة من الزمن.

مراقبة الاتفاق

- ستكلف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم مع تعزيز وتوسيع صلاحيات الوكالة لتشمل كل الشبكة النووية الإيرانية وسيتمكن مفتشوها من الوصول إلى مناجم اليورانيوم وإلى الأماكن التي تنتج فيها إيران "الكعكعة الصفراء" (مكثف اليورانيوم) طيلة ٢٥ عامًا.

- قبلت إيران بوصول مفتشي الوكالة بشكل محدود إلى مواقع غير نووية ذات صبغة عسكرية في حال وجود شكوك في طبيعة عملها واستخدامها وفق البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

رفع العقوبات

- مقابل التزامات إيران تتعهد الأطراف الأخرى، برفع كافة العقوبات عن إيران بما فيها العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة وبشكلٍ موازٍ مع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتعهد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران.
- تتعهد كافة الأطراف باحترام نصوص الاتفاق وعدم الإقدام على أي خطوة تسيء للاتفاق وأهدافه.
- الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة ٥ سنوات إضافية، و٨ سنوات للصواريخ البالستية.

في حال الاختلاف أثناء تطبيق الاتفاق

- تنظر اللجنة المشتركة المكونة من جميع الأطراف في أي خلاف يطرأ في مرحلة تطبيق الاتفاق لمدة ١٥ يومًا، وإن عجزت اللجنة عن حلها تحال المشكلة إلى وزراء الخارجية، وفي حال لم تحل خلال ١٥ يومًا، تحال المشكلة إلى لجنة استشارية مؤلفة من ثلاثة أشخاص بينهم عضو مستقل.
- وفي حال استمر الخلاف، تحال المسألة إلى مجلس الأمن، الذي سيصوت بدوره على رفع أو استمرار الحظر المفروض على إيران.
- وفي حال فشل مجلس الأمن في استصدار أي قرار، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران، من جديد.

ردود الأفعال الدولية والإقليمية والعربية

على الاتفاق النووي الإيراني

أثار الاتفاق الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة دول (٥+١) العديد من ردود الفعل الدولية والإقليمية وفيما يلي أبرز تلك الردود:

١. الولايات المتحدة الأمريكية

صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد توقيع الاتفاق مباشرة بأن الولايات المتحدة وحلفاءها الدوليين قد توصلوا بعد عامين من المناقشات إلى أمر لم تتوصل إليه عقود من العداء...وهو اتفاق شامل وطويل الأمد مع إيران يمنعها من الحصول على سلاح نووي. وأشار إلى أنه وبسبب هذا الاتفاق فإن إيران لن تنتج اليورانيوم عالي التخصيب، إضافة إلى البلوتونيوم اللذين يشكلان المادة الخام اللازمة لصنع قنبلة نووية.[١]

ووصف أوباما الاتفاق بأنه فرصة يجب اقتناصها، وحذر الكونغرس من أنه سيستخدم حق النقض ضد أي تشريع يعرقل التطبيق الناجح للاتفاق، مؤكداً أنه قطع أي طريق أمام إيران للحصول على أسلحة نووية. وأشار إلى أن الاتفاق ليس مبنياً على الثقة وإنما على التحقق. كما عدّ الرئيس الأمريكي الاتفاق بأنه أفضل وسيلة للحد من طموحات إيران النووية، قائلاً إن الخيارات الأخرى بما فيها قصف المنشآت النووية لن تحول دون تطوير قنبلة ذرية، لكنه اعتبر أن الاتفاق لا يقلل المخاوف بشأن ما وصفه برعاية إيران للإرهاب والتهديدات تجاه إسرائيل.

---

[١] موقع بي بي سي بالعربية، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_obama_reaction

ومن جانبه قال وزير الخارجية جون كيري أن المقياس الحقيقي لهذا الاتفاق ليس ما إذا كان يتوافق مع رغبات طرف واحد على حساب طرف آخر، الاختبار هو ما إذا كان الاتفاق سيجعل العالم أكثر أمناً أم لا[١].

٢. إيران

قال الرئيس حسن روحاني: أنا سعيد أننا اليوم، بالنظر إلى المناقشات التي استمرت ٢٤ شهراً بين إيران وست قوى عالمية، لأننا تمكنا من الوصول إلى قمة جديدة. وكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني تغريده على موقع تويتر يقول فيها إنه "بعد حل تلك الأزمة غير الضرورية، تبزغ آفاق جديدة للتركيز على التحديات المشتركة، وشدد روحاني، في كلمة متلفزة ألقاها بعد توقيع الاتفاق، على أنه سيتم رفع العقوبات المفروضة على بلاده وليس تعليقها، بعد تطبيق الاتفاق. وأضاف روحاني "حتى الحظر على الأسلحة سيرفع. ستطبق خلال خمس سنوات بعض التقييدات ولكنها ستلغى لاحقاً.

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إن الصفقة "ليست مثالية للجميع" لكنها كانت "أفضل إنجاز يمكن التوصل إليه"[٢].

٣. روسيا

وفي موسكو رحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالاتفاق النووي الذي توصلت إليه السداسية وإيران في فيينا، مؤكداً أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتفعيل طاقات هذا الاتفاق.

من جانبه أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في بيان له الثلاثاء ١٤ يوليو/ تموز إلى أن الاتفاق مع إيران يستند إلى مبدأ سبق لروسيا أن اقترحته في التعامل مع

---

[١] موقع سي إن إن بالعربية، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://arabic.cnn.com/world/2015/07/15/wd-150715-world-leaders-react

[٢] موقع بي بي سي بالعربية، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_deal_obama_reaction

ملف طهران النووي، وهو مبدأ "المرحلية والتبادلية"، كما أنه يرتكز إلى معادلة طرحها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: الاعتراف بحق إيران غير المشروط في تنفيذ برنامج نووي سلمي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، مع وضع هذا البرنامج تحت مراقبة دولية وتسوية المسائل العالقة التي تثير هموم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفع جميع العقوبات المفروضة على إيران[١].

٤. الأمم المتحدة

رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوقيع الاتفاق النووي التاريخي بين إيران والسداسية، مؤكداً أن ذلك سيساعد على تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وخارجه. وجاء في بيان صادر عن المكتب الإعلامي الأممي، أن الأمم المتحدة مستعدة للتعاون الكامل مع جميع الأطراف في عملية تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي المهم.

وأضاف البيان أن التوصل إلى الاتفاق النووي سيؤدي إلى تعزيز التفاهم والتعاون بشأن العديد من القضايا الأمنية في الشرق الأوسط[٢].

---

[١] روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:

https://arabic.rt.com/news/788546-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A7-/%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88

[٢] روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:

https://arabic.rt.com/news/788566-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

٥. الاتحاد الأوروبي

مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: قدمنا ما كان العالم يأمل به، التزاما مشتركا بالسلام. وأضافت: إيران تؤكد مجدداً بأنها لن تسعى إلى أو تطور أو تحصل على أية أسلحة نووية أبداً تحت أي ظرف من الظروف. وقالت: "إنه قرار يمكن أن يفتح الطريق لفصل جديد في العلاقات الدولية[١].

-ألمانيا

اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني "نجاح للإصرار في السياسة والدبلوماسية الدولية".

وتابعت ميركل قائلة: "لقد اقتربنا من الهدف الذي يتمثل في أن على إيران ألا تمتلك برنامجاً عسكرياً بتصنيع السلاح النووي"، مضيفة أن تنفيذ الاتفاق سيلعب دوراً مهماً في ضمان الأمن في المنطقة وخارجها.

ودعت ميركل جميع الأطراف إلى الإسهام في تطبيق بنود الاتفاق في أسرع ما يمكن، الأمر الذي قالت إنه سيعطى "فرصة واقعية لتجاوز أحد النزاعات الدولية الأكثر خطورة"[٢].

-فرنسا

وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي باراك أوباما إن بلاده ترحب بالجهود التي بذلها المشاركون في المفاوضات مع إيران طوال

---

[١] موقع سي إن إن بالعربية، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://arabic.cnn.com/world/2015/07/15/wd-150715-world-leaders-react

[٢] روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:
https://arabic.rt.com/news/788566-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

أشهر سعياً للتوصل إلى اتفاق جدي وقابل للاختبار. مشيراً إلى أن الاتفاق يزيل خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، وأن على طهران العمل في مصلحة استقرار الدول المجاورة.

من جانبه، قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إنه يتوقع أن يتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بدعم الاتفاق النووي "خلال أيام". وأشار الى أن الاتفاق النووي يمكن أن يؤدي إلى تطبيع علاقات طهران الدولية وإيجاد حلول لأزمات معينة في المنطقة[١].

-بريطانيا

اعتبر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون نتيجة المفاوضات حول الملف النووي الإيراني بـ"التاريخية"، شاكراً طهران وجميع أطراف السداسية الدولية على جهودهم المبذولة لإنجاح المفاوضات.

وقال كاميرون إن هذه الجهود، إلى جانب استخدام آلية العقوبات، مكنت المجتمع الدولي من التوصل إلى "اتفاق تاريخي مع إيران يناسب غايتنا الرئيسية ألا وهي منع امتلاك طهران السلاح النووي."

وتابع رئيس الحكومة البريطانية أن الحل الوسط الذى تم التوصل إليه في فيينا "سيجعل العالم أكثر أمناً"، مع أنه لن يسمح بحل "جميع مشكلات المنطقة، لا سيما المتعلقة بـ"خلافات إيران مع جيرانها". وتعهد كاميرون بأن تواصل بلاده العمل مع شركائها في المنطقة من أجل ضمان "الاستقرار والأمن"[٢].

---

[١] روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:

https://arabic.rt.com/news/788566-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[٢] روسيا اليوم، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:

٦. تركيا

- وفي تركيا، قال وزير الخارجية التركي مولود شاوش أوغلو، في مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي في أنقرة، إن رفع العقوبات عن إيران بعد اتفاقها مع القوى الدولية سيسهم في تعزيز اقتصاد المنطقة، وستكون له تأثيراته المباشرة على تركيا[١].

٧. إسرائيل

- قال بنيامين نتنياهو: عندما تكون مستعداً لإبرام صفقة مهما كانت الكلفة، فإن هذه هي النتيجة، ومن التقارير الأولى التي تصل من الممكن فعلًا استنتاج أن هذا الاتفاق خطأ تاريخي للعالم. وأضاف نتنياهو أن الاتفاق سيسمح لإيران بمواصلة نهج العدوان والإرهاب في المنطقة[٢].
- واتهمت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حاطوفيلي القوى الغربية بالاستسلام لإيران، وكتبت على موقع التواصل الاجتماعي تويتر تقول "هذا الاتفاق استسلام تاريخي من الغرب لمحور الشر وعلى رأسه إيران. ستعمل إسرائيل بكل وسيلة ممكنة لوقف تصديق الاتفاق"[٣].

---

https://arabic.rt.com/news/788566-%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[١] موقع سي إن إن بالعربية، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://arabic.cnn.com/world/2015/07/15/wd-150715-world-leaders-react

[٢] موقع سي إن إن بالعربية، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://arabic.cnn.com/world/2015/07/15/wd-150715-world-leaders-react

[٣] موقع الجزيرة نت، ١٤/ ٧/ ٢٠١٥ في:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/7/14/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9

- وصعد وزير الأمن موشيه يعلون لهجته في انتقاد الاتفاق، وقال للإذاعة العامة إنه انتصار لإيران التي دخلت المفاوضات بالتظاهر بالضعف، لكنها خرجت الطرف الأقوى بطريق "الكذب والغش"[١].

٨. الدول العربية[٢]

- السعودية

- ذكرت وكالة الأنباء السعودية في وقت مبكر اليوم أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز قال للرئيس الأمريكي في اتصال هاتفي إنه يأمل في التوصل لاتفاق نهائي مع إيران يعزز الأمن في المنطقة والعالم.
- وصرح مصدر مسؤول بأن على إيران في ظل هذه الاتفاقية "أن تستغل مواردها في خدمة تنميتها الداخلية وتحسين أوضاع الشعب الإيراني عوضاً عن استخدامها في إثارة الاضطرابات والقلاقل في المنطقة، الأمر الذي سيواجه بردود فعل حازمة من دول المنطقة."وقال المسؤول- الذي لم تشر وكالة الأنباء السعودية الرسمية لهويته- إن المملكة ظلت دوماً مع اتفاق "يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال، ويشتمل في الوقت

%8A-
%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-
%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9
%8A

[١] موقع الجزيرة نت، ١٥/ ٧/ ٢٠١٥ في:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/15/%D8%AA%D8%B1%D8%AD%
D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-
%D8%AD%D8%B0%D9%90%D8%B1-
%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-
%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

[٢] المرجع السابق.

ذاته على آلية تفتيش محددة وصارمة ودائمة لكل المواقع، بما فيها المواقع العسكرية، مع وجود آلية لإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال في حالة انتهاك إيران للاتفاق."

- **الإمارات**

- وفي أول رد فعل من دول الخليج، بعث الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات ببرقية تهنئة إلى نظيره الإيراني حسن روحاني. وقال آل نهيان في البرقية، إن الاتفاق يمكن أن يفتح "صفحة جديدة" لمنطقة الخليج، حسبما قالت وكالة الأنباء الإماراتية.

- **قطر**

- ورحبت الخارجية القطرية بالاتفاق ووصفته في بيان بالخطوة الهامة، مؤكدة حرص دولة قطر على حماية السلام والاستقرار، كما أعربت عن أملها أن يسهم هذا الاتفاق في تعزيزهما في المنطقة.

- **الكويت**

- من جانبه، بعث أمير الكويت برقيات تهنئة إلى الرئيس روحاني والمرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي وزعماء القوى العالمية الست (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وألمانيا) هنأهم فيها "بالاتفاق التاريخي" معرباً عن أمله في أن يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها وتوجيه كافة الطاقات والإمكانيات والجهود لتنمية دول المنطقة ونهضتها.

- **البحرين**

- وفي المنامة، بعث ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة برقية إلى الرئيس روحاني رحب فيها بالاتفاق المبرم، وعبر عن أمله في أن يسهم في ترسيخ دعائم الأمن وتثبيت ركائز الاستقرار بالمنطقة وتحسين وتطوير العلاقات بين دولها.

- **عُمان**

- وكانت سلطنة عُمان أول دولة خليجية ترحب بالاتفاق النووي. وقالت في بيان صادر عن خارجيتها إنها تبارك "هذا الاتفاق التاريخي" وتأمل أن يؤدي إلى مزيد من الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً، وأن يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات بين دول العالم يسودها التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل.

- **العراق**

- أعرب رئيس الوزراء حيدر العبادي عن تفاؤله إزاء إبرام الاتفاق مشيراً إلى أنه "سيجنب المنطقة ويلات وكوارث الحروب."
- وقال وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، إن التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني وتنفيذه أمر ضروري لجلب الاستقرار في المنطقة. وتوقعت جمعية المصدرين الأتراك أن يسهم الاتفاق في مضاعفة حجم التجارة بين تركيا وإيران لتصل إلى ٣٥ مليار دولار بحلول نهاية العام المقبل.

- **سوريا**

- وكانت سوريا أول دولة عربية تبادر إلى الترحيب بالاتفاق، إذ هنأ الرئيس السوري بشار الأسد القيادة الإيرانية على التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني.
- ووصف الأسد، في رسالة إلى مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي، الاتفاق بأنه "نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة والعالم واعتراف من دول العالم بسلمية البرنامج النووي الإيراني".
- وقال الأسد في رسالة أخرى وجهها إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني "إن الأيام القادمة ستشهد زخما في الدور البناء الذي لعبته إيران لدعم حقوق الشعوب".

- **السلطة الفلسطينية**

- رحبت السلطة الفلسطينية على لسان كبير مفاوضيها صائب عريقات بالاتفاق، معربة عن الأمل في أن يكون فاتحة للأمن والاستقرار في المنطقة وممهداً لجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- **لبنان**

- في بيروت، أعرب رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام عن أمله في أن يساهم الاتفاق في خفض التوترات وإشاعة السلام في منطقة الشرق الأوسط.

- **مصر**

- وفي القاهرة، أعرب وزير الخارجية المصري سامح شكري عن أمله في أن يعفي الاتفاق المنطقة من مخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

- **الأردن**

- وأعربت مندوبة الأردن لدى مجلس الأمن دينا قعوار عن أملها في أن يؤديَ الاتفاق إلى "انفراجة" في الشرق الأوسط.

الملف البيبلوغرافي

ظاهرة تنظيم الدولة

"داعش"

- المراجع العربية والانجليزية
- مراجعة كتاب
- أحدث الإصدارات

بيبلوغرافيا

ظاهرة تنظيم الدولة (داعش)*

أولًا: المراجع العربية

١.الكتب

١. أبو هنية، حسن؛ وأبو رمان، ومحمد. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمان: مؤسسة فريدرش إيبرت، ٢٠١٥.

٢. شندب، مازن. **داعش: دراسة أكاديمية وصفية تحليلية حول ماهية داعش، نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤.

٣. عبد الحسين، ياسر. **الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.

٤. عطوان، عبد الباري. **الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل**. بيروت: دار الساقي، ٢٠١٤.

٥. علوش، محمد. **داعش وأخواتها: من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٤.

٦. كوكبرين، باتريك. **داعش: عودة الجهاديين**. بريوت: دار الساقي، ٢٠١٤.

٢. الدوريات

١. أبو رمان، محمد. "السلفية الجهادية: داعش والنصرة من إدارة التوحش إلى فقه الدماء". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠١ شتاء ٢٠١٥. ص ٥٨- ٦٨.

* إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

٢. باكير، علي حسين. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي". **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ١١٧ – ١١٢.

٣. بكر، علي. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: التيارات الإسلامية والتحالف الدولي: الموقف والتداعيات". **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ١٢٤ – ١١٨.

٤. بلقزيز، عبد الإله. "نكبة العراق: الاحتلال، المذهبية، "داعش"". **المستقبل العربي،** العدد ٤٢٧ ،ايلول/ سبتمبر ٢٠١٤. ص ١١٦ – ١١٨.

٥. بيبرس، سامية. "تنظيم "داعش" ومخاطر تهديده للأمن القومي العربي". **شؤون عربية،** العدد ١٥٩ خريف ٢٠١٤. ص ١٤٨ – ١٩٩.

٦. الجورشي، صلاح الدين. "فشل العلمانيون والإسلاميون.. فصعدت داعش وشقيقاتها". **شؤون عربية،** العدد ١٥٩، خريف ٢٠١٤ .ص ٣٠ – ٣٩.

٧. حبيب، كمال. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب". **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ١٠١ – ٩٨

٨. دياب، أحمد. "المواقف العربية والإقليمية من أزمة العراق بعد صعود "داعش"". **شؤون عربية،** العدد ١٥٩، ٢٠١٤. ٥٠ – ٦٤ ص.

٩. سالم، محمد أنيس. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: الدول العربية في مواجهة خطر "داعش"". **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ١٠٧ – ١٠٢.

١٠.عبد الفتاح، بشري. "الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة "داعش"". شؤون عربية، العدد ١٥٩، خريف ٢٠١٤. ص ٦٥ ٧٨.

١١.عبد الناصر، وليد محمود. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب". السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ١١١ - ١٠٨.

١٢.عتريسي، طلال. ""دولة داعش" وفشل استعادة "الإسلام السني"". شؤون عربية، العدد ١٥٩، خريف ٢٠١٤. ص ١٨- ٢٩.

١٣.علوي، مصطفى. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: الحرب على "داعش": تفاعلات إقليمية ودولية". السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ٩٧ - ٩٢.

١٤.مرسي، مصطفى عبد العزيز. "هل يغري صعود "داعش" وروافده التوازنات والمعادلات الدولية والإقليمية في المنطقة؟". شؤون عربية، العدد ١٥٩، خريف ٢٠١٤. ص ١٠٢- ١١٥.

١٥.المشاط، عبد المنعم. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: التحالف الدولي: الأهداف والتناقضات". السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/يناير٢٠١٥. ص ٨٥ – ٨٢.

١٦.نافعة، حسن. "تناقضات حرب "داعش".. قضايا التحالف الدولي ومعضلاته: مأزق الحرب الأمريكية: بين الضرورة والاختيار". **السياسة الدولية،** السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ٩١ - ٨٦.

٣. التقارير

١. "استطلاع الرأي العام العربي حول التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٣/ ١١/ ٢٠١٤: http://www.dohainstitute.org/release/c7b31368-5180-4a6c-88fd-b92c8a780b58

٢. "التنسيق العسكري الأميركي – الإيراني ضد "داعش": خطوة نحو التحالف!". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧/ ١٢/ ٢٠١٤:

http://www.dohainstitute.org/release/3291b577-435f-4301-b7b4-885e22524439

٣. "انطلاق المواجهة مع "داعش" على أبواب جنيف". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩/ ٠١/ ٢٠١٤: http://www.dohainstitute.org/release/cdbee336-5cce-40e7-a5d3-c9e780c6c67e

٤. "أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥/ ٠٦/ ٢٠١٤: http://www.dohainstitute.org/release/7c469442-096c-4a5b-9fab-1285387aea17

٥. "فشل الإستراتيجية الأميركية في التصدي لـ"داعش": الأسباب والتداعيات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٠١/ ٠٦/ ٢٠١٥: http://www.dohainstitute.org/release/a5c2b613-c939-4cfd-b2ac-49668965d688

٦. أبو المعالي، محمد محمود. "التنافس بين "الدولة الإسلامية" و"القاعدة" يشعل الصحراء الكبرى". مركز الجزيرة للدراسات، ٠١/ ٠٧/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015719115535 8221.htm

٧. أبو رمان، محمد. "اليوم التالي: مستقبل الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤: http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411239652 99412.htm

٨. أبو هنية، حسن. "البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية"". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢/ ٠٢/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411236381 6513973.htm

٩. أبو هنية، حسن. "هل يشكّل تنظيم "داعش" خطرًا على الأردن؟". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧/ ٠٩/ ٢٠١٤: http://www.dohainstitute.org/release/98109fa6-b7ce-4da2-8c0f-2f1c9f2b878c

١٠. الأمين، حازم. "عن "داعش" ومجتمعاتها: اللعب خارج السوسيولوجيا". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤:
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411237135 4675632.htm

١١. باكير، علي حسين. "موقف الصين من تنظيم الدولة: ترقب وتوظيف". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٤:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014102372707 55204.htm

١٢. بدوي، تامر. "التأثيرات المحتملة لتنظيم الدولة على المجال الأوراسي: الأبعاد والتداعيات الإقليمية". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤:
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411238447 902657.htm

١٣. حسن، حارث. "تنظيم الدولة بالعراق: تغلغل في شروخات النظام السياسي". مركز الجزيرة للدراسات، ٠٧/ ٠٦/ ٢٠١٥:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/2015671046116 52907.htm

١٤. الخطيب، معتز. ""تنظيم الدولة الإسلامية": البنية الفكرية وتعقيدات الواقع". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤:
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411235552 3312655.htm

١٥. الراجي، محمد. "أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية". مركز الجزيرة للدراسات، ٠٢/ ٠٣/ ٢٠١٥:
http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/03/20153285 41077152.htm

١٦. الرنتيسي، محمود سمير. "التحالف ضد "تنظيم الدولة": معطيات وشروط تركيا". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٤:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014102095528 342358.htm

١٧.زيدان، أحمد موفق. "ما هو مستقبل تنظيم الدولة في أفغانستان وباكستان؟". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨/ ٠١/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/2015128101426344994.htm

١٨.شقير، شفيق. "الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤: http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/2014112361054982947.htm

١٩.عاشور، عمر. "تنظيم "ولاية سيناء": الصعود العسكري والآثار السياسية". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩/ ٠٧/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015729746236 35503.htm

٢٠.عبد الباقي، مصباح. "تنظيم الدولة في خراسان: النشأة في أفغانستان والمآل". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ٠٨/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/2015823745115 6950.htm

٢١.عثمان، طارق. "مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت". مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤: http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/2014112388191725981.htm

٢٢.عيد، محمد بدري. ""داعش" وأمن الخليج: من تهديد محتمل إلى خطر داهم". مركز الجزيرة للدراسات، ٠٨/ ٠٧/ ٢٠١٥: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015781134125 85748.htm

٢٣.قبلان، مروان. "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥/ ٠٢/ ٢٠١٥: http://www.dohainstitute.org/release/e6be405e-2840-405f-b3f0-99c7332e3226

٢٤.قجو، سيروان. "مستقبل الأكراد في ظل صعود تنظيم الدولة الإسلامية". مركز الجزيرة للدراسات، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٥:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101510132 1937850.htm

٢٥.القصير، كمال. "تنظيم الدولة بليبيا: تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية". مركز الجزيرة للدراسات، ١١/ ٠٦/ ٢٠١٥:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/2015611843515 64740.htm

٢٦.الكيلاني، شمس الدين. "هل يعوِّم داعش الأسد؟ رهانات ومخاطر". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١/ ٠٩/ ٢٠١٤:
http://www.dohainstitute.org/release/145c9c6c-51c3-436c-9a88-3a0ca5a18e19

٢٧.الهاشمي، هشام."تنظيم الدولة (داعش) بين احتمالية البقاء والتفكك". مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/ ٠٨/ ٢٠١٥:
http://studies.aljazeera.net/issues/2015/08/20158108585368 4278.htm

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Ardolino, Bill: Fallujah Awakens: Marines, Sheikhs, and the Battle against al Qaeda. Annapolis: Naval Institute Press, 2013.
- Atwan, Abdel Bari: Islamic State: The Digital Caliphate. London: Saqi Books, 2015.
- Basinsky, Kathryn; Brandon, James (Eds.): Al-Qaeda and its Heirs: Select Conference Papers from the Eighth Annual Terrorism Conference, December 9, 2014. Washington, DC: The Jamestown Foundation, 2015.

- Byman, Daniel: Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement: What Everyone Needs to Know. Oxford: Oxford University Press, 2015.
- Cockburn, Patrick: The Jihadis Return: ISIS and the New Sunni Uprising. OR Books, LLC, 2014.
- Cockburn, Patrick: The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution. London: Verso, 2015.
- Dawn, Mark: ISIS: And Its Hostages Isil/Islamic State/Daesh. Conceptual Kings, 2015.
- Dhiman, S. C.: Islamic State of Iraq and Syria (ISIS): Reconciliation, Democracy and Terror. Delhi: Neha Publishers & Distributors. 2015.
- Filiu, Jean-Pierre: From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy. Oxford: Oxford University Press, 2015.
- Freeman, Liam (Ed.): The Islamic State and ISIS Crisis: An Examination. (The Middle East in Turmoil). New York: Nova Science Publishers, 2015.
- Glint, Michael: Can a War with Isis Be Won? Isil/Islamic State/Daesh. Conceptual Kings, 2014.
- Green, Daniel R.; Mullen, William F., III: Fallujah Redux: The Anbar Awakening and the Struggle with Al-Qaeda. Annapolis: Naval Institute Press, 2014.
- Hall, Benjamin: Inside ISIS: The Brutal Rise of a Terrorist Army. New York: Center Street, 2015.
- Kazimi, Nibras: Syria through Jihadist Eyes: A Perfect Enemy. Stanford: Hoover Institution Press, 2010.
- Kh'an, A.: Isis (Isil) and World-Wide Caliphate Agenda: (Origin and Brief History of Caliphate, Moslem Terrorism and Islam). CreateSpace Independent Publishing Platform, 2014.

- Lister, Charles: The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency. London: Hurst, (in press).
- Lister, Charles R.: The Islamic State: A Brief Introduction. Washington, DC: The Brookings Institution Press, 2015.
- Lister, Charles R.: The Islamic State: An Introduction. India: HarperCollins Publishers, 2015.
- McCants, William: The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State. New York: Palgrave Macmillan, (in press).
- Nance, Malcolm W.: The Terrorists of Iraq: Inside the Strategy and Tactics of the Iraq Insurgency 2003- 2014. Boca Raton: CRC Press, 2015.
- Napoleoni, Loretta: The Islamist Phoenix: The Islamic State and the Redrawing of the Middle East. New York: Seven Stories Press, 2014.
- Rajan, V. G. Julie: Al Qaeda's Global Crisis: The Islamic State, takfir, and the Genocide of Muslims. (Contemporary Terrorism Studies). Abingdon: Routledge, 2015.
- Rasheed, Adil: ISIS: Race to Armageddon. Delhi: Vij Books India Pvt Ltd, 2015.
- Sekulow, Jay: Rise of ISIS: A Threat We Can't Ignore. Tennessee: Howard Books, 2014.
- Spark, Joseph: Atrocities Committed By ISIS in Syria & Iraq: ISIL/Islamic State/Daesh. Conceptual Kings, 2014.
- Stern, Jessica; Berger, J. M.: ISIS: The State of Terro. 2015.
- York, Richard: Know Thy Enemy: Islamic State of Iraq and the Levant. Lula.com, 2015.

2. Articles

- Abbadi, Salim: Jordan in the Shadow of ISIS. Counter Terrorist Trends and Analysis, 7/2 (2015).

- al-Tamimi, Aymenn Jawad: The Islamic State of Iraq and Al-Sham. Middle East Review of International Affairs, 17/3 (2013).
- al-Tamimi, Aymenn Jawad: Sunni Opposition to the Islamic State. Middle East Review of International Affairs, 18/3 (2014).
- al-Tamimi, Aymenn Jawad: Enemy of my Enemy: Re-Evaluating the Islamic State's Relationship with the Ba'athist JRTN. IHS Jane's Terrorism and Insurgency Monitor (2015).
- Alvi, Hayat: The Diffusion of Intra-Islamic Violence and Terrorism: The Impact of the Proliferation of Salafi/Wahhabi Ideologies. Middle East Review of International Affairs, 18/2, 38-50 (2014).
- Bahney, Benjamin W. et al.: Insurgent Compensation: Evidence from Iraq. American Economic Review, 103/3 (2013).
- Berger, J. M.: The Islamic State vs. al Qaeda: Who's Winning the War to become the Jihadi Superpower? Foreign Policy (2014).
- Berger, J. M.: Barack Obama still Misunderestimates ISIL. POLITICO Magazine (2015).
- Berman, Eli et al.: Do Working Men Rebel? Insurgency and Unemployment in Afghanistan, Iraq, and the Philippines. Journal of Conflict Resolution, 55/4 (2011).
- Berman, Eli; Shapiro, Jacob N.; Felter, Joseph H.: Can Hearts and Minds Be Bought? The Economics of Counterinsurgency in Iraq. Journal of Political Economy, 119/4 (2011).
- Biddle, Stephen; Friedman, Jeffrey A.; Shapiro, Jacob N.: Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007? International Security, 37/1 (2012).

- Byman, Daniel, "Terrorism After the Revolutions: How Secular Uprisings Could Help (or Hurt) Jihadists." Foreign Affairs, no. 3 (2011).
- Condra, Luke N.; Shapiro, Jacob N.: Who Takes the Blame? The Strategic Effects of Collateral Damage. American Journal of Political Science, 56/1 (2012).
- Dechesne, Mark; De Roon, Charlotte: Coming Home: Deradicalization for Returning Syria Jihadis. JEX, 3/2013 (2013).
- El Kurd, Dana: The Jordanian Military: A Key Regional Ally. Parameters, 44/3 (2014).
- Esfandiary, Dina; Tabatabai, Ariane: Iran's ISIS Policy. International Affairs, 91/1 (2015).
- Fisher, Ali; Prucha, Nico: The Call-up: The Roots of a Resilient and Persistent Jihadist Presence on Twitter. CTX, 4/3 (2014).
- Gunter, Michael M.: Iraq, Syria, ISIS and the Kurds: Geostrategic Concerns for the U.S. and Turkey. Middle East Policy, 22/1 (2015).
- Harrison, Ross: Towards a Regional Strategy contra ISIS. Parameters, 44/3 (2014).
- Hashim, Ahmed S.: The Islamic State: From al-Qaeda Affiliate to Caliphate. Middle East Policy, 21/4 (2014).
- Hegghammer, Thomas: Global Jihadism after the Iraq War. Middle East Journal, 60/1 (2006).
- Hegghammer, Thomas: Syria's Foreign Fighters. Foreign Policy (2013).
- Jaspal, Rusi. "Representing the Arab Spring in the Iranian press: Islamic awakening or foreign-sponsored terror?" Politics, Groups, and Identities (2014).

- Kainikara, Sanu: The Articulated Strategy to Fight the Islamic State: Is it Self-Defeating? Strategic Analysis, 39/1 (2015).
- Kan, Paul Rexton: Defeating the Islamic State: A Financial-Military Strategy. Parameters, 44/4 (2014).
- Krech, Hans: Al Qaeda in the Levant and the Civil War in Syria. Orient, 53/3 (2012).
- Lawson, Fred H.: Syria's Mutating Civil War and its Impact on Turkey, Iraq and Iran. International Affairs, 90/6 (2014).
- Lin, Christina: ISIS Caliphate Meets China's Silk Road Economic Belt. Middle East Review of International Affairs, 18/4 (2014).
- Malik, Shiv et al.: How ISIS Crippled al-Qaida: The Inside Story of the Coup that has Brought the World's most Feared Terrorist Network to the Brink of Collapse. The Guardian. (The Long Read) (2015).
- March, Andrew F.; Revkin, Mara: Caliphate of Law: ISIS' Ground Rules. Foreign Affairs (2015).
- Penney, Matthew T.: The Anbar Awakening in Context ... and Why it Is so Hard to Replicate. Military Review, 3-4/2015 (2015).
- Rosiny, Stephan: The Rise and Demise of the IS Caliphate. Middle East Policy, 22(2) (2015).
- Satti, Mohamed: Framing the Islamic State on Al Jazeera English and the BBC Websites. Journal of Arab & Muslim Media Research, 8/1 (2015).
- Scheibel, Joseph: Opportunities in Crisis: Iraq's Steps toward Inclusion. Middle East Policy, 21/3 (2014).
- Sorenson, David S.: Priming Strategic Communications: Countering the Appeal of ISIS. Parameters, 44/3 (2014).

- Stansfield, Gareth: The Islamic State, the Kurdistan Region and the Future of Iraq: Assessing UK Policy Options. International Affairs, 90/6 (2014).
- Tabler, Andrew J.: Securing al-Sham: Syria and the Violence in Iraq. Foreign Affairs (2014).
- Terrill, W. Andrew: Understanding the Strengths and Vulnerabilities of ISIS. Parameters, 44/3 (2014).
- Terrill, W. Andrew: Iran's Strategy for Saving Asad. The Middle East Journal, 69/2 (2015).
- Weinberg, Leonard: The Islamic State and American National Security. Democracy and Security, 10/4 (2014).
- Zelin, Aaron Y.: ISIS Is Dead, Long Live the Islamic State: Will the Declaration of a New Caliphate Unite the World's Jihadists – or Tear them Apart? Foreign Policy (2014).

مراجعة كتاب

باتريك كوكبيرن، صعود تنظيم الدولة: تنظيم الدولة والثورة السنية، فيرسو، لندن ونيويورك، ٢٠١٥[1]

Patrick Cockburn, The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution, Verso, London-New York, 2015.

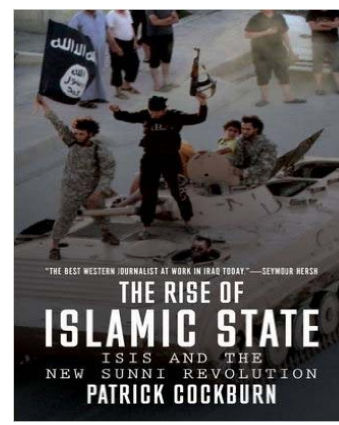

نقع الآن زمانياً في الأيام الأولى من ذلك الفصل الجديد من فصول "الإسلام الجهادي"، حيث شكل كل من موت "أسامة بن لادن" في مايو/أيار ٢٠١١، واندلاع الثورات في أغلب الدول العربية، شكلا نقطة النهاية لسلسلة الأحداث التي بدأت مع هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تلك السلسلة التي بلغت ذروة عنفها في عام ٢٠٠٥ ثم بدأت بالتراجع تدريجياً حتى نهاية العقد عندما وجدت المجموعات الجهادية بأن مساحتها الجغرافية والأيديولوجية قد تقلصت بشكلٍ كبير.

ولكن يبدو أننا الآن أمام فصل جديدٍ من الصعود، حيث المساحات الشاسعة من الصحراء والعشرات من البلدات ترزح تحت سلطة متشددة في الشرق الأوسط، نحن أمام تدفق جديد للطاقة من خلال عدد ضخم من الشبكات المترابطة والمتداخلة والتي تشكل تلك الحركة "الجهادية العالمية" ككل.

يمكننا في حقيقة الأمر تحديد أربعة فئات من المجموعات الجهادية الناشطة حالياً، فهنالك مجموعتان رئيسيتان تقاتلان من أجل التفوق والسيطرة: "القاعدة" المخضرمة، والقادمون الجدد: "الدولة الإسلامية" أو "داعش". وهنالك عدد من المنظمات

[1] http://www.theguardian.com/books/2015/feb/09/rise-of-islamic-state-patrick-cockburn-review-isis-new-sunni-revolution

الأخرى المختلفة التابعة للتنظيم القديم والموالية للحديث، بعضهم يزداد قوةً وآخرون يضعفون، ولكنهم جميعاً يُظهرون قدراً كبيراً من العناد. هنالك مجموعات أخرى تتمتع بقدر أكبر من الحرية مع وجود تعاون وتنسيق مع التنظيمات الأخرى، مثل بوكو حرام في نيجيريا. هنالك أيضاً "الإرهابيون" الذي يعملون لحسابهم الخاص، الأفراد الذين يقومون بخلق شبكاتهم الخاصة والذين تزداد مسؤوليتهم تدريجياً عن "الإرهاب" الذي نشاهده. هذه الصورة محبطة إلى حد بعيد، هذا أقل ما يمكن قوله.

قدرة الجهاديين المتطرفين العالية على التسبب بالأذى تأتي من روابط التواصل والتفاعل بين المجموعات والخلايا، وبالأخص بين هذه الفئات الأربعة. فالرجال الثلاثة الذين قاموا بهجمات باريس مطلع العام مثلاً، أحدهم هاجم سوبرماركت يهودي وقتل أربعة، أما الآخران فأطلقا النار على ١٢ شخصاً من بينهم ١٠ من مُحرِّري مجلة "تشارلي إيبدو" الساخرة. أما الهجوم الأول منعزلاً، كان ليبدو حادثاً بسيطاً على فداحته، وكان ليبعث إشارات حول تزايد العداء للسامية في أوروبا. ولكن الحادث الآخر شكل أهمية عالمية، حاثاً عدداً هائلاً من التعليقات وجاذباً انتباه الإعلام وقادة الدول وكاشفاً من خلال هدفه الذي اختِير بعناية عن استقطاب شديد بين كثيرين في الغرب من جهة، والكثيرين في العالم الإسلامي من جهةٍ أخرى. وقد كانت خلفيات هجمات إيبدو ترجع إلى زيارة أحد المهاجمين إلى اليمن وتواصله مع أحد أتباع "القاعدة" هناك.

في كتابه الاستقصائي المهم يركز باتريك كوكبيرن على دور الصراع في كل من سوريا والعراق في صياغة هذا المشهد الجهادي الجديد. وكمراسل للإندبندنت تمكن كوكبيرن من بناء سمعة مستحقة، حيث هو منغمس في عمله على الأرض كصحفي وفي التفكير والاطلاع لسنوات، وقد تحصل في الآونة الأخيرة على جائزة صحفية لسبقه الكبير في إلقاء الضوء على تنظيم الدولة. ومن بين العديد من الكتب المنشورة حول الصراع الحالي بشأن إعادة تشكيل الشرق الأوسط، فإن عدداً قليلاً جداً منها يمتلك المعلومات والمنظور كما في "صعود الدولة الإسلامية" لباتريك كوكبيرن.

تعود جذور كذبة "الدولة الإسلامية" إلى موجة النشاط الإسلامي العنيف في الشرق الأوسط في ثمانينات القرن الماضي وتأثيرات حرب السوفييت في أفغانستان، والتي جلبت شاباً أردنياً، يدعى أبو مصعب الزرقاوي، إلى أفغانستان في عام ١٩٨٩. كان قد تأخر الزرقاوي عن المشاركة في الحرب، إلا أنه عاد إلى بلاده ليقوم بالتخطيط لهجمات هناك. سُجِن الزرقاوي ثم أفرج عنه بعد مدة ليعود إلى أفغانستان ليشكل مجموعته الخاصة "التوحيد والجهاد"، وجاءت فرصته الحقيقية مع الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في ٢٠٠٣ والأحداث التي ترتبت على الغزو. أنشأ الزرقاوي من نفسه زعيماً للهامش الأكثر وحشية من الثوار حتى قُتِل في عام ٢٠٠٦ بعد أن تحقق اشتعال الحرب الطائفية العراقية التي ساهم وعمل على إشعالها. وإن كانت "الدولة الإسلامية في العراق"، كما دعت المجموعة نفسها، قد عانت من ضغطٍ كبير من قبل الولايات المتحدة على مدى السنوات الأربعة التالية، إلا أنها تمكنت من إعادة تجميع قواتها الأجنبية مرة أخرى، وتحت قيادة قائدها الجديد "أبو بكر البغدادي" أعلنت الدولة الإسلامية في العراق انطلاق حملاتها الجديدة.

قدمت ثورة ٢٠١١ في سوريا، والتفكك السريع الذي نقل البلاد إلى حرب أهلية، قدمت فرصة جديدة، وبالعمل مع تنظيم القاعدة المركزي، تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق من إنشاء تنظيم مسلح في الدولة الجارة. ومع ذلك، فلم تكن خطوط القيادة واضحة أبداً، حيث اعتقد البغدادي بأن المنظمة الجديدة تقع تحت سلطته، بينما لم يسلم بذلك قادة ذلك التنظيم الجديد، وإلى جانبهم قادة تنظيم القاعدة المركزي كذلك، الأمر الذي ولَّد انقساماً حاداً، حيث أرسل البغدادي قوات للسيطرة على أجزاء كبيرة من شرق سوريا، الأمر الذي شجع عليه وتزامن معه انبعاث الانتفاضة السنية في العراق ضد الحكومة الشوفينية الشيعية في بغداد، حتى لاحت للبغدادي قبل صيف العام الماضي الفرصة لتحقيق تقدم كبير، حيث أطلق هجوماً ناجحاً على الموصل، المدينة العراقية الكبيرة والمضطربة، ثم أعلن نفسه الخليفة، الحاكم الزمني والروحي لمسلمي العالم.

إن كان أشخاص مثل كوكبيرن قد تمكنوا من فهم ما يحدث، فكيف لم يتمكن مسؤولو الأمن الغربيون والمحللون والمحررون من ذلك؟ ربما لأن صانعي القرار الغربيون كان اهتمامهم محدوداً بالوضع في سوريا ومبنياً على التمني ومليئاً بالتناقض، كما في التعامل مع السلام "المفترض" في العراق لعدة سنوات، كما يصف "صعود الدولة الإسلامية". ومن بين عديد الأخطاء التي يقول كوكبيرن إن الثوار وداعموهم الخارجيون يتحملون مسؤوليتها معاً منذ ٢٠١١، فإن الإيمان بأن الرئيس الأسد كان ليهزم بسرعة كان أشد تلك الأخطاء خطورةً. ففي أواخر ٢٠١٢ كانت الحكومات الأجنبية والصحفيون يتراهنون على توقع المكان الذي سيختاره الأسد منفىً له، بينما هو في ذلك الوقت لم يكن قد خسر أيّاً من المدن الرئيسية في المحافظات السورية الـ١٤ سوى واحدة هي الرقة، وذلك لصالح "الدولة الإسلامية"! أما بالنسبة للعراق، فلا أحد يريد أن يصدق إلى أي مدى من السوء تسير الأمور هناك، ومع العدد المحدود من الصحفيين على الأرض، كانت الشائعات على الإنترنت وتصريحات الساسة أصحاب المصالح المصادر الوحيدة للمعلومات.

يصف كوكبيرن الحرب الأهلية في سوريا بأنها "نسخة الشرق الأوسط من حرب الـ٣٠ عاماً في ألمانيا في القرن السابع عشر. جميع الأطراف تبالغ في إبراز حجم قوتها وتتصور بأن نجاحاً مؤقتاً على أرض المعركة سيفتح الطريق إلى النصر التام"، كما ويشير كوكبيرن إلى "سياسات الفظائع الأخيرة"، وهي نتائج ربما تقع مسؤوليتها على عاتق الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية وإيران، كما يقول، وجميعهم لديهم مصالح وأهداف مختلفة.

إن أحد أهم الموضوعات الرئيسية التي يركز عليها كتاب كوكبيرن دور مختلف الدول في القصة المروعة بأكملها، فعادة ما يتم وصف جماعات إسلامية متشددة بأنها جهات فاعلة غير حكومية، ولكن، وكما أظهر صعود الدولة الإسلامية، فإن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ يبدو أن الجميع متورط في هذه المعركة وإن كان بأشكال مختلفة، هذه المعركة التي أسفرت عن مقتل ٢٠٠,٠٠٠ شخص، ولا يمتلك أحد فكرة واقعية لكيفية وضع حد لها.

أحدث الإصدارات

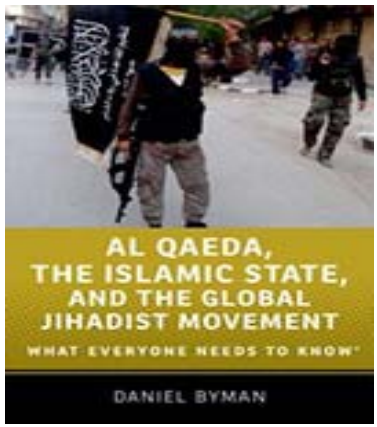

Byman, Daniel: Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement: What Everyone Needs to Know. Oxford: Oxford University Press, 2015.

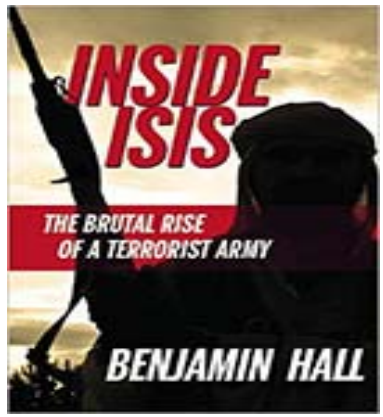

Hall, Benjamin: Inside ISIS: The Brutal Rise of a Terrorist Army. New York: Center Street, 2015.

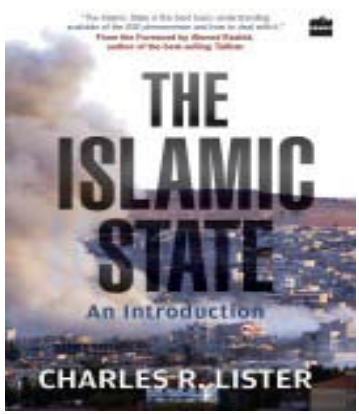

Lister, Charles R.: The Islamic State: An Introduction. India: HarperCollins Publishers,

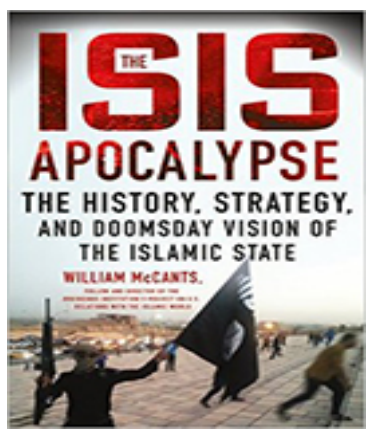

McCants, William: The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State. New York:

2015.

Palgrave Macmillan, (in press).

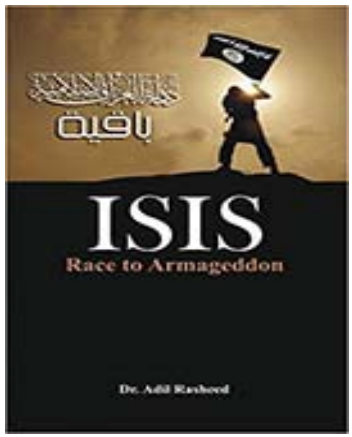

Rasheed, Adil: ISIS: Race to Armageddon. Delhi: Vij Books India Pvt Ltd, 2015.

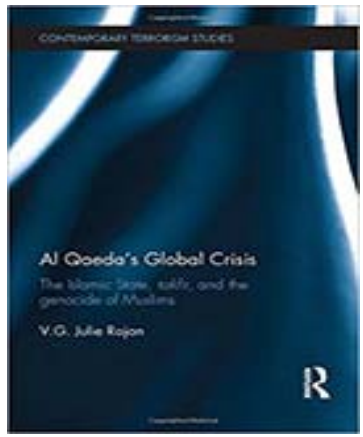

Rajan, V. G. Julie: Al Qaeda's Global Crisis: The Islamic State, takfir, and the Genocide of Muslims. (Contemporary Terrorism Studies). Abingdon: Routledge, 2015.

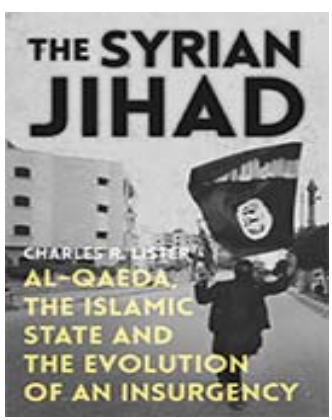

Lister, Charles: The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency. London: Hurst,

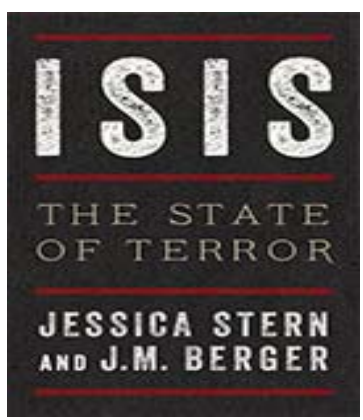

Stern, Jessica; Berger, J. M.: ISIS: The State of Terror. 2015.

(in press).

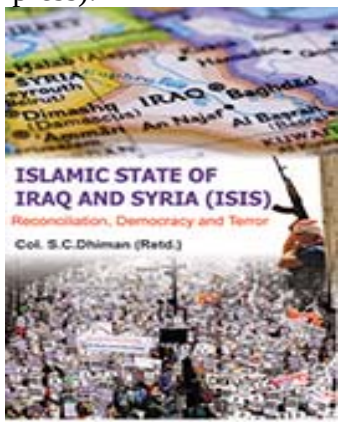

Dhiman, S. C.: Islamic State of Iraq and Syria (ISIS): Reconciliation, Democracy and Terror. Delhi: Neha Publishers & Distributors. 2015.

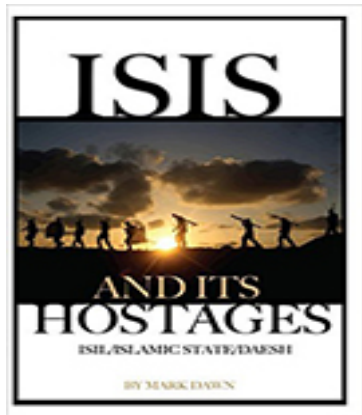

Dawn, Mark: ISIS: And Its Hostages ISIL/Islamic State/Daesh. Conceptual Kings, 2015.

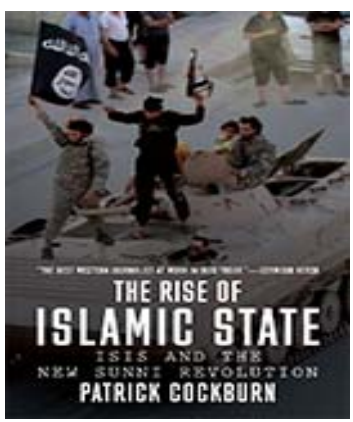

Cockburn, Patrick: The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution. London: Verso, 2015.

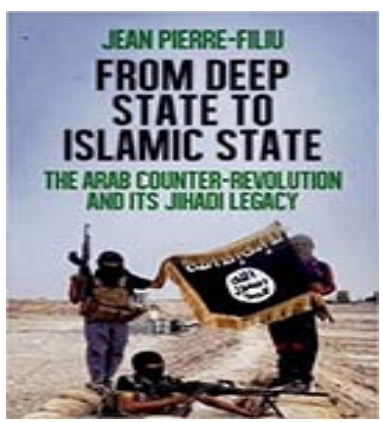

Filiu, Jean-Pierre: From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and its Jihadi Legacy. Oxford: Oxford University Press, 2015.

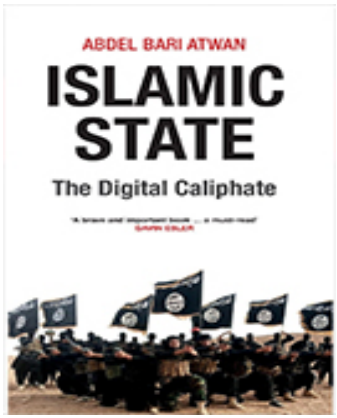

Atwan, Abdel Bari: Islamic State: The Digital Caliphate. London: Saqi Books, 2015.

حسن أبو هنية، ومحمد أبو رمان. تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية. عمان: مؤسسة فريدرش إيبرت، ٢٠١٥.

عبد الحسين، ياسر. الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.

Iranian Nuclear Agreement Summary

Baker Al Bdour

On July 2015, Iran and the 5+1 Group, including the US, reached an accord on the Iranian nuclear issue after long negotiations. It hampers Tehran's aspirations by extremely restricting the programme through an inspection system and a long-term censorship. In return, Iran shall have the international sanctions lifted. The agreement addresses several questions, such as enriching uranium, reactors working on heavy water, depleted fuel, agreement monitoring and lifting the sanctions. There are also articles on disputes over applying the accord.

The present informative study reviews the main points of the agreement as well as the international, regional and Arab reactions.

Bibliography

The Phenomenons of IS (Daesh)

Mohammad Abed

- *Arabic and English References*
- *Book Review*
- *New Releases in books*

Upon reviewing the articles and annexes, the details show that both parties were competent negotiators in maintaining their gains. Each made many of them and restricted the other in certain fields.

The report also analyzes the content and dimensions of the accord in light of current political realities, discussing the Western and Iranian views. The former believes it hampered Tehran's aspirations by setting the level of enrichment at 3.67% for 15 years, preventing the possession of a nuclear bomb. On the other hand, the latter secured a treatment as any state by the international community. It also saw the uranium enrichment on its soil a major Western concession.

Furthermore, the report discusses the main impacts on regional security as well as political, economic and military fields.

In conclusion, in spite of the advantages of the agreement to Iran, it stopped the uranium enrichment for consecutive 10 years and put it under continuous censorship for over 20 years. Therefore, the Arab countries shall not be feel any serious threat if they follow a strategy of containment and confrontation with the repercussions. An Arab alliance network shall be re-made on the basis of national and regional reconciliations leading to unified attitudes and policies against the Iranian influence, expansion and hegemony. The Gulf Cooperation Council countries, in particular, have to take strong stands in this direction. If a coherent attitude and powerful, straightforward policies are taken, the effect on the Arabs' role and their regional and international weight will be minimized.

start applying such imaginations, along with some modifications according to the developments on the northern front.

Therefore, we have translated everything mentioned by the Israeli Military website about the vision of all the branches of the army. It is a web page for the Israeli military and directly concerned with its affairs. It will be published in MESJ in two parts of the issues 73-74. Part One of the translations addresses 2025 Israeli Military Commanders, 2025 Israeli Military Judiciary, 2025 Combat Tools Compatibility and 2025 Israel's Dealing with Missiles Threats. It is hoped to be useful for Arab decision-makers to set similar visions or introduce modifications to the current ones to cope with emerging challenges.

File Issue: Iranian Nuclear Agreement

Iran Nuclear Deal And its implications

Jawad El Hamad

The agreement between Tehran the international powers over the nuclear file, signed in Vienna on July 14, 2015, constitutes a quantum leap in the Iranian-Western relations, according to the seven signatories. The parties expressed their aspiration for major shifts in the region's security and stability after the treaty.

The step is widely considered to be distinguished and can change the rules of the game with regard to the influence in the region. However, observers argue that Tehran has placed the its nuclear programme under the international will. Therefore, it cannot produce nuclear weapons for at least 25 years to come.

distinguished feature of the country - in a cross-national framework.

2025 Israeli Military Vision

Ahmed Mossad

It seems that the Hebrew State always sets future scenarios for each aspect lived by its people and army. It even imagines what the surrounding states and non-political entities may face and, thus, have a future affecting the future shape of Israel. At least, it attempts to produce responses to "potential dangers."

In this regard, one of the serious studies is a book by Israeli futurist Professor David Passage 2048: Israel after 100 Years of Establishment. It was him in 2008 who predicted the Arab Spring uprisings through the deductive method, listing some potential threats to the Hebrew State from non-political entities.

Along with this approach, the Israeli military institution had no choice but to develop a doctrine, reaching an imagination of how a soldier would look like in 2025. Pictures are set of how the future arms, war systems and general management of the war would be. The leadership networks are being developed and the human resources are qualified. Furthermore, a plan is set to qualify the military judiciary to keep up with the developments faced by the military officers when going into any battle where civilians are targeted.

The vision was made public in February-March, 2015 just before the end of Chief of Staff Benny Gantz' term. He referred to it in a conference held by the Begin-Sadat Center for Middle Eastern Studies in 2013. Jadi Izencot took over to

- calling on these powers to maintain the sovereignty of the people and the land
- initiating the political reform process
- putting an end to the exclusionary policies against any of the components of the society
- building a participatory, democratic system on fair foundations to achieve stability and development and fight corruption
- calling for cross-national dialogue aimed at restoring balance to the Iraqi political scene
- stopping all forms of external negative and exploitative interventions, and giving the chance for the Iraqis to manage their affairs away from the attempts of submission and hegemony, and with full Arab support, and
- calling on the international community and neighbouring countries - especially the Gulf states, Iran and Jordan - to contribute to a peaceful political solution.

Finally, the report underlines the significance of unifying the Arab vision and stand on dealing with the issue in its both serious sectarian and security dimensions. Otherwise, the Arab role will not be decisive in solving the problem or bringing back the course to the actual questions, rather than being engaged in a war against terror as a beginning to solve the issue. The essence of the crisis is that the regime has been excluding the Arab Sunnis since the US occupation in 2003, instead of combining the sectarian variety - a

second (persistence of the status quo) is the most likely for this year (2015). However, if it goes out of the current context, it is more likely to head for further escalation for a number of factors. Among the most significant of these are:

- the absence of a comprehensive political solution
- the inability of each party to end the battle in military terms
- the lack of an international and regional will to put and end to the issue
- the continuous state of sectarian division
- the government's insistence to carry on with its policies and attitudes
- Public Mobilization's continuous violations against the Arab Sunnis
- Iran's persistence in deep intervention in Iraqi affairs, refusing to abandon its expansive theory in the region, and
- Islamic State's growing influence and expansion in new territories.

The following recommendations are made to find a way out the crisis:

- calling on all the Iraqi political powers to abandon sectarianism as well as promote moderation and national partnership among all powers, sects and ethnicities

Reports And Articles

Iraqi Crisis: Where to?

Arab Crisis Team

In this issue of the report, the Arab Crisis Team (ACT) explores Iraq's crisis, with its possible courses. It begins with a vision to approach the dilemma in light of the complications of the scene and its multiple players. It elaborates on the nature of the issue as well as the players' identity and behaviour, referring to regional and international attitudes. It also focuses on the tendencies of the problem development, establishing a picture of the repercussions, possible and most likely scenarios and parties' options. Finally, recommendations are made to the relevant parties at the national and regional levels.

It turns that what has happened in the country is not surprising for many experts for a number of reasons. One of them is the failure of the basics of the political process since the US occupation in 2003. A second is the sectarian quota system, which led to extreme tension between the Sunnis and Shi'a, blessed by Washington. A third is a feeling of marginalization by most of the Arab Sunnis in light of their weak political participation. A fourth is the disagreement between the central government and the Kurdistan Region. A fifth is the dispute between governorates over their borders. A last one is the intervention by neighbouring countries, like Iran.

With reference to the development of the crisis, four possible scenarios are proposed: escalation, persistence of the status quo, decline and a political solution. Until the preparation of the report, the realities indicate that the

Political Violence and Democratization:

An attempt to understand shifts to violence in the Arab World

Moustapha Bekhouche

The study is aimed at exploring the concurrence of two political phenomena in many of the Arab countries which have witnessed public protests calling for freedom and social justice. The first is the shift from comprehensive dictatorships to democratic systems, resulting from the economic and political reform efforts imposed by internal, regional and international changes. The second is political violence, which accelerated to serious levels in some cases in the form of bloody wars and extreme attrition of the strengths of the society and state (e.g. Syria, Libya, Yemen, Iraq).

It is concluded that the Arab Spring has uncovered the immense ability of the Arab autocratic regimes to adapt to new situations. They have managed to build cosmetic democracies, which pretend to respond to the external demands and pressures while actually sinking in despotism and corruption. It is also found that the public protests - which constituted a form of reform and democratization - have become a mechanism for some traumatized regimes to stay in power. Thus, questions are raised on how the protests have shifted to the opposite direction to assist the same dominant groups to maintain privileges.

political, economic and social aspects. The parties are also various, combining Israeli, Arab and international attitudes. However, the current research will be limited to the Israeli stand on political settlement. It focuses on the inputs of the process from the Israeli point of view by means of looking into the variables and repercussions of the internal environment on the current political settlement. The track is seen as a product of the movement of the balance of power between the parties concerned, taking the form of special accords.

It is found that Israel is carrying on with its policy of hampering the peace process. This is only a type of management - rather than resolution - of the conflict, setting the holding talks as a goal in itself with no potential of reaching political solutions in the region. At the same time, it would continue to impose its agenda on the Arabs as well as create new realities on the ground. It would make use of the Palestinians' concern in their divisions and the Arab countries' involvement in their own affairs after the Arab Spring, restricting their support to the Palestinian demands for liberation and self-determination. It would also bolster its internal power, especially in the military field to prove its theory of national security by means of power and confrontation with the international pressures.

As it proceeds to pass its plans in the region based on military power, the Hebrew State has become more conscious of its limited power. In the various battles with Hezbollah and Islamist resistant groups in Gaza, it could not make tangible achievements. Therefore, it should look for new methods to penetrate the antagonist Arab attitudes and translate the military achievements into political shifts.

The essay presents the features necessary for an action vision, such as the following: - promoting the boycott of Israel at the Arab and international levels and in all aspects - publicizing the Israeli practices and their dangers in all international conferences - supporting the Palestinian struggle in all its forms, such as stationing in Al-Aqsa Mosque to prevent settlers from breaking in, and - holding an official and public Arab, Islamic conference to support Jerusalem and the Palestinian issue and people, declaring practical resolutions, timely stands and straightforward demands from the international community.

In conclusion, the problem of Jerusalem in the Arab and Islamic political action will keep existing, unless a shift takes place in the approach and policies of dealing with the Israeli occupation and the cause restores its status at the Arab, Islamic and international levels. On the other hand, if the overall struggle of the Muslim, Arab Palestinian people is ignored, the political action would be so weakened before the world. If such general thoughts are presented as a draft worksheet for a team made of Arab political parties and Palestinian factions, they can form a card of political and public pressure adopted by the Arab states and Palestinian Authority. Then, the political action may be able to protect Jerusalem and its holy sites and liberate them from the occupation.

Research & Studies

Political Settlement Future under Current Israeli Changes

Nizam Barakat

The study of the future of the political settlement in the region is a complicated and manifold process, comprising

Editorial

Jerusalem Issue in Arab, Palestinian Political Action

Editor in Chief

Jerusalem has been a center of a long historical conflict in the Mediterranean region. Since the Israeli occupation in 1967, it has been the most major and significant cause to unite all Arabs and all Muslims.

In spite of the international and Arab efforts to prevent Israel from annexing or Judaizing the city, the Israeli leaderships from both the left and right consider Jerusalem their eternal capital. In 1980, Israel declared it part of the state, careless of the UN Security Council resolutions calling it an “occupied territory.”

The world deals with the status quo without explicit endorsement. The Arab peace agreements has not made any tangible political or legal achievement to maintain the Arab and Islamic identity of the city. The Hebrew State carried on with policies of Judaization and settlement in the heart and surroundings of the Holy Land. Israel has also extended the geographical borders and driven away both the Muslim and Christian Arab population. On the other hand, the Arab stance is so fragile in the negotiations and agreements on the city and the other occupied territories. The Arabs have even made it one of the final status files in settling or liquidating the Palestinian issue.

Thus, one wonders about the political way out of the weak Palestinian and Arab stand in advocating the city as well as protecting the holy sites and their people from the very systematic Israeli aggression.

Bibliography

The Phenomenons of IS (Daesh)

153 - *Arabic and English References*

169 - *Book Review*

173 - *New Releases in books*

Mohammad Abed

Contents

page	
	Editorial
7	*Jerusalem Issue in Arab, Palestinian Political Action* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*Political Settlement Future under Current Israeli Changes* ***Nizam Barakat***
49	*Political Violence and Democratization: An attempt to understand shifts to violence in the Arab World* ***Moustapha Bekhouche***
	Reports And Articles
79	*Iraqi Crisis: Where to?* ***Arab Crisis Team***
105	*2025 Israeli Military Vision* ***Ahmed Mossad***
	File Issue: Iranian Nuclear Agreement
129	*Iran Nuclear Deal And its implications* ***Jawad El Hamad***
139	*Iranian Nuclear Agreement Summary* ***Baker Al Bdour***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2015

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 19 **No. 73** **Autumn 2015**